أ. د/ ملفي بن حسن الشهري

مجموع حديثي فيه:

١ - لحن الرواة وأثره في رواية الحديث.

٢ - فن الختم في الحديث النبوي.

٣ - القول الحثيث في غريب الحديث.

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

رقم الإيداع

٢٠٠٨/٢١٨٠٥

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

الشهري، ملفي بن حسن

مجموع حديثي فيه: لحن الرواة وأثره في رواية الحديث، فن الختم في الحديث النبوي، القول الحثيث في غريب الحديث/ تأليف: ملفي بن حسن الشهري - القاهرة:

دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، ٢٠٠٨

٣١٤ صفحة؛ ٢٤سم

تدمك ٧ ١٤ ٧ ٦٣١٧ ٩٧٧ ٩٧٨

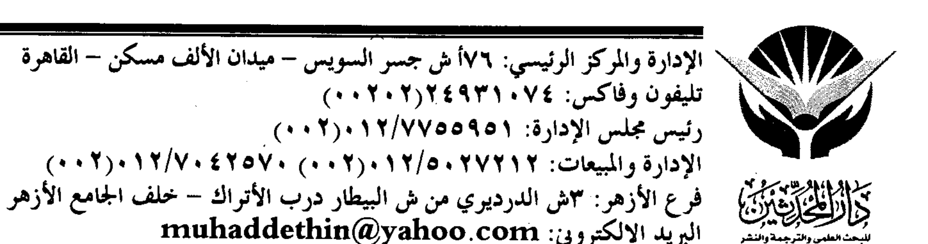
١- الحديث

٢- الحديث - رواية

٣- الحديث - غريب

أ- العنوان

٢٣٠


الإدارة والمركز الرئيسي: ٧٦أ ش جسر السويس - ميدان الألف مسكن - القاهرة

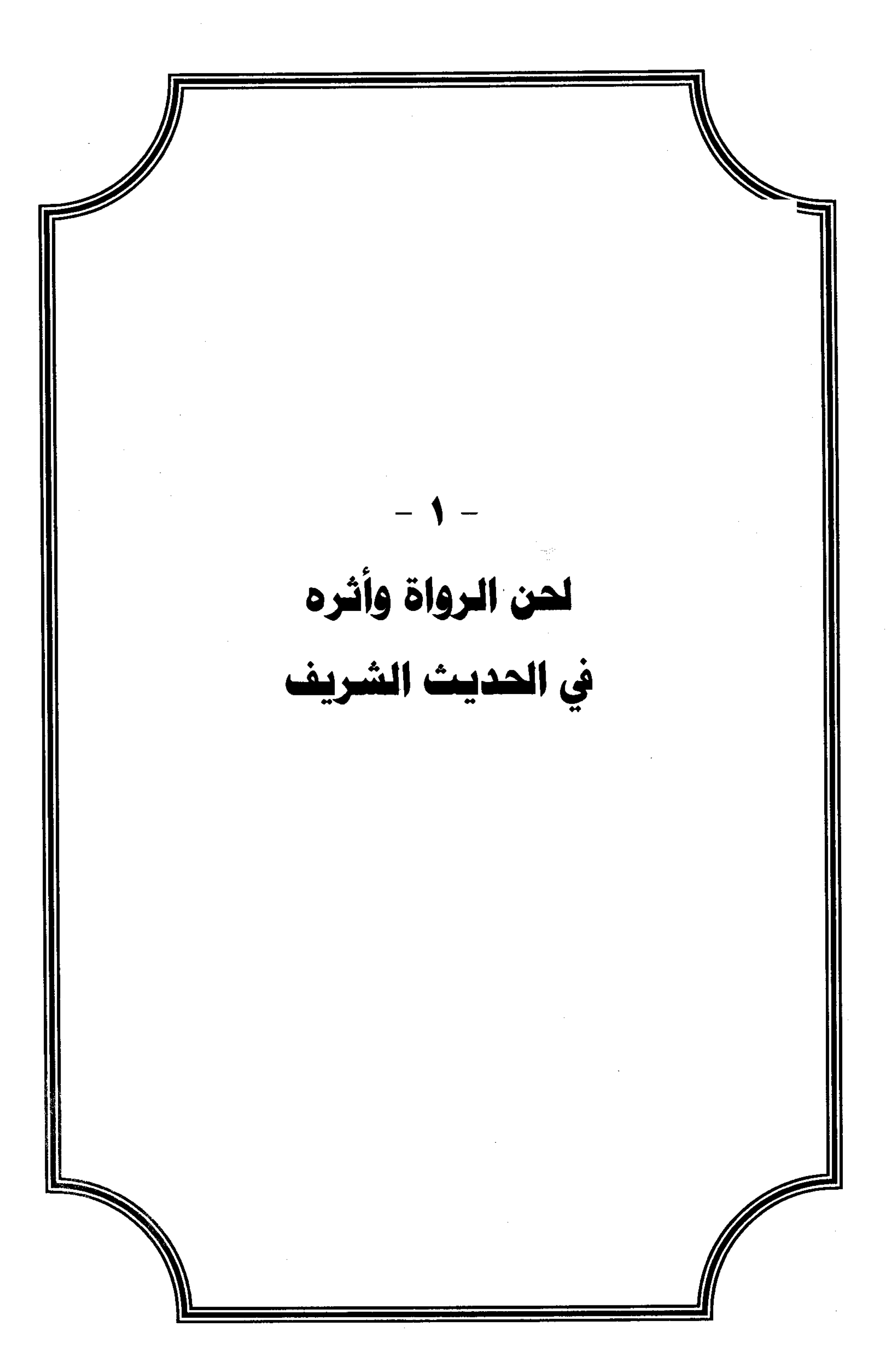
تليفون وفاكس: ٢٤٩٣١٠٧٤(٠٢٠٢)

رئيس مجلس الإدارة: ٠١٢/٧٧٥٥٩٥١(٠٠٢)

الإدارة والمبيعات: ٠١٢/٥٠٢٧٢١٢(٠٠٢) ٠١٢/٧٠٤٢٥٧٠(٠٠٢)

فرع الأزهر: ٣ش الدرديري من ش البيطار درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر

البريد الالكتروني: muhaddethin@yahoo.com



- ١ -

لحن الرواة وأثره في الحديث الشريف

المقدمة:

الحمد لله الذي بعث في الأميين رسولاً منهم، يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله، الذي أدبه مولاه العليم الحكيم بآيات الكتاب الكريم، فكان أعظم الناس خُلقًا وأفصحهم لسانًا وأروعهم بيانًا، وكان لكلامه شأن بعيد وأثر حميد في تهذيب الجنان وصقل اللسان، حيث شنّف الآذان بعظيم بلاغته، وأثلج الصدور ببالغ حكمته، فهو في الأدب الغاية، وفي الحكمة النهاية، ومن يتأمل جملة من خطبه ومواعظه، وأساليبه في الحث والحض، والنهي والزجر، والترغيب والترهيب، وتصوير المعاني وإبرازها، وتمثيلها وتقريبها، ليوقن أنه - صلوات الله وسلامه عليه- قد ورّث أمته من روائع الأدب السامي وآياته المعجزة ما ينطق بأن حسن بلاغته وقوة لغته لهما حظ وفير، من روعة التأثير في السامع والقارئ، والإعجاز البياني للسابق واللاحق، فعلى مثل هذا يؤمن البشر، وبمثل هذا تهتدي الفطر، وبه تعرف مكانة السنة بين سائر العلوم، ويتبوأ الحديث الشريف منزلة أفصح الكلام بعد القرآن الكريم؛ لسمو لغته، وفصاحة لفظه، وغزارة مادته، وسعة الثراء اللفظي، والبعد عن اللحن، كما أن له تأثيرًا ملحوظًا في لغتنا العربية في أصواتها وألفاظها، في تراكيبها وأساليبها، وفي آدابها وبيانها، وفي جمعها وتدوينها وتوثيقها وحججها، وفي نحوها وصرفها، بل للسنة أثرها في كل مجالات علوم الحياة.

وبعد:

فهذا بحث بعنوان: «لحن الرواة وأثره في الحديث الشريف».

تناولت فيه ما قيل في اللحن عند علماء الحديث وما ترتب عليه من أحكام

وآثار على الراوي والرواية، وهل وقع علماء الحديث في اللحن دون غيرهم من أهل العلوم الأخرى؟ وما الأسباب الدافعة لاتهام هؤلاء العلماء؟ الذين قد سلكوا سبيل الرسول ﷺ في كل شئون الحياة، فكانوا أفصح من حمل علمه ﷺ، وأبلغ من بلّغ رسالته، وإن مآل هذه الأسباب الزوال، ودافعها الاختلاف، وما ترتب على هذه الأسباب من موقف حجب نور البلاغة النبوية عن عقول كثير من أهل الأهواء، ودعاوى من ادعى أن الحديث النبوي الشريف لا يُستشهد به في النحو؛ لما اعتراه من لحن الأعاجم وأهل الحديث، وما أثارت من شبه صدّق بها كثيرٌ حتى تأثر بها بعض أهل الاختصاص.

وإني في هذا المقام أُجِلُّ عمل كثير من النحاة وحيادهم وبحثهم عن الحق، فكان لهذا المسلك أثره الكبير في تجلية الأمر والكشف عن الحقيقة، وبهذا فاقوا أهل الاختصاص، وهذا شأن المؤمن الذي لا يمتطي إلا صهوة الحقيقة، ولا تلامس بنانه إلا أقلام الفضيلة، فكان لهم قصب السبق في الدفاع عن حديث المصطفى ﷺ .

منهج البحث:

لقد سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي؛ حيث جمعت كل ما أمكن من الكتب ذات الصلة، وقد اتبعت في إعداد هذا البحث الخطوات التالية:

١- جمع المادة العلمية المتعلقة بجميع عناصره.

٢- جعل البحث على شكل فصول ومباحث.

٣- توثيق النقولات من مصادرها الأصلية ما أمكن ذلك.

٤- التعليق على المسائل العلمية التي تحتاج إلى تعليق.

٥- اختيار القول الذي غلب على الظن صوابه.

٦- عزو الآيات وتخريج الأحاديث والآثار.

٧- ذكر سنة الوفاة للأعلام المذكورين في صلب البحث.

٨- استخلاص أهم النتائج التي توصلت إليها من هذا البحث في خاتمة البحث.

٩- وضع فهارس مساعدة للكشف عن محتويات البحث.

وقد قسمت البحث فصولاً ومباحث، ويحوي بعض المباحث عناوين تفصيلية، فانتظمت البحث الخطة التالية:

١ - المقدمة:

٢- البحث فصوله ومباحثه:

الفصل الأول: اللحن وأهمية تعلم النحو، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف اللحن عند أهل العلم.

المبحث الثاني: أهمية النحو لطالب العلم.

الفصل الثاني: العلماء وإصلاح اللحن، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مذاهب العلماء في إصلاح اللحن.

المبحث الثاني: كيفية إصلاح اللحن.

المبحث الثالث: قراءة اللحن.

الفصل الثالث: أحكام اللحن ومن وصف به من أهل الحديث، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اللحن المؤثر في الحديث.

المبحث الثاني: حكم رواية اللحان.

المبحث الثالث: من وصف بأنه يلحن من المحدثين.

الفصل الرابع: حقيقة لحن أهل الحديث، واستشهاد النحاة بالحديث النبوي، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حقيقة لحن أهل الحديث.

المبحث الثاني: استشهاد النحاة بالحديث وشبهة اللحن فيه.

٣- الخاتمة، والمراجع، والفهارس.



الفصل الأول
اللحن وأهمية تعلم النحو
المبحث الأول
تعريف اللحن عند أهل العلم

اللحن كلمة مطروقة في اللغة، مستعملة بكثرة، ثلاثية الأصل، لامها مفتوحة، وحاؤها قد تفتح، وقد تسكن، فإذا سكنت الحاء غلب استعمال المصدر في الدلالة على الخطأ، وإذا فتحت الحاء غلب استعمالها في معنى الفطنة.

وذكر العلماء في تحديد معنى اللحن عدة أقوال، وعدوه من الأضداد، وقال بعضهم: إن هذا اللفظ من الكلام المولّد رغم كثرة استعماله، وتعدد معانيه.

ويُجمع اللحن على ألحان، ولحون.

وقال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): «اللام والحاء والنون له بناءان:

يدل أحدهما على إمالة شيء عن جهته، ويدل الآخر على الفطنة والذكاء، فأما اللحن بسكون الحاء، فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية، يقال: لحن لحنًا، وهذا عندنا من الكلام المولد؛ لأن اللحن محدَث لم يكن في العرب العاربة، الذين تكلموا بطباعهم السليمة»[١].

وقال ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ): «إن اللحن بالسكون: الفطنة، والخطأ سواء، وعامة أهل اللغة في هذا على خلاف، قالوا: الفطنة بالفتح، والخطأ بالسكون»[٢].

---

(١) مقاييس اللغة (٥/ ٢٣٩).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٤١)، وينظر غريب الحديث للخطابي (٢/ ٥٣٦)، ولسان العرب (١٣/ ٣٨٠).

وقال ابن منظور (ت ٧١١هـ): «اللحن من الأصوات المصوغة الموضوعة وجمعه ألحان»[١].

وهو من الأضداد، يطلق على الخطأ وضده، قال الإمام الصغاني (ت٦٥٠هـ) «اللحن: الخطأ والصواب»[٢].

وقال ابن الأثير: «اللحن: اللغة والنحو، واللحن -أيضًا- الخطأ في الإعراب، فهو من الأضداد»[٣].

أما تعدد معانيه فقال ابن بري (ت ٥٨٢هـ): «للحن ستة معان: الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء، والفطنة، والتعريض، والمعنى»[٤].

هذا ما ذكر ابن بري، وهناك معان أُخر ذكرها أهل العلم، ويتحصل من كلامهم أن المعاني التي يطلق عليها لفظ اللحن هي:

١ - **الخطأ**: قال أبو عبيد (ت ٢٢٤هـ): «واللحن: ترك الصواب»[٥].

وقال ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ): «واللحن: إزالة الإعراب عن جهته»[٦].

وقال ابن منظور: «وألحن في كلامه أي أخطأ»[٧].

---

(١) لسان العرب (١٣/ ٣٧٩).

(٢) ثلاثة كتب في الأضداد ويليها ذيل الأضداد (ص٢٤٥).

(٣) النهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٤١).

(٤) لسان العرب (١٣/ ٣٨١).

(٥) تهذيب اللغة (٥/ ٦٢)، غريب الحديث (٢/ ٥٣٦، ٥٣٧)، جمهرة اللغة (٢/ ١٩٢).

(٦) ما اتفق لفظه واختلف معناه (ص٢٧١).

(٧) لسان العرب (١٣/ ٣٧١).

وقال ابن الأثير: «اللحن: الميل عن جهة الاستقامة، يقال: لحن فلان في كلامه إذا مال عن صحيح المنطق»[١].

٢- **الصواب**: قال الصغاني: «اللحن الخطأ والصواب»[٢] وتقدم أن اللفظ بذلك معدود من الأضداد.

٣- **اللغة**: قال ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ): «فاللحن -أيضًا- اللغة، قال: وقد روي أن القرآن نزل بلحن قريش -أي لغتهم- وفيه قول عمر: تعلموا الفرائض والسنة واللحن، أي اللغة»[٣]، وقال الكلابيون: «اللحن: اللغة»[٤].

وقال ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ): قال أبو ميسرة العرم: «لمسناه بلحن اليمن -أي بلغة اليمن-»[٥].

٤- **النحو**: قال ابن الأثير: «اللغة، والنحو»[٦].

٥- **الفطنة**: قال ابن منظور: «اللحن بفتح الحاء: الفطنة»[٧].

وكان ابن الأعرابي يقول: «اللحن بالسكون: الفطنة، والخطأ سواء، وعامة أهل اللغة في هذا على خلاف»[٨].

---

(١) النهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٤١).
(٢) تقدم.
(٣) غريب الحديث للخطابي (٢/ ٥٤٠)، لسان العرب (١٣/ ٣٨١).
(٤) لسان العرب (١٣/ ٣٨٠).
(٥) لسان العرب (١٣/ ٣٨٠).
(٦) النهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٤١).
(٧) لسان العرب (١٣/ ٥٤٠)، وينظر غريب الحديث للخطابي (٢/ ٥٣٧)، ومشارق الأنوار (١/ ٣٣٥).
(٨) غريب الحديث للخطابي (٢/ ٥٤٠)، النهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٤١).

وحكى ابن قتيبة محاورة ثم قال: «أراد القوم اللحن الذي هو الخطأ، وذهب معاوية إلى اللحن الذي هو الفطنة، الأول بسكون الحاء، والثاني بفتحها»[(١)].

٦- **فحوى الكلام ومعناه**: قال الخطابي (ت ٣٨٨هـ): «واللحن: فحوى الكلام ومعناه، وفيه قول الله ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴾ [محمد: ٣٠]»[(٢)].

قال ابن العربي (ت ٥٤٣هـ)[(٣)]، وابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)[(٤)]: «ولتعرفنهم في لحن القول: فحوى القول، ومعناه».

قال أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ): «عرفت ذلك في لحن كلامه: أي في فحواه»[(٥)].

٧- **الصوت والغناء، والطرب**: قال الخطابي: «اللحن: الصوت أيضًا».

قال الفرزدق (ت ١١٠هـ):

وداعٍ بلحن الكلب يدعو ودونه ... من الليل سجفا ظلمة وستورها[(٦)]

قال ابن منظور: «واللحن الذي هو الغناء وترجيع الصوت والتطريب ... يقال: فلان لا يعرف لحن هذا الشعر -أي لا يعرف يغنيه- ولحن في قراءته إذا طربها»[(٧)].

---

(١) غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٤١٩)، غريب الحديث للخطابي (٢/ ٥٣٦)، لسان العرب (١٣/ ٣٨٠).
(٢) غريب الحديث للخطابي (٢/ ٥٤٠)، النهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٤١)، لسان العرب (١٣/ ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢).
(٣) الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ٢٥٢).
(٤) زاد المسير (٧/ ٤١١).
(٥) المشوف في ترتيب الاصطلاح على حروف المعجم (٢/ ٦٩٥).
(٦) غريب الحديث للخطابي (٢/ ٥٤٠).
(٧) لسان العرب (١٣/ ٣٨١، ٣٨٢).

واللحن بهذا المعنى في القرآن كرهه العلماء، وهو محدَث.

عن الأعمش قال: «قرأ رجل عند أنس بلحن من هذه الألحان فكره ذلك أنس»[١].

وعن ابن عون عن محمد قال: «كانوا يرون هذه الألحان في القرآن محدثة»[٢].

وورد في الموسوعة العربية الميسرة: «اللحن: هيئة الصوت مصوغة لجماعة نغم تؤلف أو تركب تركيبًا خاصًّا...»[٣].

٨- **التورية أو التعريض**: قال ابن الأثير: «يقال: لحنت لفلان إذا قلت له قولاً يفهمه ويخفى على غيره؛ لأنك تميله بالتورية عن الواضح المفهوم»[٤].

وقال ابن منظور: «ولحن له يلحن لحنًا: قال له قولاً يفهمه عنه ويخفى على غيره؛ لأنه يميله بالتورية»[٥].

قال القتال الكلابي:

ولقد لحنت لكم لكي ما تفهمو ن ووحيت وحيًا ليس بالمرتاب[٦]

٩- **اللكنة**: قال الخطابي عن كلام معاوية ﷺ عن زياد: «وهو أن يكون إنما أرادوا باللحن اللكنة التي كان ابن زياد يرتضخها، وذكروا أنه كان يرتضخ لكنة

(١) سنن الدارمي (٢/ ٢٤٠) رقم (٣٥٠٥).
(٢) سنن الدارمي (٢/ ٢٤٠) رقم (٣٥٠٦).
(٣) (ص ١٥٥٥).
(٤) النهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٤١).
(٥) لسان العرب (١٣/ ٣٧٩).
(٦) الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ٢٥٢)، لسان العرب (١٣/ ٣٨٢).

فارس، وقال لرجل اتهمه برأي الخوارج: أهروري أنت؟ يريد حروري، وقال في كلام له: من كاتلنا كاتلناه، يريد قاتلنا...»(١).

قال السخاوي (ت ٩٠٢هـ): «واللحن هو: عدم الجري على قوانين النحو المستنبطة من اللسان العربي»(٢).

وقال الدكتور محمد ضاري: «إن اللحن لا يقتصر على الخطأ في حركات الإعراب، بل هو يشمل الخطأ في أبنية الألفاظ، ودلالتها، وأصواتها، وتراكيب كلماتها، وهو ما كان يعنيه كل من ألف في (لحن العامة) من القدامى والمحدثين، ويظهر ذلك بوضوح من الأمثلة التي عالجوها في كتبهم، بل إنه ليشمل الإقواء في الشعر... وما كان الأئمة الأوائل ليروا مِن فارقٍ بين اللحن في الإعراب واللحن في بنية الكلمة»(٣).



(١) غريب الحديث للخطابي (٢/ ٥٤٠).
(٢) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٨١).
(٣) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (ص٤١٠، ٤١١).

المبحث الثاني
أهمية النحو لطالب الحديث

علماء السنة علموا ما للحديث من قداسة وأهمية، وأنه يجب على طالب الحديث أن يبادر إلى تعلم النحو وأن يثني ركبتيه عند علماء العربية قبل ثنيها عند علماء الحديث؛ لأن من القواعد المهمة في تعلم الحديث معرفة النحو؛ لما في ذلك من حفظ لحديث رسول الله ﷺ وسلامة لأدائه، كما تحمله من العلماء، وألا يقع في دائرة من يُخاف عليهم الكذب على رسول الله ﷺ.

قال الأصمعي (ت ١١٦هـ): «إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ «من كذب عليّ ...» لأنه لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه فقد كذبت عليه»[١].

بل شدد بعض أهل العلم في ذلك ورأى أنه يُضْرَب من أتى اللحن ويعد ناقصًا منحطًّا.

فقال ابن حزم -رحمه الله- (ت ٤٥٦هـ): «يلزم لمن طلب الفقه أن يتعلم النحو واللغة، وإلا فهو ناقص منحط، لا تجوز له الفتيا في دين الله، فاللحن المحكي عن الله -تعالى- ورسوله ﷺ كذب، والكذب واجب أن يضرب آتيه»[٢]. وقال العراقي -رحمه الله- (ت ٨٠٦هـ):

وليحذر اللحان والمصحف ... على حديثه بأن يحرفا
فيدخلا في قوله: «من كذبا» ... فحق النحو على من طلبا[٣]

---

(١) فتح المغيث (٢/ ٢٥٦، ٢٥٧).

(٢) إحكام الأحكام (١/ ٢٠٨).

(٣) التبصرة والتذكرة (٢/ ١٧٤).

وعد حماد بن أبي سلمة -رحمه الله- (ت ١٦٧ هـ) من حدث عنه ثم لحن أنه قد كذب عليه فقال: «إن لحنت في حديثي فقد كذبت علي، فإني لا ألحن»[١].

وبناء على ذلك شدد في طلب النحو، فقال: «مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها»[٢].

وقال شعبة -رحمه الله- (ت ١٦٠هـ): «من طلب الحديث فلم يبصر العربية فمثله مثل رجل عليه برنس وليس له رأس»[٣].

وكل ذلك من علماء الحديث؛ ليسلم المروي عنه ﷺ من اللحن وليكون المبلغ له قد بلغه كما سمعه منه ﷺ، وأن لا يدخل في الوعيد مخافة أن يكون ذلك من الكَذب عليه ﷺ ؛ لأن الأحاديث جاءت عنه ﷺ -كما قال النضر بن شميل- «معربة»[٤].

ولهذا شدد العلماء -رحمهم الله- في تعلم النحو؛ كيما يقيم به الراوي ما يروي عن المصطفى ﷺ ، وألا يلحن في ذلك، وأن يقيم روايته على الوجه الصحيح، ونصوا على أن تعلم النحو لازم لطالب الحديث.

---

(١) الكفاية (ص١٩٦)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٠) رقم (١٠٧٨)، فتح المغيث (٢/ ٢٥٨)، والتبصرة والتذكرة (٢/ ١٧٤).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٦، ٢٧) رقم (١٠٧٤)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١٨).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٦) رقم (١٠٧٣)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١٨).

(٤) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٨١).

قال ابن مفلح (ت ٧٦٣هـ): «قال ابن الجوزي: ومن العلوم التي تلزم صاحب الحديث: معرفته الإعراب؛ لئلا يلحن، وليورد الحديث على الوجه الصحيح»[١].

وقد حث عمر ﷺ على تعلم العربية فقال: «تعلموا العربية فإنها تزيد في المروءة»[٢].

ولقد عقد الخطابي -رحمه الله- في كتابه غريب الحديث فصلاً بعنوان «القول فيما يجب على طالب الحديث من تعلم كلام العرب وتعريف مذاهبها ومصارف وجوهها» وقال تحته: «إن بيان الشريعة لما كان مصدره لسان العرب، وكان العمل بموجبه لا يصح إلا بإحكام العلم بمقدمته، كان من الواجب على أهل العلم وطلاب الأثر أن يجعلوا عظم اجتهادهم وأن يصرفوا جل عنايتهم إلى علم اللغة والمعرفة بوجوهها والوقوف على مثلها ورسومها»[٣].

وكتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى ﷺ فقال: «أما بعد، فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية»[٤].

وقال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): «العلم بلغة العرب واجب على كل متعلم، العلم بالقرآن والسنة والفتيا، حتى لا غناء بأحد منهم عنه؛ وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب، والرسول ﷺ عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله -عز وجل- وما في سنة رسوله ﷺ من كل كلمة غريبة أو نظم عجيب لم يجد من

---

(١) الآداب الشرعية (٢/ ١٣٧).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٥) رقم (١٠٦٧).
(٣) غريب الحديث (١/ ٥٣).
(٤) ابن أبي شيبة (٥/ ٢٤٢) رقم (٢٥٦٤٢).

العلم باللغة بدًّا»[1].

وقال العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ): «الاشتغال بعلم النحو الذي يعلم به كلام رسول الله ﷺ، وذلك واجب؛ لأن حفظ الشريعة واجب، ولا يتأتى إلا بمعرفة ذلك، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[2].

ولأهمية النحو واستقامة اللسان في أدائه لحديث الرسول ﷺ حرص علماء الأمة من عهد الصحابة -رضوان الله عليهم- على تعليم أبنائهم النحو وحثهم على ذلك، بل إلى ضربهم -إذا استدعى الأمر- على ذلك، وما ذلك إلا لأهمية الأمر وضرورة تعلمه.

عن أبي إسحاق الطلحي قال: «كان علي بن أبي طالب يضرب الحسن والحسين على اللحن»[3].

وقال عمرو بن دينار (ت ١٢٦هـ): «إن ابن عمر وابن عباس كانا يضربان أولادهما على اللحن»[4].

وعن نافع أن ابن عمر -رضي الله عنهما-: «كان يضرب بنيه على اللحن»[5].

وذكر ابن أبي شيبة تحت عنوان «من كان يعلمهم ويضربهم على اللحن» عن سليمان بن داود أن من أراد أن يغيظ عدوه فلا يرفع العصا عن ولده[6].

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها (٦٤).
(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ٣٣٨).
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٨) رقم (١٠٨١).
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩) رقم (١٠٨١).
(٥) ابن أبي شيبة (٥/ ٢٤١) رقم (٢٥٦٤١)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩) رقم (١٠٨٣)، إحكام الأحكام (١/ ٢٥٨).
(٦) ابن أبي شيبة (٢/ ٢٤٢) رقم (٢٥٦٤٣).

وقد سمع أحد أبنائه يلحن فقال: «ما على أحدكم أن يتعلم العربية فيقيم بها أولاده، ويزين مشهده، ويقل بها حجج خصمه بمسكتات حكمه، ويملك مجلس سلطانه بظاهر بيانه، أو يسر أحدكم أن يكون لسانه كلسان عبده أو أمته، فلا يزال الدهر أسير حكمته»[(١)].

فاللحن مؤثر على مكانة المتكلم، خافض لقيمته، سبب من أسباب إحجام المتعلم عن تعلم علمه، ولهذا كان اللحن في الكلام أقبح من الرداء المتفتق.

قال عبد الملك بن مروان (ت ٨٦هـ): «اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب، والجدري في الوجه، قيل له: لقد عجل عليك الشيب يا أمير المؤمنين، فقال: شيبني ارتقاء المنابر وتوقع اللحن»[(٢)]، وقال علي بن محمد العلوي:

ولا تَعْدُ إصلاح اللسان فإنه يخبر عنده الفتى ويبين
ويعجبني زي الفتى وجماله فيسقط من عيني ساعة يلحن[(٣)]

فالنحو يزين كلام المتكلم، ويظهر بيانه، ويوضح حجته، فلا يستغنى عنه طالب العلم والمتعلم.

قال الشعبي (ت ١٠٣هـ): «والنحو في العلم كالملح في الطعام، لا يستغنى عنه»[(٤)].

---

(١) بهجة المجالس وأنيس المجالس (١/ ٦٤).
(٢) العقد الفريد (٢/ ٦٧٨، ٦٧٩) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٨) رقم (١٠٨٠)، فتح المغيث (٢/ ٢٥٩).
(٣) بهجة المجالس وأنيس المجالس (١/ ٦٤).
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٨) رقم (١٠٨٠)، فتح المغيث (٢/ ٢٥٩).

وقال الخطيب (ت ٤٦٣هـ): «إنه ينبغي للمحدّث أن يتقي في روايته، ولن يقدر على ذلك إلا بقدر دراسته النحو ومطالعته علم العربية»[١].

فعلى المحدث أن يحصل من علم النحو ما يتقي به اللحن، وهو غاية تعلم العربية لكي يسلم لسانه مما يشوبه، أما تعلم النحو بتفاصيله ودقائق أموره فإنه ليس هو المراد، بل إن العلماء قد ذموا ذلك؛ لما فيه من المشغلة عما هو أهم.

قال أبو أحمد بن فارس: «إن غاية علم النحو وعلم ما يحتاج إليه منه: أن يقرأ فلا يلحن، ويكتب فلا يلحن، فما عدا ذلك فمشغلة عن العلم وعن كل خير»[٢].

قال السخاوي: «وناهيك بهذا من مثله»[٣].

ولهذا يجب على طالب العلم أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من اللحن.

قال ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): «فحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما»[٤].

وقال النووي (ت ٦٧٦هـ): «وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف»[٥].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٤).
(٢) فتح المغيث (٢/ ٢٦٠).
(٣) فتح المغيث (٢/ ٢٦٠).
(٤) علوم الحديث (٢١٧، ٢١٨).
(٥) التقريب والتيسير (٧٥)، وإرشاد طلاب الحقائق (١٥٧).

وقال السخاوي: «فيحق على طالب الحديث -كما قال ابن الصلاح- أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما، وإلى ذلك أشار الناظم ابن الجزري بقوله: «فليعلم النحو، وهو ظاهر في الوجوب، ...لكن لا يجب التوغل فيه، بل يكفيه تحصيل مقدمة مشيرة لمقاصده، بحيث يفهم ويميز بها حركات الألفاظ وإعرابها؛ لئلا يلتبس فاعل بمفعول، أو خبر بأمره، ونحو ذلك» وممن صرح بذلك شيخنا -أي ابن حجر- فقال: وأقل ما يكفي من يريد قراءة الحديث أن يعرف من العربية أن لا يلحن»[١].

وقال: «ويستأنس له بما رويناه أنهم كانوا يؤمرون، أو قال القائل: كنا نؤمر أن نتعلم القرآن، ثم السنة، ثم الفرائض، ثم العربية: الحروف الثلاثة، وفسرها بالجر، والرفع، والنصب، وذلك أن التوغل فيه قد يعطل عليه إدراك هذا الفن الذي صرح أئمته بأنه لا يعلق إلا بمن قصر نفسه عليه، ولم يضم غيره إليه»[٢].

وأما من ذهب إلى التشديد في ذم تعلم النحو، أو الذم المطلق لمن طلب الحديث دون نحو فذلك فيه شيء من التشديد، أو أضاع ما هو مهم مما يلزم طالب الحديث.

قال السخاوي: «وأما ما ورد من الذم الشديد لمن طلب الحديث ولم يبصر العربية، كقول شعبة: وإن مثله كمثل رجل عليه برنس وليس له رأس، وقول حماد بن سلمة: إنه كمثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها. والذي نظمه جعفر السراج شيخ السلفي في قوله:

ولا يحسن نحوًا كحمار علقت ... برأسه مخلاة ولا له آلات

---

(١) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٨٤)، فتح المغيث (٢/ ٢٥٩).

(٢) فتح المغيث (٨/ ٢٥٩).

فذاك في حق من لم يتقدم له فيه عمل أصلاً»[١].

ولا قول بشر الحافي (ت ٢٢٧هـ)«قيل له: تعلم النحو؟ قال: أضل، قال: قل: ضرب زيد عمرًا، قال بشر: يا أخي لم ضربه؟ قال: يا أبا نصر! ما ضربه، وإنما هذا أصل وضع، فقال بشر: هذا أوله كذب، لا حاجة لي فيه»[٢].

ونخلص إلى حث أهل الحديث على تعلم النحو دون إيغال أو مشغلة بعكس ما لو تعلم النحوي الحديث وتوغل فيه، إذًا لكان فيه خير كثير.



(١) فتح المغيث (٢/ ٢٦١، ٢٦٢) بتصرف يسير.
(٢) حلية طالب العلم (٨٢، ٨٣).

الفصل الثاني
اللحن ومذاهب علماء الحديث في التعامل معه
المبحث الأول
مذاهب العلماء في إصلاح اللحن

لعلماء الحديث في التعامل مع إصلاح اللحن عدة مذاهب، تدور جميعها بين الرفض للإصلاح أو القبول به.

المذهب الأول: إصلاح اللحن مطلقًا:

ذهب عدد كثير من علماء الحديث -رحمهم الله- إلى إصلاح اللحن مطلقًا؛ لأن إصلاحه أمر مطلوب؛ لأن الرسول ﷺ لم يكن يلحن قطعًا؛ ولأن القوم لم يكونوا يلحنون، وإن اللحن إذا لم يصلح فإنه قد يتبعه لحن آخر حتى يصبح الحديث أعجميًا.

وقال عبد الله بن سعيد الرحبي: «سمعت بعض أصحابنا يقول: إذا كتب لحان فكتب من اللحان لحان آخر، فكتب عن اللحان لحان آخر، صار الحديث بالفارسية»[(١)].

وجهة هذا المذهب:

أن الضرورة داعية إلى إصلاح اللحن، ومنشأ الضرورة من تحريم نسبة اللحن إلى النبي المعصوم ﷺ وأصحابه الكرام، فنحن نقطع بأنه ﷺ لا يصدر منه اللحن؛ لكونه ﷺ أفصح العرب، واللحن لا يوافق قواعد العربية، ولا شك أن نسبة ما لا يوافق قواعد العربية لمتكلم يترتب عليه اتهامه باللحن والعجمة، لا سيما وأن الراوي يتوقع من السامع تصديقه فيما يروي.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٤).

وقد ذهب إلى بيان هذا المذهب ووجهته كثير من العلماء، وممن حكي عنه هذا المذهب:

١- الشعبي: فقد سئل الشعبي عن إصلاح اللحن، فقال: «لا بأس بإقامة اللحن في الحديث»(١).

عن جابر عن الشعبي قال: «قلت له: أسمع اللحن في الحديث ...!!؟» قال: أقمه(٢).

وعنه قال: «قلت -أي للشعبي- فإني أسمع الحديث ليس بإعراب فأعربه؟ قال: نعم»(٣).

وعنه قال: «سألت عامرًا -يعني الشعبي- وأبا جعفر -يعني محمد بن علي- والقاسم -يعني ابن محمد- وعطاء -يعني عطاء بن رباح- عن الرجل يحدث بالحديث فيلحن، أأحدث به كما سمعته أم أعربه؟ فقالوا: لا، بل أعربه»(٤).

٢- النضر بن شميل (ت ٢٠٤هـ) قال: «جاءت هذه الأحاديث عن الأصل معربة»(٥).

وقال: «كان عوف بن أبي جميلة رجلاً لحانًا، قد كسوت لكم حديثه كسوة حسنة»(٦).

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٣٩) رقم (٤٥٣).
(٢) ابن أبي شيبة (٩/ ٥٧) رقم (٦٥١١)، جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٤٩) رقم (٤٧٤)، والإلماع (٨٠).
(٣) الكفاية (١٩٥).
(٤) ابن أبي شيبة (٥/ ٣١٧) رقم (٢٦٤١٥)، جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٤٠) رقم (٤٥٦).
(٥) علوم الحديث لابن الصلاح (٢١٧).
(٦) الكفاية (١٩٦).

٣- الأوزاعي (ت ١٥٧هـ) قال: «أعربوا الحديث؛ فإن القوم كانوا عربًا»(١).

وقال بشر بن بكر التنيسي (ت ٢٠٥هـ): «يا أبا عمرو، الرجل يسمع الحديث عن النبي ﷺ فيه لحن أيقيمه على العربية؟ قال: نعم؛ إن رسول الله ﷺ لا يتكلم إلا بعربي»(٢).

وعن الوليد بن مسلم قال: سمعت الأوزاعي يقول: «كانوا يعربون، إنما اللحن من حملة الحديث، فأعربوا الحديث»(٣).

٤- عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ) قال علي بن الحسن: قلت لابن المبارك: «يكون في الحديث لحن أأقومه؟ قال: نعم؛ لأن القوم لم يكونوا يلحنون، اللحن منا»(٤).

وفي رواية: «قال: قلت لعبد الله -يعني ابن المبارك-: الرجل يسمع الحديث فيه اللحن أيقيمه؟ قال: نعم؛ كان القوم لا يلحنون»(٥).

٥- الأعمش سليمان بن مهران (ت ١٤٨هـ) قال: «إن النبي ﷺ لم يلحن، فقوموه -أي اللحن-»(٦).

---

(١) تاريخ أبي زرعة (١/ ٢٦٥) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٣٩) رقم (٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٧)، الكفاية (١٩٥)، سير أعلام النبلاء (٧/ ١١٥).
(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ١١٥).
(٣) الكفاية (١٩٥)، الإلماع (٨٠٩)، علوم الحديث لابن الصلاح (٢١٧)، فتح المغيث (٢/ ٢٦٦).
(٤) تاريخ أبي زرعة (١/ ٢٦٥)، بيان العلم وفضله (١/ ٣٥٠) رقم (٤٧٦)، فتح المغيث (٢/ ٢٦٦).
(٥) الكفاية (١٩٦).
(٦) فتح المغيث (٢/ ٢٦٦).

وعن عيسى بن يونس قال: «قال رجل للأعمش: إن كان ابن سيرين ليسمع الحديث فيه لحن فيحدث به على لحنه، فقال الأعمش: إن كان ابن سيرين يلحن فإن النبي ﷺ لا يلحن، يقول: قوّمه»[(١)].

٦- علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) قال: «كان وكيع يلحن، ولو حدثت عنه بألفاظه لكانت عجبًا، كان يقول: حدثنا الشعبي، عن عيشة»[(٢)].

٧- يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) قيل له: ما تقول في الرجل يقوِّم حديثه - يعني ينزع اللحن-؟ قال: لا بأس به[(٣)].

٨- الحسن بن محمد الزعفراني (ت ٢٦٠هـ) عن أحمد بن إسحاق بهلول قال: «سألت الحسن بن محمد الزعفراني عن الرجل يسمع الحديث ملحونًا أيعربه؟ قال: نعم»[(٤)].

٩- أحمد بن صالح (ت ٢٤٨هـ) عن أبي داود سليمان بن الأشعث قال: «كان أحمد بن صالح يقوّم كل لحن في الحديث»[(٥)].

١٠- عطاء بن أبي رباح (ت ١١٤هـ).

١١- محمد بن علي بن الحسين (ت ١١٥هـ).

١٢- القاسم بن محمد (ت ١٠٦هـ).

---

(١) الكفاية (١٦٤، ١٦٥).

(٢) تذكرة الحفاظ (١/ ٣٠٨)، ميزان الاعتدال (٤/ ٣٣٦)، الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال (٤١١، ٤١٢).

(٣) تاريخ يحيى بن معين رقم (٤١٩٥)، الكفاية (١٩٧)، فتح المغيث (٢/ ٢٦٦).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٣) رقم (١٠٦٣)، الكفاية (١٩٧).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٣) رقم (١٠٦٢)، الكفاية (١٩٧)، فتح المغيث (٢/ ٢٦٦).

قال العراقي (ت ٨٠٦هـ): «وقد ذكر ابن أبي خيثمة في كتاب الإعراب له أنه سئل العشبي، والقاسم بن محمد، وعطاء، ومحمد بن علي بن الحسن الرجل يحدث بالحديث فيلحن، أأحدث كما سمعت أو أعربه؟ فقالوا: لا، بل أعربه»[١].

١٣- يقول أبو بكر الحداد الفقيه: «قرأت على أبي عبيد بن علي الحسين بن حرب المعروف بابن حربويه جزءًا من حديث يوسف بن موسى، فلما قرأت قلت: قرأت كما قرأت عليك؟ قال: نعم، إلا الإعراب فإنك تعرب، ما كان يوسف يعرب»[٢].

١٤- قال الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ): «أما تغيير اللحن فوجوبه ظاهر؛ لأن من اللحن ما يزيل المعنى ويغيره»[٣].

١٥- وقال الخطيب البغدادي: «والذي نذهب إليه رواية الحديث على الصواب وترك اللحن فيه، وإن كان قد سمع ملحونًا؛ لأن ما يحيل الأحكام ويصير الحرام حلالاً والحلال حرامًا، فلا يلزم اتباع السماع فيما هذه سبيله، والذي ذهبنا إليه قول المحصلين والعلماء من المحدثين»[٤].

١٦- وقال ابن الصلاح: والقول به -أي بالرواية على الصواب مع الإصلاح- لازم على مذهب الأكثرين[٥].

---

(١) التبصرة والتذكرة (٢/ ١٧٦).
(٢) فتح المغيث (٢/ ٢٦١).
(٣) المحدث الفاصل (٥٢٧).
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٣)، فتح المغيث (٢/ ٢٦٦)
(٥) علوم (٢١٨، ٢١٩)، فتح المغيث (٢/ ٢٦٦).

١٧- وقال السخاوي: «لا بأس بإصلاح في الحديث»[(١)].

وقال: «ذهب إليه -إقامة اللحن- همام، وابن المبارك، وابن عيينة، والنضر بن شميل، وأبو عبيد، وعفان، وابن المديني، وابن راهويه، والحسن بن علي الحلواني، والحسن بن محمد الزعفراني، وغيرهم»[(٢)].

فتبين -مما سبق- أن هذا المذهب هو اختيار جماهير العلماء من المتقدمين والمتأخرين، بل قال الخطيب البغدادي: «وهذا إجماع منهم أن إصلاح اللحن جائز»[(٣)].

المذهب الثاني: عدم الإصلاح، بل يروى كما هو:

حرص جمع من العلماء -رحمهم الله- على رواية الحديث كما تحمله دون تغيير أو تبديل، ولو كان في ذلك لحن أو تغيير معنى.

وجهة هذا المذهب:

من المتبادر حرص القائلين بهذا المذهب على أداء الرواية كما تحملها الراوي، دون أن يتدخل فيها بالإصلاح، بناء على وجهة نظر يراها، وفي هذا أخذ بظاهر الحديث «فأداها كما سمعها».

ومَن حكي عنه هذا المذهب:

١- نافع مولى ابن عمر (ت ٦٩هـ) عن إسماعيل بن أمية، قال: «كنا نريد

---

(١) فتح المغيث (٢/ ٢٦٦)

(٢) فتح المغيث (٢/ ٢٦٧).

(٣) الكفاية (١٩٨).

نافعًا على إقامة اللحن في الحديث فيأبى»[1] وفي رواية الخطيب: «فيأبى ويقول: إلا الذي سمعته»[2].

٢- محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ) عن ابن عون، عن ابن سيرين: «أنه كان يلحن في الحديث»[3].

٣- أبان أبو معمر عن أبي معمر عبد الله بن سخبرة الأزدي قال: «إني لأسمع في الحديث لحنًا فألحن اتباعًا كما سمعت»[4].

وفي رواية عمار بن عمير: «أن أبان أبا معمر كان يلحن في الحديث اقتداء بما سمع»[5].

٤- يزيد بن إبراهيم التستري (ت ١٦٣هـ) عن عمر بن شبة، قال عفان: «كان يزيد بن إبراهيم التستري إذا حدث عن الحسن لم يلحن، وإذا حدث عن محمد لحن»[6].

---

(١) التمييز لمسلم (١٧٥) رقم (١٤)، ابن أبي شيبة (٩/ ٥٦) رقم (٦٥٠٩)، جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٥١) رقم (٤٧٧)، والكفاية (١٨٧).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٢) رقم (١٠٥٥).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٢) رقم (١٠٥٦).

(٤) ابن أبي شيبة (٩/ ٥٦)، الدارمي (١/ ٧٩) رقم (٣٢٥)، المحدث الفاصل (٥٤٠)، الكفاية (١٨٦)، الإلماع (٨٠)، جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٥٢)، رقم (٤٧٨)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢١) رقم (١٠٥٣).

(٥) ابن أبي شيبة (٩/ ٥٦) رقم (٦٥٠٧)، الكفاية (١٨٦)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٢) رقم (١٠٥٤).

(٦) الكفاية (١٨٦)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٢) رقم (١٠٥٨).

٥- زياد بن خيثمة عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ قال: «**خيرت بين الشفاعة أو يدخل نصف أمتي الجنة فاخترت الشفاعة؛ لأنها أعم وأكفى، أترونها للمتقين؟! لا، لكنها للمتلوثين الخطاءون**» قال زياد: أما إنها لحن، لكن هكذا حدثنا الذي حدثنا[1].

٦- بندار (ت ٣٥٣هـ) قال سهل بن موسى: سمعت بندارًا يقول: «من أعرب لم ينبل»[2].

٧- مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ).

«روى الإمام مالك بعض الأحاديث التي فيها لحن، ويرى بعض تلاميذه أن ذلك ليس لقلة علمه بالعربية، ولكن لأنه كان يروي الحديث كما سمعه وإن كان ملحونًا»[3].

وذلك على الاستحباب عند مالك -رحمه الله-.

قال القاضي عياض: «وحمل أئمتنا هذا من مالك على الاستحباب، كما قال: ولا يخالفه أحد في هذا أن الأولى والمستحب المجيء بنفس اللفظ ما استطيع»[4].

---

(١) أحمد (٢/ ٧٥) «والحديث إسناده ضعيف؛ لإبهام راويه عن ابن عمر، ولجهالة علي بن النعمان بن فرد، وقد اختلف فيه على زياد بن خيثمة» انظر مسند الإمام المحقق (٩/ ٣٢٧، ٣٢٨).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٢) رقم (١٠٥٩).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٤١٢)، مناقب سيدنا مالك (٤٦)، أصول الإمام مالك «أدلته النقلية» (٢/ ٧٠١).

(٤) الإلماع (١٧٩).

المذهب الثالث: تغيير اللحن إذا فحش وإلا فلا:

ذهب بعض العلماء الأخيار إلى اختيار تغيير اللحن إذا فحش، أما إذا كان لا أثر له على المعنى ولا يخرجه من معناه فإنه يبقى على ما هو عليه.

وجهة هذا المذهب:

راعى أصحاب هذا المذهب الحرص على تحصيل المصلحة التي قصد إلى تحصيلها أصحاب المذهب الثاني، وهي الحفاظ على الرواية بنصها ما أمكن، كما راعوا دفع المفسدة التي قصد إلى دفعها أصحاب المذهب الأول، حين يكون المقام مقام ضرورة، وحددوا موضع الضرورة بحالة تغيير المعنى تغييرًا فاحشًا.

وممن ذهب إلى هذا المذهب:

١- الإمام أحمد -رحمه الله- (ت ٢٤١هـ) فهذا مذهبه، وهو مراده بإبقاء اللحن وتصحيحه عندما سئل عن ذلك، فعن عبد الله بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران أنه قال: «سألت أحمد بن حنبل عن اللحن في الحديث قال: لا بأس به»[١]، ومراده -رحمه الله- إذا لم يفحش، فقد ثبت عنه أنه سئل عن اللحن في الحديث -يعني لم يغير المعنى-؟ فقال: «لا بأس»[٢].

وورد عن عبد الله بن أحمد (ت ٢٩٠هـ) قال: «كان إذا مر بأبي لحن فاحش غيَّره، وإذا كان لحنًا سهلاً تركه، وقال: كذا قال الشيخ»[٣].

---

(١) الكفاية (١٨٧).

(٢) فتح المغيث (٢/ ٢٦٧).

(٣) الكفاية (١٨٧)، فتح المغيث (٢/ ٢٦٧).

وعنه قال: «ما زال القلم في يد أبي حتى مات، يقول: إذا لم يتصرف الشيء في معنى فلا بأس أن يصلح»(١).

وسئل أحمد بن حنبل: «يجيء الحديث فيه اللحن وشيء فاحش، فترى أن يغير؟ أو يحدث به كما سمع؟ قال: يغيره -شديدًا-(٢) إن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا يلحنون، إنما يجيء اللحن ممن دونهم، يغير -شديد-»(٣).

وقال أبو داود -صاحب السنن- للإمام أحمد: «وحدث في كتابي حجاج، عن جريج، عن أبي الزبير يجوز أن أصلحه ابن جريج؟ فقال: أرجو أن يكون هذا لا بأس به»(٤).

وعن أبي الحسن المنادي قال: «كان جدي لا يرى بإصلاح الغلط الذي لا يشك في غلطه بأسًا»(٥).

٢- وأيد الخطيب البغدادي هذا المذهب أيما تأييد، وذلك بقوله: «إذا كان اللحن يحيل المعنى فلا بد من تغييره، وكثير من الرواة يحرفون الكلام عن وجهه ويزيلون الخطاب عن موضوعه، وليس يلزم من أخذ عمن هذه سبيله أن يحكي لفظه به ظاهرًا وجهة الصواب، بخلاف ما إذا كان الحديث معروفًا، ولفظ العرب به ظاهرًا معلومًا، ألا ترى -إن ترى- أن المحدث لو قال: لا يؤم المسافر

---

(١) الكفاية (١٨٨)، فتح المغيث (٢/ ٢٦٧).

(٢) ورد بالمعجمة «شديدًا» ويظهر لي أنه تصحيف، وإنما هو بالمهملة «سديدًا» لأن ذلك أقرب إلى فهم المعنى.

(٣) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هاني النيسابوري (٢/ ٢٣٤، ٢٣٥)، تحرير علوم الحديث (١/ ٢٩٢).

(٤) فتح المغيث (٢/ ٢٧٠).

(٥) فتح المغيث (٢/ ٢٧٠).

المقيم، فنصب المسافر ورفع المقيم كان قد أحال المعنى؟ فلا يلزم اتباع لفظه»(١).

المذهب الرابع: عدم تغيير اللحن إذا كان له وجه في العربية ولو ضعيفًا وإلا فلا:

إذا كان اللحن الواقع في الحديث له وجه في العربية وفي غير لغة قريش فإنه لا يغير؛ لأن الرسول ﷺ كان يكلم الناس بلسانهم، وهو ﷺ لا يلحن.

وجه هذا المذهب:

راعى أصحاب هذا المذهب دفع المفسدة وجلب المصلحة، كما راعاها أصحاب المذهب الثالث، لكنهم قصروا موضع الضرورة على اللحن الذي لا وجه له غير العربية.

وهو اختيار بعض العلماء، منهم:

١- أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ) فقد سئل -رحمه الله- عن اللحن في الحديث؟ فقال: «إذا كان في غير لغة قريش فلا يغير؛ لأن النبي ﷺ كان يكلم الناس بلسانهم، وإن كان ما لا يوجد في كلام العرب فرسول الله ﷺ لا يلحن»(٢).

٢- ابن حزم فقد قال: «وأما اللحن في الحديث فإن كان شيئًا له وجه في لغة بعض العرب فليروه كما سمعه ولا يبدله ولا يرده إلى أفصح منه ولا إلى غيره، وإن كان شيئًا لا وجه له في لغة العرب البتة فحرام على كل مسلم أن يحدث باللحن عن النبي ﷺ ، فإن فعل فهو كاذب مستحق للنار في الآخرة؛ لأنا قد

---

(١) الكفاية (ص١٨٨).

(٢) الإلماع (ص٧٩)، البحر المحيط للزركشي (٦/ ٢٨٦)، تحرير علوم الحديث (١/ ٢٩٣).

أيقنا أنه ﷺ لم يلحن قط، كتيقننا أن السماء محيطة بالأرض، وأن الشمس تطلع من المشرق وتغرب في المغرب، فمن نقل عن النبي ﷺ اللحن فقد نقل عنه الكذب بيقين، وفرض عليه أن يصلحه ويبشره من كتابه، ويكتبه معربًا، ولا يحدث به إلا معربًا، ولا يلتفت إلى ما وجد في كتابه من لحن، ولا إلى ما حدث شيوخه ملحونًا»(١).

٢- قال بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ): «والثالث -أي من مذاهب إصلاح اللحن- إن كان له وجه سائغ في لغة العرب -وإن كان في غير لغة قريش- لم يغيره، ولا غيره، حكاه القاضي عياض في الإلماع عن النسائي، وجزم به في الإحكام»(٢).

٣- ويرى ابن الصلاح -رحمه الله- أنه لا يجب الإصلاح حتى يتيقن أن ذلك ليس في لغات العرب، لكثرتها وتشعبها، فقال: «إن كثيرًا ما ترى -ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ ربما غيروه- صوابًا ذا وجه صحيح، وإن خفي واستغرب فيما يعدونه خطأ من جهة العربية؛ وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها، هذا أبو الوليد الواقشي مع تقدمه في اللغة وافتنانه وثقوب فهمه وحدة ذهنه كان يبادر إلى الإصلاح، ثم تبين الصواب فيما كان في الرواية»(٣).

٤- قال السخاوي: «وكذا يشبه أن يكون محل الخلاف فيما لم يكن مجمعًا على الخطأ فيه، إما بالاستقراء التام للسان العرب، أو بوضوح الأمر فيه»(٤).

---

(١) إحكام الإحكام (١/ ٢٠٨).
(٢) البحر المحيط (٦/ ٢٨٦).
(٣) فتح المغيث (١/ ٢٨٦).
(٤) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير (٤٣)، تدريب (١/ ٢١٠).

علمًا أن اللغة بحر متلاطم الأمواج لا ساحل له، لا يحيط به إلا معصوم، ولهذا فالاجتهاد من العالم وغيره في التحقق قبل إطلاق الحكم على ما ظاهره اللحن أولى وألزم، فقد يطلق حكم على كلمة أنها ليست عربية كما حدث للنووي -رحمه الله- على جلالة قدره وعلو كعبه في العلم فعندما تكلم عن النوع الثاني «المعلل» فقال: «ويسمونه المعلول، وهو لحن»(١).

وقال: وقولهم: «العلة والمعلول مرذول عند أهل النحو واللغة»(٢).

عبارة النووي مرذول أجمل تعبيرًا من قوله: لحن؛ لأن اللحن ساقط غير معتبر البتة، بخلاف المرذول، وعند النظر في كلام أهل اللغة تجد أنهم استعملوا كلمة معلول -بمعنى مريض- ممن يحتج بكلامهم في اللغة مع العلم والإمامة في الدين الإمام الشافعي -رحمه الله- (ت ٢٠٤هـ) حيث قال في كتاب الرهن من كتاب الأم: «ومن يجوز ارتهانه ثلاثة أصناف صحيح، وآخر معلول، وآخر فاسد ... إلى أن قال: فهذا الرهن الصحيح لا علة فيه، وأما المعلول ...(٣) وقد استخدم بعض المتقدمين كلمة معلول كالترمذي في سننه(٤) في عدة مواضع».

المذهب الخامس: عدم الرواية مطلقًا لما فيه لحن.

ذهب بعض العلماء -رحمهم الله- إلى عدم إصلاح اللحن، وعدم رواية ما فيه لحن مطلقًا.

---

(١) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير (٤٣)، تدريب (١/ ٢١٠).
(٢) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (١١٠).
(٣) الأم (٣/ ١٨٤).
(٤) سنن الترمذي (١/ ١٦٣) رقم (٩٧) (٣/ ٤١٩) رقم (١١١٩).

وجهة هذا المذهب:

أصحاب هذا المذهب يرون أن اللحن لم يصدر -قطعًا- من النبي المعصوم، فنسبته إليه نوع من الكذب غير المتعمد؛ والكذب لا تحل روايته، سواء أتعمد الكذاب أم أخطأ.

قال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ): «سمعت أبا محمد بن عبد السلام -أحد سلاطين العلماء- كان يرى في هذه المسألة -أي إصلاح اللحن- ما لم أره لأحد، أن هذا اللفظ المختل لا يروى على الصواب، ولا على الخطأ، أما على الصواب فلأنه لم يسمع من الشيخ كذلك، وأما على الخطأ فرسول الله ﷺ لم يقله»[1].

المذهب السادس: إبقاء الخطأ في الرواية والتصحيح في الحاشية.

فتكون الرواية في الأصل بنصها، مقرونة بالتصحيح في الحاشية.

وجهة هذا المذهب:

جمع أصحاب هذا المذهب بين أدلة الموجبين للتصحيح، والمانعين له، فأعملوا ظاهر حديث «فأداها كما سمعها» بإبقاء الرواية ملحونة في صلب الكتاب، وأعملوا الضرورة الداعية لوجوب التصحيح، لكن جعلوا التصحيح بالحاشية.

وهذا ما ذهب إليه أهل التحقيق من أهل العلم، وهو الجانب التطبيقي -لمن قال بإصلاح اللحن- والجانب العملي، ومن ثم يمكن اعتباره اختيارًا لجمهور العلماء.

---

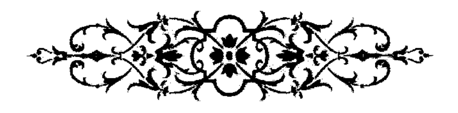
(١) الاقتراح (٢٩٤، ٢٩٥)، التبصرة والتذكرة (٢/ ١٧٦، ١٧٧)، معجم مصطلحات الحديث (٣٢٨)، فتح المغيث (٢/ ٢٦٥).

وقد صرح باختيار هذه الطريق عدد من العلماء -إن صح أن يطلق عليها مذهبًا- وهو إبقاء الرواية على حالها كما سمعها الراوي ولا يغيرها، مع التنبيه في طرة الكتاب وحواشيه على اللحن وقراءته على الصواب، فمن هؤلاء:

- علي بن المديني، وابن راهويه، والقاضي عياض، وابن الصلاح، وغيرهم.

- وقال القاضي عياض: «الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم... وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى؛ لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، ويتسلط عليه من لا يعلم، وطرق الأشياخ أسلم من التبيين، فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينبه عليه، ويذكر وجه الصواب، إما من جهة العربية ثم يقول: وقع عند شيخنا، أو في رواياتنا كذا، أو من طريق فلان كذا، وهو أولى؛ لئلا يقول على النبي ﷺ ما لم يقل»(١).

- وقال الحسين بن فارس (ت ٣٩٩هـ): «هذا أحسن ما سمعت في هذا الباب»(٢).



---

(١) الإلماع (٨٠).
(٢) التبصرة والتذكرة (٢/ ١٧٨).

المبحث الثاني
كيفية إصلاح اللحن

إن الواقف على الأصول والكتب الحديثية التي دونت مرويات المحدثين يلاحظ الدقة المتناهية والحيطة التامة والأمانة والنزاهة العلمية التي رافقت هؤلاء المحدثين منذ سماع الحديث إلى أدائه، دون خلل أو تقصير يؤدي إلى ما يتحملونه ويؤدونه، ومن يمعن النظر في أحوال علماء الحديث وطلبهم للعلم ورحلاتهم في طلبه وصبرهم على شظف العيش وتقلبات الأحوال وآلام الحياة ليعلم الجهد الكبير الذي بذلوه لحفظ هذه السنة من كل تحريف أو تصحيف أو لحن أو تغيير، ولهذا وصل إلينا الوحي كاملاً محفوظًا في الصدور والسطور سالمًا من كل تبديل.

وكذلك يطمئن الناظر في هذه الجهود الجبارة -من خلال دراسته أحوالهم- تمام الاطمئنان إلى سلامة المعين الثاني للشريعة الإسلامية من التغيير.

ومن هذه الجهود: وضع قواعد وقوانين بها تضبط الروايات، ويعالج بها الطرق التي تؤدي إلى خلل، ومن ذلك: إصلاح اللحن في الحديث، فقد قرر عدد من علماء الحديث أن يصلح اللحن في الحديث، وأن يكون ذلك على الحاشية، مع إبقاء اللحن في أصل الكتاب، وأن ينبه إلى ذلك عند القراءة.

قال القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ): «فإن كان اللفظ غير صحيح في اللسان إما في إعرابه أو بيانه أو فيه اختلال من تصحيف أو تغيير أو نقص كلمة من الجملة أخلت بمعنى ... فهذا الذي جرت عادة أهل التقييد أن يمدوا عليه خطًّا أوله قبل الصاد، ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها؛ لئلا يظن ضربًا، ويسمونه: (ضبة) ويسمونه (تمريضًا)، وكأنها صاد التصحيح كتبت بمدتها، وحذفت

حاؤها ليفرق بينها وبين ما صح لفظًا ومعنى»[١].

وقال ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ): «وينبغي أن يكتب على ما صححه في الكتاب، وهو في محل شك عند مطالعته، أو تطرق احتمال (ح) صغيرة، ويكتب فوق ما وقع في التصنيف وفي النسخ وهو خطأ كذا صغيرة، ويكتب في الحاشية: صوابه كذا إن كان بتحقيقه، وإلا فيعلم عليه ضبة وهي صورة رأس صاد (صـ) تكتب فوق الكتابة غير متصلة بها، فإذا تحققه بعد ذلك وكان المكتوب صوابًا زاد تلك الصاد حاء فتصير «صح»، وإلا كتب الصواب في الحاشية»[٢].

قال السخاوي: «وتضبيبه -أي اللفظ الذي جاءت به الرواية- من العارف منهم بالعلامة، المنبه على خلله في الجملة، ويذكر -مع ذلك- ما ظهر أنه الصواب جانبًا -أي بجانب اللفظ المختل في جانب الكتاب-»[٣].

وهو ما قرره ابن الصلاح بأن يبقى الخطأ في الأصل وأن يكتب الصواب في الحاشية، فقال: «وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله، والصواب تركه وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه، مع التضبيب عليه، وبيان الصواب خارجًا في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأتقى للمفسدة»[٤].

وحاصل كلام المحدثين أنه يشرع للمحدث إذا وقع في أصله لفظ صح رواية وفسد معنى أن يكتب (صـ) إشارة إلى التمريض؛ تحقيقًا للمنهج العلمي النزيه، ومن هذا المنهج للمحدثين استفاد المشتغلون في هذا العصر بالتحقيق

---

(١) الإلماع (٧٢).
(٢) تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم (١٨٢).
(٣) فتح المغيث (٢/ ٢٦٩)، ونحوه في التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/ ١٧٨).
(٤) علوم الحديث (٢١٩).

العلمي والتعليق على المخطوطات العربية الذين ذهبوا إلى أن النص العلمي الوارد في الأصل أو عند صاحب الكتاب لا ينبغي التصرف في متنه، إنما يثبت كما هو، ويعلق عليه في الحاشية «الهامش» وبعد التصحيح وعند القراءة للنسخة المصححة، فعلى القارئ «المستملي» أن يقرأ الصواب، ويشير إلى الخطأ «اللحن» أو يقرأ اللحن ثم يتبع ذلك بقراءة التصحيح؛ لأن اللحن واقع في الأصل.

قال ابن الصلاح والعراقي وغيرهما: «إن شاء قرأه أولاً على الصواب، ثم قال: وقع عند شيخنا، أو في روايتنا، أو من طريق فلان كذا وكذا، وهذا أولى من الأول؛ كيلا يتقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل، وأصلح ما يعتمد عليه في الإصلاح: أن يكون ما يصلح به الفاسد قد ورد في أحاديث أخر، فإن ذاكره أَمِنَ من أن يكون متقولاً على رسول الله ﷺ ما لم يقل»[١].

قال العراقي:

وإن أتى في الأصل لحن أو خطأ	فقيل يرى كيف غلطا
ومذهب المحصلين يصلح	ويقرأ الصواب وهو الأرجح
وفي المعنى لا يختلف المعنى به	وصوبوا الإبقاء مع تضبيبه
ويذكر الصواب جانبًا كذا	عن أكثر الشيوخ نقلاً أخذا
والبدء بالصواب أولى وأسد	وأصلح الإصلاح ممن ورد[٢]

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٢٠، ٢٢١)، والتبصرة والتذكرة (٢/ ١٧٨).
(٢) التبصرة والتذكرة (٢/ ١٧٥، ١٧٦).

المبحث الثالث
قراءة اللحن

القراءة لها أثر على المقروء، فقد تلبسه حلة سندسية، وقد تذهب برونقه وبيانه، فعندما يكون القارئ بليغًا فصيحًا لا يلحن في قراءته فإن السامع يفهم ما يقال، ويكون القارئ بلغ كما يراد، أما إذا كان لحانًا أو في قراءته بعض لكنة فإنه يذهب بجمال العلم وحلاوة العبارة ومعرفة معاني ما يقرأ، فيلبس صحيحه بسقيمه، ولهذا فإن علماء الحديث اشترطوا في القارئ أن يكون جيدًا، وهذا حال أئمة الحديث -رحمهم الله-.

عن عبيد الله بن عمر قال: «ما أخذنا من ابن شهاب إلا قراءة، وكان مالك بن أنس يقرأ لنا وكان جيد القراءة»[(١)].

وعن ابن حنبل قال: «كان الشافعي -رحمه الله- من أفصح الناس، قلت: كان له سن، قال: لم يكن بالكبير»، قال أحمد: «قال الشافعي: قرأت على مالك وكان يعجبه قراءتي، قال أحمد: لأنه كان فصيحًا»[(٢)].

وقال الشاعر:

ألا يا راوي الأخبار أعلن   فقد أخفيت ما تروي بمرة
تعمي ما تقول بلا بيان   كزنبور يصوت وسط جرة[(٣)]

كما ينبغي أن يكون القارئ -المستملي- ممن قد أنس بالحديث واشتغل به؛ لأنه إذا لم يكن على علم بكثير من مصطلحات المحدثين ولديه ثقافة حديثية

---

(١) آداب الإملاء والاستملاء (٩٤).

(٢) المصدر السابق (٩٤).

(٣) المصدر السابق (٩٤).

اشتغل بها زمنًا فإنه لا يؤمن عليه الغلط والخطأ.

قال الشافعي -رحمه الله-: «قرأت الموطأ على مالك، ولم يكن يقرأ على مالك إلا من قد فهم العلم وجالس أهله، وكنت قد سمعت من ابن عيينة»(١).

قال السمعاني (ت ٥٦٢هـ): «وينبغي أن يتخير للاستملاء أفصح الحاضرين لسانًا، وأوضحهم بيانًا، وأحسنهم عبارة، وأجودهم أداء»(٢).

«وقد استحب العلماء في المستملي أن يكون ذكيًّا، متيقظًا، من أهل التحصيل، جهوري الصوت، حسن البيان، فصيح اللسان، يتبع ألفاظ المحدث»(٣).

لأنه إن لم يكن كما ذكر فإنه يأتي بالطوام، ويمسخ الحديث مسخًا.

عن محمد بن أحمد بن البراء قال: «كان بواسط وراق ينظر في الأدب والشعر، ولا يعرف شيئًا من الحديث، وكان لعمرو بن عوف الواسطي بواسط مستمل يلحن كثيرًا، فقال: أخروه، وتقدم إلى الوراق الذي ينظر في الأدب أن يقرأ عليه فبدأ، فقال: حدثكم هَشِيم، فقال: هُشَيم، ويحك، فقال: عن حَصِين، فقال: عن حُصَين، ويلك، ثم قال عمران بن عون: ردونا إلى الوراق الأول، فإنه إن كان يلحن فليس يمسخ»(٤).

ينبغي أن يختار من هو أعلم بضبط الأسماء، وأعرف بمصطلحات الحديث، وأبعد عن اللحن.

---

(١) المصدر السابق (٩٤).

(٢) المصدر السابق (٩٤).

(٣) منهج المحدثين في كتابة الحديث (٥٧).

(٤) آداب الإملاء والاستملاء (٩٥)، فتح المغيث (٢/ ٢٦٢)، الغاية في شرح الهداية (١/ ١٨٨).

قال السخاوي: «ونحو هذا الصنيع رجح شيخنا من عرف شكل الأسماء والمتون دون العربية على من عرف العربية فقط»[(١)].

وعليه فقد حذر العلماء من رواية الحديث بقراءة لحَّان أو مصحِّف؛ لما في ذلك من أثر على ما يرويه.

قال ابن الصلاح: «ينبغي للمحدث ألا يروي حديثه بقراءة لحان»[(٢)].

وقال الصنعاني (ت ١١٨٢هـ): «وليحذر الشيخ أن يروي حديثه بقراءة لحان أو مصحف»[(٣)].

وقد يعذر اللحان في لحنه إن كان فيه لثغة، لكن هذا اللثغة لا تفحش فتصل إلى عدم فهم ما يقرأ، أو تزيل اللفظ عن معناه.

قال ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ): «فأما إن كان لثغ لثغة لا تتفاحش جاز أذانه؛ فقد روي أن بلالاً كان يقول: «أشهد» يجعل الشين سيناً، وإن سلم من ذلك كان أكمل وأحسن»[(٤)].

وهنا سؤال يفرض نفسه، هل اللحان يأثم في لحنه في الحديث؟

إنه ينظر في حال اللحان، فإنه لا يخلو من أمرين:

الأمر الأول: إن كان لديه القدرة على تلافي هذا الخلل فإنه يخشى عليه من الإثم، قال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): «الجهل نوعان: نوع يعذر به صاحبه،

---

(١) فتح المغيث (٢/ ٢٦٢).
(٢) علوم الحديث (٢١٧).
(٣) توضيح الأفكار (٢/ ٣٩٣).
(٤) المغني (٢/ ٩٠، ٩١).

وذلك كمن تبلغه الرسالة، أو بلغته الرسالة لكنه لم يتمكن من تحصيل العلم.

والنوع الآخر لا يعذر صاحبه، وذلك كمن قدر على التعلم وتمكن من العلم لكنه ترك ذلك تكاسلاً وتهاونًا»(١).

وقال الأصمعي: «إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ: «من كذب عليَّ» لأنه -أي النبي ﷺ- لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فقد كذبت عليه»(٢).

وعن سالم بن قتيبة قال: «كنت عند ابن هبيرة الأكبر فجرى الحديث فلما جرى ذكر العربية: قال والله ما استوى رجلان -دينهما واحد، وحسبهما واحد ومروءتهما واحدة- أحدهما يلحن والآخر لا يلحن»(٣).

الأمر الثاني: ألا تكون لديه القدرة -لسبب من الأسباب- فإنه يعذر، قال القرافي (ت ٦٨٤): «إن الجهل الذي يشق على المكلف الاحتراز منه يعفى عنه، فمن شق عليه تعلم العربية وصعب عليه إدراكها؛ لغلبة العجمة عليه أو لبلادته أو لكبر سنه أو غير ذلك، رخص له في اللحن كما سمعت»(٤).

وقال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): «فمن استقرأ ما جاء به الكتاب والسنة تبين له أن التكليف مشروط بالقدرة على العلم والتعلم، فمن كان عاجزًا عن أحدهما سقط ما يعجز، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها»(٥).

---

(١) طريق الهجرتين (٤١٢، ٤١٣).
(٢) فتح المغيث (٢/ ٢٥٧، ٢٥٨).
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٥)، رقم (١٠٦٩).
(٤) تنقيح الفصول (٥٠).
(٥) مجموع الفتاوى (٢١/ ٦٣٤).

الفصل الثالث
أحكام اللحن ومن وصف به من أهل الحديث
المبحث الأول
اللحن المؤثر في الحديث

اللحن إما أن يكون لحنًا يغير المعنى أو لا يغير، فإن كان يغير المعنى -وهو اللحن الفاحش- فإنه يلزم تغييره؛ لما يترتب عليه من تغير في المراد من حديث الرسول ﷺ، فقد يجعل الحلال حرامًا والعكس؛ ولذلك فإنه يلزم تغييره وهو مذهب علماء الحديث، وأما إن كان غير مؤثر فإن بعض العلماء ذهب إلى تركه، علمًا أن اللحن في المتن أشد أثرًا منه في السند؛ لأن المتن هو غاية السند، أما السند فهو وسيلة للمتن، ثم إن لحن المتن لحن يتعلق بالألفاظ ومباني الكلمات، أما لحن السند فإنه لحن متعلق بالرجال وصيغ التحديث، وهذا الوقوع فيه أقل وأيسر، وأما ضبط الأسماء وعدم اللحن فيها فمهم جدًّا لما يترتب عليه من تمييز الرواة والحكم الصحيح على سند الحديث.

قال الخطيب البغدادي: «إن من اللحن ما يحيل الأحكام، ويصير الحرام حلالاً، والحلال حرامًا، فلا يلزم اتباع السماع فيما هذا سبيله، والذي ذهبنا إليه قول المحصلين من العلماء من المحدثين»(١).

وهو مذهب الإمام أحمد -رحمه الله- قال عبد الله بن أحمد: «ما زال القلم في يد أبي حتى مات، يقول: إذا لم يتصرف الشيء في معنى فلا بأس أن يصلح»(٢).

واللحن الذي لا يتصرف ويغير: هو اللحن المؤثر، ويعد أشد أنواع اللحن.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٣).
(٢) الكفاية (١٨٨)، وفتح المغيث (٢/ ٢٦٧).

وقال السخاوي: «أشد اللحن ما غيّر المعنى»[1].

وقال الخطيب: «إذا كان اللحن يحيل المعنى فلا بد من تغييره»[2].

وعن ابن المديني الأصبهاني قال: «كان عندنا حيان بن بشر على الحكم، فحدث يومًا وهو يملي على الناس أن عرفجة بن أسعد جدع أنفه يوم الكُلاب فقال المستملي: يوم الكِلاب، فقام رجل إليه، فقال: هذا يوم الكُلاب -بصياح وانتهار- ولم يصبر حتى يرد القاضي عليه، فأمر به إلى الحبس فصاح الرجل: واغوثاه بالله، يذهب أنف عرفجة يوم الكُلاب وأُحبس أنا اليوم! فأمر برده»[3].

ينبغي أن يجتنب اللحن وبخاصة المؤثر في الحديث؛ لما يترتب على ذلك من خلل وعطب للمعنى، ونحن نعلم أن ذلك شرع تنتهجه الأمة يجب علينا حمايته من التحريف والتبديل، وأن يحمل كما سمع دون أدنى تغيير، وهذا الأمر قد أشغل علماء الحديث، واسترعى انتباههم، فاحتاطوا له الحيطة التامة.



---

(١) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٨٢).

(٢) الكفاية (١٨٨).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٦٧).

المبحث الثاني
رواية اللحن

لقبول الرواية وردها عند علماء الحديث معايير، يجب أن تعلم وأن يقتفى أثرها؛ وذلك صيانة للأمانة التي تحملوها؛ ولذا قال الإمام أحمد: «ليس بتقي من لا يدري ما يتقي»[(١)] ونحن نعلم أن التقوى أمر مهم في عدالة الراوي، فإذا سقطت عدالته سقط ما يروي، وبخاصة إذا كان اللحن مؤثرًا يحيل المعنى عن معناه، أما إذا كان لا يؤثر فقد تحمل الأئمة روايتهم، قال السخاوي: «وبالجملة فقد قال السلفي: وقد كان في الرواة على هذا الوضع -أي يلحن- قوم محتج برواياتهم في الصحاح، ولا يجوز تخطئتهم وتخطئة من أخذ عنهم» وقال أيضًا: في ترجمة بعض أئمتهم: إنه كان قارئ الحديث ببغداد والمستملي بها على الشيوخ، وهو نفسه ثقة كثير السماع، ولم يكن له أنس بالعربية، وكان يلحن لحن أصحاب الحديث[(٢)].

وقال النسائي: «إنه لا يعاب اللحن على المحدثين»[(٣)].

والمراد هنا -والله أعلم- الذي لا يحيل المعنى، والواقع في الأسماء والألفاظ المشتبهة التي لها وجه، أما ما يتعلق بتغير المعنى وبخاصة المتن فإنه يحرم رواية المتن الذي يجعل الحرام حلالاً والعكس.

قال الخطيب: «وليس يلزم من أخذ عمن هذه سبيله أن يحكي لفظه إذا عرف وجه الصواب، بخلافه إذا كان الحديث معروفًا، ولفظ العرب به ظاهرًا معلومًا،

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٤).

(٢) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٨٦).

(٣) فتح المغيث (٢/ ٢٦٠)، الغاية في شرح الهداية (١/ ١٨٦).

ألا ترى أن المحدث لو قال: لا يؤم المسافر المقيم، ونصب المسافر ورفع المقيم كان قد أحال المعنى فلا يلزم اتباع لفظه»[1].

وقد سبق من مذهب العز بن عبد السلام أنه لا يجوز رواية الحديث الملحون، وأنه لا يصحح، وقد حذر العلماء من رواية اللحان وقرنوه بالمصحِّف وقد حذر العلماء من رواية المصحِّف.

قال سليمان بن موسى: «لا تأخذوا الحديث عن الصحفيين»[2].

وقال العراقي: «وليحذر اللحان والمصحف على حديثه بأن يحرفا»[3].

وبذلك فإن اللحن المؤثر يؤثر على درجة الراوي ومكانته الحديثية، ويقدم عليه غيره، ويكون ذلك طعنًا في ضبطه؛ لأنه لم ينق ما يرويه من اللحن، وذلك إذا استشرى في رواية الراوي.



---

(١) الكفاية (١٨٨).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣١).

(٣) فتح المغيث (٢/ ٢٥٧).

المبحث الثالث
من وصف أنه يلحن من المحدثين

اللحن عند المحدثين يعد من النادر، وإن كان لا يسلم منه أهل علم، فأهل اللغة والنحو -وهم فرسان هذا الميدان- قد لحن جمع ليس بالقليل منهم، وعند أهل الحديث يغلب عليه في جانب اللغة دون النحو؛ لأن أهل الحديث يتعاملون مع اللغة بالسماع، وقد يخالف ذلك القياس فيكون لحنًا عند أهل اللغة، وهذا السماع في الأصل له وجه في اللغة وإن خالف القياس، وقد ذكر أن من يلحن من أهل الحديث لا يخلو أمره من أمور: إما أن يكون في أول الطلب ثم تعلم النحو وخلص لسانه من اللحن، أو أن يكون صاحب استعجال في كلامه مما يجعل السامع يتوقع لحنه، وإما أن يكون رمي باللحن وليس لحانًا، أو أن يكون وقع منه اللحن لكنه في عصر الاحتجاج، ولا يتعدى لحنه قوله لذاته دون ما يرويه، وذلك قد يقع من الموالي على ندرة في ذلك، وسيظهر ذلك من خلال ذكر من اتهم باللحن، وهؤلاء شأنهم كشأن غيرهم، إلا أن السماع عندهم أصل الصحة.

قال محمد بن المثنى (ت ٢٢٨هـ): «سألت أبا الوليد عن الرجل في كتابه الحرف المعجم غير معجم، أو يجد المعجم بغير عجمة نحو التاء ثاء والباء ياء وعنده في ذلك التصحيف، والناس يقولون الصواب، قال: يرجع إلى قول الناس؛ فإن الأصل الصحة»(١).

وهذه قاعدة قد اعتمد عليها أهل الحديث.

وقد وصف عدد من المحدثين باللحن، منهم:

١- إسماعيل بن أبي خالد البجلي مولاهم الكوفي (ت ١٤٦هـ)

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٤٥، ٣٤٦)، رقم (٤٦٧).

قال الذهبي: الحافظ الإمام الكبير، وقال الشعبي: «ابن أبي خالد يشرب العلم شربًا...» وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: «حجة إذا لم يكن إسماعيل حجة فمن يكون حجة؟! قال الذهبي: أجمعوا على إتقانه والاحتجاج به»[(١)]، وقد ذكر يحيى القطان أنه يلحن، فقال: كان إسماعيل بن أبي خالد إذا حدث عن قيس يقول: حدثني قيس بن أبو حازم، قلت ليحيى -أي العباس بن محمد- كان إسماعيل من العرب؟ قال: كان مولى بجيلة، قال الخطيب: «لا أعلم أحدًا حدث عن ابن أبي خالد عن قيس إلا قال: ابن أبي حازم، وهذا إجماع منهم أن إصلاح اللحن جائز»[(٢)].

وعن هشيم قال: «كان إسماعيل بن أبي خالد -وقد لقي أصحاب رسول الله ﷺ- فاحش اللحن، كان يقول: حدثني فلان عن أبوه»[(٣)].

قلت: قد يكون هذا اللحن منه في أول طلبه وتحديثه؛ لأنه مولى، ثم فقه بعد ذلك اللغة؛ لأنه كان يعيش في وسط أهل اللغة في الكوفة وفي عصر الاستشهاد، ولهذا عبر عنه الذهبي بقوله: «أجمعوا على إتقانه والاحتجاج به، الأمر الآخر أنه لا يوجد حديث في الدواوين المدونة مروي عنه فيه لحن كما ذكر الخطيب».

٢- الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو بن محمد (ت ١٥١هـ).

قال أبو مسهر (ت ٢١٨هـ): «كان الأوزاعي يلحن»[(٤)].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٦/ ١٧٦).

(٢) الكفاية (١٩٨).

(٣) الكفاية (١٩٧).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٢) رقم (١٠٥٨).

وقال الوليد بن مسلم: «كان الأوزاعي يعطي كتبه إذا كان فيها لحن لمن يصلحها»[١].

قال أبو بكر: «كان الأوزاعي يسبقه لسانه إلى اللحن»[٢].

قلت: الأوزاعي -رحمه الله- إمام يقتدى به كما ذكر الذهبي[٣]، وقال ابن عيينة: «كان الأوزاعي إمامًا»[٤]، فإن حصل منه شيء من ذلك فهو كالكسائي في أنه يسبقه لسانه فيلحن، وقد كان -رحمه الله- مشهورًا بالفصاحة، فإنه كانت ترد كتبه على المنصور فيعجب بها؛ فقد روى منصور ابن أبي مزاحم (ت ٢٣٥هـ): «عن أبي عبيد كاتب المنصور قال: كانت ترد عند المنصور كتب الأوزاعي فيتعجب منها، ويعجز كتابه عنها، فكانت تنسخ في دفاتر وتوضع بين يدي المنصور، فيكثر النظر فيها استحسانًا لألفاظها»[٥].

قال أبو زرعة: «كان الأوزاعي فصيحًا ورسائله تؤثر»[٦].

وقال النووي: «وأقوال السلف مصرحة ببراعته في الفصاحة»[٧].

هذا هو الأوزاعي مضرب من مضارب الفصاحة، أما قول أبي مسهر: فهو منقطع فهو لم يدرك الأوزاعي، فقد كانت وفاة أبي مسهر سنة (٢١٨هـ)، والأوزاعي سنة (١٥١هـ) وبين وفاتهما ما يقارب السبعين سنة، وكان عمر أبي

---

(١) الكفاية (٢٥٥).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٢) رقم (١٠٥٧).
(٣) سير أعلام النبلاء (٧/ ١١٢).
(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٦).
(٥) سير أعلام النبلاء (٧/ ١١٥)، البداية والنهاية (١٠/ ١١٦).
(٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٩٦).
(٧) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٩٩).

مسهر عند وفاته (٧٨) سنة، فقد أدرك ما يقارب العشر سنوات من عصر الأوزاعي، وقد عده ابن قتيبة مع من ذكر من فصحاء المحدثين كما سيأتي، أما قول الوليد بن مسلم: فإنه لا مانع أن يعطي كتابه من يصلح ما فيه من لحن، وهذا متعلق باللحن في اللغة لا اللحن في النحو، فقد كان يسأل العلماء أهل اللغة عن الكلمات التي لا يعرفونها وهي من لهجات العرب.

٣- ثابت بن أسلم البناني (ت ١٢٧ هـ)، قال الذهبي: «الإمام، القدوة، شيخ الإسلام»[(١)].

وقد ذكر أنه كان في أول طلبه وقع في اللحن، فتعلم بعد ذلك العربية، قال السخاوي: «روينا في العلم للموهبي عن محمد بن زياد، قال: سأل ثابت البناني الحسن البصري، فقال: يا أبا سعيد، ما تقول في رَعُف؟ فقال: وما رَعُف؟ أتعجز أن تقول رَعَف، فاستحيى ثابت وطلب العربية، حتى قيل له من انهماكه فيها: ثابت العربي»[(٢)].

قلت: وقد شارك ثابت في هذا اللحن سيبويه[(٣)].

٤- عوف بن أبي جميلة أبو سهل الأعرابي (ت ١٤٦ هـ).

قال الذهبي: «ولم يكن أعرابيًّا، ولكن شهر به، وكان فارسيًّا»[(٤)]، قال النسائي: «ثقة، ثبت»[(٥)]، وقال أحمد: «ثقة، صالح الحديث»[(٦)]، قال إسحاق بن

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٢٠).
(٢) فتح المغيث (٢/ ٢٥٨).
(٣) فتح المغيث (٢/ ٢٥٨).
(٤) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٢٠).
(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥٨).
(٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥٨).

إبراهيم (ت ٢٣٨هـ): سمعت النضر بن شميل يقول: «كان عوف بن أبي جميلة لحانًا، وقد كسوت لكم حديثه كسوة حسنة[١]، فالنضر قد أصلح ما وقع فيه عوف بن أبي جميلة من لحن فيما يرويه، فلم يعد له أثر في حديثه؛ لأن النضر بن شميل من علماء اللغة والحديث».

٥- النعمان بن ثابت أبو حنيفة (ت ١٥٠هـ)، قال الذهبي: «إمام، فقيه الملة، عالم العراق»[٢].

قال أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه (ت ٣٢٨هـ): «كان أبو حنيفة لحانًا، على أنه كان في الفتيا ولُطْف النظر واحد زمانه، سأله رجل يومًا فقال له: ما تقول في رجل تناول صخرة فضرب بها رأس رجل فضربه، أتقيده به؟ قال: لا، ولو ضربه بأبا قبيس»[٣].

سمع أبو عمر أبا حنيفة يتكلم في الفقه ويلحن، فأعجبه كلامه واستقبح لحنه، فقال: «إنه لخطاب لو ساعده صواب، ثم قال لأبي حنيفة: إنك لأحوج إلى إصلاح لسانك من جميع الناس»[٤].

وهذا خلاف ما وصفه أعلم الناس به، قال أبو يوسف (ت ١٨٢هـ): «كان أبو حنيفة ربعة، من أحسن الناس صورة، وأبلغهم نطقًا، وأعذبهم نغمة، وأبينهم عما في نفسه»[٥].

---

(١) الكفاية (١٩٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٩٠).
(٣) العقد الفريد (٢/ ٤٨٢).
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٦) رقم (١٠٧٢).
(٥) سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٩٩).

وقال محمد بن يوسف الصالحي (ت ٩٤٢هـ) عن أبي حنيفة: «وأما علم الأدب والنحو فيبلغ فيه الغاية، ولا التفات لما قاله بعض أعدائه، فقد ذكر الملك المعظم عيسى بن أيوب في الرد عليه في المسائل الفقهية -التي بنى أبو حنيفة ﷺ أقواله فيها على علم العربية- ما إن وقفت عليه رأيت العجب العجاب من تمكنه في هذا العلم وحسن استنباطه»[(١)].

وقال الكوثري (ت ١٣٧١هـ): «وأما الكلمة التي تروى عن أبي حنيفة فبدون سند متصل، على أن وجهها في العربية ظاهر جدًّا، على فرض ثبوتها عنه»[(٢)].

وقال: «وأما قوة أبي حنيفة في العربية فمما يدل عليها نشأته في مهد العلوم العربية وتفريعاتها الدقيقة على القواعد العربية، حتى ألف أبو علي الفارسي، والسيرافي، وابن جني كتبًا في شرح آرائه الدقيقة في الإيمان»[(٣)].

قال عفان: «سمع قومًا يقولون، نسخنا... فقدمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر، ولو أردنا أن نكتب مائة ألف حديث لكتبناها، فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث، وما رضينا من أحد إلا ما لآمه إلا شريكًا، فإنه أبى علينا، وما رأينا بالكوفة لحانًا مجوزًا»[(٤)].

٦- هشيم بن يسير بن أبي حازم (ت ١٨٣هـ): قال الذهبي: «الإمام، شيخ الإسلام، محدث بغداد وحافظها، أبو معاوية السلمي»[(٥)]، قال حماد بن زيد: «ما

---

(١) عقود الجمان في مناقب الإمام أبي النعمان (١٦٥).
(٢) فقه أهل العراق وحديثهم (٥٢).
(٣) فقه أهل العراق وحديثهم (٥٢).
(٤) فقه أهل العراق وحديثهم (٥٢).
(٥) سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٨٨).

رأيت في المحدثين أنبل من هشيم»[١] وقد ذكره السخاوي مع من وصف باللحن[٢].

قلت: هشيم إمام، كان ينتقد من يلحن ويعد محدث بغداد في عصره، فكلام السخاوي -هنا- فيه نظر، تقدم كلامه على إسماعيل بن أبي خالد.

٧- عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي (ت ١٨٧هـ)، قال الذهبي: «الإمام العالم، المحدث»[٣]، عن عياش بن المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي عن أبيه: أنه جاءه الدراوردي عبد العزيز بن محمد يعرض عليه الحديث، فجعل يقرأ ويلحن لحنًا منكرًا، فقال له المغيرة: ويحك يا دراوردي، كنت بإقامة لسانك قبل طلب هذا الشأن أحرى[٤].

وقال محقق جامع بيان العلم وفضله: «وعياش وأبوه لم أهتد إلى ترجمتهما»[٥].

قلت: أما المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي فقد وجدته في الجرح والتعديل[٦]، والثقات لابن حبان[٧]، وقال أبو زرعة: لا بأس به[٨]، أما ابنه فلم أجده، فالأثر فيه من لم يُعرف.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨/ ٨٩٠).

(٢) فتح المغيث (٢/ ٢٦٠)، الغاية في شرح الهداية (١/ ١٨٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٦٧، ٣٦٨).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٦) رقم (١٠٧٠)، جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٥٣) رقم (٤٧٩).

(٥) جامع بين العلم وفضله (١/ ٣٥٣).

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ٢٢٥).

(٧) الثقات (٧/ ٤٦٣).

(٨) الجرح والتعديل (٨/ ٢٢٥).

٨- وكيع بن مليح بن عدي (١٩٧هـ): قال الذهبي: «أحد الأعلام، كان من بحور العلم، وأئمة الحفظ»[١]، قال أحمد: «ما رأيت أحدًا أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع»[٢].

ذكر بعض الأئمة أنه كان يلحن، قال علي بن المديني: «كان وكيع يلحن، ولو حدثت عنه بألفاظه لكانت عجبًا، كان يقول: حدثنا مسعر عن عيشة»[٣].

قال وكيع: أتيت الأعمش أسمع منه الحديث، وكنت ربما لحنت، فقال لي: يا أبا سفيان، تركت ما هو أولى بك من الحديث، فقلت: يا أبا محمد، وأي شيء أولى من الحديث؟ فقال: النحو، فأملى عليَّ الأعمش النحوَ، ثم أملى عليّ الحديث[٤].

كان لحن وكيع -رحمه الله- في أول طلبه، وكان ربما لحن، ثم تعلم النحو حتى فقهه، ولم يبق من لحنه إلا السرعة في الكلام، فقد كان من أوعية العلم، قال عبد الرزاق (ت ٢١١هـ): «رأيت الثوري، وابن عيينة، ومعمرًا، ومالكًا، ورأيت ورأيت، فما رأت عيناي قط مثل وكيع»[٥]، إذًا فهو عالم نحو، وهو ما ذكره العلماء.

قال محمد بن عبد الله بن عمار (ت ٢٤٢هـ): «كان وكيع سريع اللسان، كان يقول في كل حديث: حدثنا، لا يبين الحاء إلا دثنا»[٦].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٩/ ١٤١، ١٤٢).
(٢) سير أعلام النبلاء (٩/ ١٤٤).
(٣) تذكرة الحفاظ (١/ ٣٠٨)، سير أعلام النبلاء (٩/ ١٥٤)، الكفاية (١٩٧)، الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال (٤١١).
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٦) رقم (١٠٧١).
(٥) شرح علل الترمذي (١/ ٢٠٢).
(٦) الكفاية (٦٩).

يقول أبو بكر الأثرم (ت ٢٧٣هـ): «سمعت أبا عبد الله -أحمد بن حنبل- يُسأل، أكان وكيع إذا أدغم يخاف عليه التدليس؟ فقال: لا، وكان ربما يدغم، كان يستعجل، وكان يقول: ثنا سفيان في الحديث، ثم أسمعه يقول فيه بعد حدثنا، قال أبو عبد الله: وكان إذا التقى العينان أو الحاءان أدغم أحدهما»[١].

وبذلك يكون اللحن منتفيًا عن وكيع لتعلمه النحو، حتى استقام لسانه إلا أنه كان يدغم في كلامه إذا التقت العينان أو الحاءان، مما يوهم السامع أنه يلحن أو يدلس وهو ليس كذلك.

٩- سليمان بن داود الجارود، أبو داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ).

قال بندار (ت ٣٥٣هـ): «ما بكيت على أحد ما بكيت على أبي داود، قيل له كيف؟ قال: لما كان من حفظه ومعرفته وحسن مذاكرته»[٢].

ولم أجد من وصفه باللحن إلا ذكر السخاوي له ضمن من وصف من الأئمة باللحن كأبي داود الطيالسي[٣] وإنما ذكر أنه كان يخطئ، فقال أبو حاتم: «كثير الخطأ»[٤] وفي هذا القول نظر؛ لأنه جعل أبا داود أحفظ من أبي أحمد الزبيري[٥]، وأبو أحمد ثقة ثبت[٦] عند الأئمة، فلعله قال تلك المقالة قبل أن يسبر عدد مروياته، فلما تبين له كثرة حديثه، عرف أن هذا القدر من الخطأ لا يمثل نسبة معتبرة تقدح فيه.

---

(١) الكفاية (٦٩).
(٢) سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٨٣).
(٣) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٨٥)، فتح المغيث (٢/ ٢٦٠).
(٤) الجرح والتعديل (٤/ ١١٣).
(٥) الجرح والتعديل (٤/ ١١٣).
(٦) تقريب التهذيب (٤٨٧) رقم (٦٠١٧).

وأما قول إبراهيم الجوهري: إنه أخطأ في ألف حديث[١] فهذا مبالغ فيه، قال الذهبي: «قاله إبراهيم على سبيل المبالغة، ولو أخطأ في سبع هذا لضعفوه»[٢].

«وعلى كل، فإنه لم يؤثر أنه أخطأ إلا في سبعين حديثًا، كان سببه اعتماده على الحفظ»[٣]، وكان يصحح ذلك، قال يونس بن حبيب (ت ٢٧٦هـ): «قدم علينا أبو داود، وأملى علينا من حفظه مائة ألف حديث، أخطأ في سبعين موضعًا، فلما رجع إلى البصرة كتب بأني أخطأت في سبعين موضعًا فأصلحوه»[٤].

قال الخطيب: «كان حافظًا، مكثرًا، ثقة، ثبتًا»[٥].

وقد أثر كذلك عنه ما رواه أبو بكر بن خلاد (ت ٢٤٠هـ): «قال أملى علينا أبو داود الطيالسي في حديث: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠] بكسر العين، فقال له عمار المستملي: يا أبا داود إنما هو يرفعه، فقال: هذا الوقف عليه»[٦].

أورده الخطيب تحت عنوان «اللحن في القرآن -أيضًا- غير مأمون على من لم يكن حافظًا له، ولا عالمًا بالعربية»[٧]، فأخذ من ذلك أنه يلحن، ولا يمنع أن يكون ذلك الاتهام بسبب الأجواء التي كانت تخيم على العلاقة بين أهل الحديث والنحويين، وبخاصة أهل البصرة.

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٨٤).
(٣) تاريخ بغداد (٩/ ٢٦).
(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٠٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٦).
(٥) تاريخ بغداد (٩/ ٢٦).
(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٠) رقم (١٠٨٨).
(٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٠) رقم (١٠٨٨).

١٠ - إبراهيم بن عثمان العبسي أبو شيبة (ت ١٦٩هـ).

قال ابن حجر: «متروك»[١].

قال أبو بكر: «كان أبو أسامة موصوفًا باللحن، وكذلك أبو شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي»[٢].

قال أبو الموفق: «كنت عند أبي شيبة وعنده رقية، وكان يلحن لحنًا شديدًا، فقال رقية: لو كان لحنك من الذنوب، كان من العظائم»[٣].

قال الهيثم بن عدي: «كنت عند أبي شيبة القاضي، فقال: يا أبا إسحاق، المستورد أخو بني فهر، فقال له رقية بن مصقلة: لو كان لحنك من الذنوب كان من الكبائر»[٤].

قلت: إبراهيم بن عثمان متروك عند أهل الحديث ولا يلتفت إليه، ولا إلى لحنه.

١١ - أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي (ت ٢٠١هـ)، قال الذهبي: «الكوفي، الثبت مولى بني هاشم»[٥]، قال أحمد: «كان أعلم الناس بأمور الناس وأخبار أهل الكوفة»[٦].

---

(١) تقريب التهذيب (٩٢) رقم (٢١٥).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩).
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩) رقم (١٠٨٥).
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩) رقم (١٠٨٦).
(٥) سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٧٧).
(٦) تهذيب التهذيب (٣/ ٣).

وعن مسعدة قال: «كنا عند أبي أسامة، فقال: ثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يضرب بنيه على اللحن، قال: فقلت: يا أبا أسامة، إن أخذنا بهذا الحديث لم تزايل الدرة استك، قال أبو بكر: كان أبو أسامة موصوفًا باللحن»(١).

قلت: قد يكون اللحن المراد اللكنة، لا الخطأ في الإعراب، فقد قال عنه الذهبي: «وكان من أئمة العلم»(٢) وقال أحمد: «كان أبو أسامة ضابطًا، صحيح الكتاب، كيسًا»(٣)، فإذا كان من أئمة العلم وضابطًا صحيح الكتاب، فمن باب أولى أن يكون ضابطًا لما يرويه من اللحن، أما ما روي فإن ظاهره يخل بالأدب، فكيف من تلميذ مع شيخه، وعالم من العلماء، وهذا يجعل هذه القصة في القلب منها شيء، الأمر الآخر أن مسعدة لم أجد أحدًا ممن سمي بهذا الاسم إلا هالكًا، أو كذابًا، أو منكر الحديث، أو متروكًا(٤) وهذا ما يؤكد بطلان هذا الخبر، الذي بنى عليه الخطيب حكمه، والله أعلم.

ومن خلال هذه السطور التي ذكرنا عمن اتهم باللحن، فإنا نخلص إلى أن كل هؤلاء الذين اتهموا باللحن كلهم من أهل العراق، سوى الأوزاعي وليس بينهم حجازي، ثم إن أكثرهم في الصدر الأول، وفي وقت الاستشهاد، وكذلك فإن ورود اللحن عند أكثرهم لا يثبت، فإنه إذا كان يلحن وقت الطلب، فقد صحح ذلك، أو لسرعة لسان، وكل ذلك يبين وهن هذه الاتهامات، والله أعلم.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩) رقم (١٠٨٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٧٧).
(٣) سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٧٨)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣).
(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٨٩، ٩٩).

الفصل الرابع
حقيقة لحن أهل الحديث، واستشهاد النحاة بالحديث
المبحث الأول
حقيقة لحن أهل الحديث

اللحن من الأمور التي اتخذ المحدثون تجاهها الحيطة التامة؛ لئلا يقع في الحديث، وقد آتت هذه الحيطة أكلها، فقد كانوا يخافون من اللحن كما يخافون من الذنب، يقول بكر أبو زيد: «كان الناس قديمًا يجتنبون اللحن فيما يكتبونه أو يقرءونه، اجتنابكم بعض الذنوب[1]، ولذلك كان بستان أهل الحديث ثماره يانعة، وأوراقه وارفة، وظله مديد، وعلمه سديد، كل ذلك بتوفيق من الله، ثم خوف الراوي أن يقع في اللحن فيكون أحد الكاذبين، وهذا أوجد عندهم توقي اللحن والحذر منه وتعلم ما يقي منه من نحو وعربية، وجعلوها واجبًا على طالب الحديث، حتى كان أصحاب الحديث لهم قصب السبق في كثير من ميادين العلم، كل ذلك سخروه في خدمة السنة، فنقل لنا هذا الحديث جهابذة العلماء، وكان الحديث مداره على العالمين بعلوم اللغة الفاهمين لها ولأحوالها، مع ما اتصفوا به من ذكاء، وفطنة، وجلد، وورع، وزهد، وتقى، في جميع أحوالهم، وتضلع الحديث، ومعرفة قواعده».

قال ابن المديني: «إن مدار الإسناد على ستة: الزهري، وعمرو بن دينار، وقتادة، ويحيى بن كثير، وأبي إسحاق، والأعمش... ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف، إلى مالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق، وابن جريج، وسفيان بن عيينة، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وأبي عوانة، وشعبة، ومعمر بن راشد، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وهشيم... ثم انتهى إلى

---

(١) التعالم وأثره على الفكر والكتاب (٦٦).

علم هؤلاء الستة وعلم الاثني عشر إلى ستة نفر: إلى يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن آدم»[(١)].

قال الذهبي بعد قول ابن المديني، يحيى بن آدم: نسي ابن المبارك، ووكيع، وابن وهب، وهم من بحور العلم[(٢)]، -رحم الله الذهبي- لم ينسهم بل ذكرهم كما ظهر مما سلف.

قال الرامهرمزي: «قال ابن المديني: ثم صار حديث هؤلاء إلى يحيى بن معين»[(٣)].

قال الذهبي بعد ذكر هذه الرواية: «نعم، وإلى أحمد بن حنبل، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعلي؛ يعني ابن المديني، وغيره»[(٤)].

فهؤلاء هم علماء الحديث لم يؤثر عن أحد منهم أنه كان يلحن؛ لأن تعلم النحو عندهم أولى من تعلم الحديث لمن يلحن، ولهذا قل اللحن في وسط أهل الحديث، وإن كان لا يخلو منه حتى أهل اللغة والنحو.

قال ابن حزم (ت ٤٥٦هـ): «كان شعبة، وحماد، وخالد بن الحارث، وبشر بن المفضل، والحسن البصري لا يلحنون البتة»[(٥)].

---

(١) العلل (٣٦-٤٠)، ينظر كذلك المجروحين (١/ ٥٥)، الكامل (١/ ١٦٦)، المعرفة والتاريخ (١/ ٦٢١)، المحدث الفاصل (٦١٦، ٦١٩).
(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٧٨).
(٣) المحدث الفاصل (٦١٨)، الكامل (١/ ١٣٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٨٣).
(٤) سير أعلام النبلاء (١١/ ٧٨).
(٥) إحكام الأحكام (١/ ٢٠٨).

أما ما ذهب إليه بعض من يصف أهل الحديث باللحن، وتبعهم في ذلك الرامهرمزي، وصاحب كتاب توجيه النظر، فإن الواقع لا يخدم ما ذهبوا إليه؛ لأن من اتهم باللحن -وقد سبق ذلك- كانوا من أهل العراق وقد بينا في موضعه زيف كثير من ذلك، وهو اختلاف المنهج كما سيأتي في المبحث القادم، وأثره على هذه الشبهة، وإن وجد لحن عند بعض المحدثين، إلا أن ذلك يقع في اللغة لا في النحو، وقد يكون الصواب فيه مع أهل الحديث؛ لأنهم يهتمون بالسماع وهو أصل عندهم، وأن الأصل في أقوال الناس من أصحاب اللغات الصحة، قال محمد بن المثنى: «سألت أبا الوليد عن الرجل في كتابه الحرف المعجم غير معجم، أو يجد الحرف المعجم بغير عجمة، نحو التاء ثاء، والباء ياء، وعنده في ذلك التصحيف، والناس يقولون الصواب؟ قال: يرجع إلى قول الناس؛ فإن الأصل الصحة»(١)، وهذا يظهر لي أنه أسلم في التعامل مع لغات العرب، ولهجات القبائل فإنها تختلف اختلافًا بينًا في كثير من الكلمات، من حيث النطق والضبط والمعنى(٢)، وهذا كما أسلفنا أصل صحيح؛ لأن رسول الله ﷺ كان يخاطب القبائل الوافدة -أحيانًا- بلهجاتها، كما ورد في الحديث «ليس من أمبر امصيام في امسفر»(٣) ولم يكن ذلك صحيحًا لما تكلم به ﷺ لو أخضعه للقياس، وهذا ما جعل لأهل الحديث لغة، ولأهل النحو لغة.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٤٥، ٣٤٦) رقم (٤٦٧).

(٢) انظر الكفاية (١٨٢، ١٨٥).

(٣) أحمد (٢/ ٤٣٤)، مسند الحميدي (٢/ ٣٨١) رقم (٨٦٤)، شرح معاني الآثار (٢/ ٦٣).

قال عبد الله بن الحكم عن أبي زياد القطواني (ت ٢٥٥هـ): «سمعت أبا عبيد يقول: لأهل الحديث لغة، ولأهل العربية لغة، ولغة أهل العربية أقيس، ولا تجد بدًّا من اتباع لغة أهل الحديث من أجل السماع»(١).

وبهذا كان إدراك أهل الحديث للغات أشمل، فعند النظر في حديث «ليس من أمبر امصيام في امسفر»، يعلم ذلك من شرحهم له.

قال الخطيب: «قلت أراد: ليس من البر الصيام في السفر، وهذه لغة الأشعريين يقلبون لام «أل» ميمًا، فيقولون: رأينا أولئك امرجال، يريدون الرجال، ومررنا بامقوم، أي بالقوم، وهي لغة مستفيضة إلى الآن باليمن»(٢).

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا قلت لأخيك يوم الجمعة والإمام يخطب أنصت فقد لغيت»(٣)، قال أبو الزناد (ت ١٣٠هـ): «وهذه لغة أبي هريرة، إنما هو لغوت»(٤)، وهذه اللهجات لا يجوز الطعن فيها، ولو خالفت القياس، بل هي فصيحة.

يقول الدكتور محمد ضاري: «عدم جواز الطعن في فصاحة هذه اللهجات، ولو كانت خارجة عن القواعد النحوية العامة؛ لأن تلك اللهجات سبقت وضع القواعد، مما يهدم كثيرًا مما قيل عن وقوع اللحن في بعض القراءات القرآنية، أو الأحاديث النبوية»(٥).

---

(١) الكفاية (١٨٢).
(٢) الكفاية (١٨٣).
(٣) صحيح مسلم (٢/ ٥٨٣).
(٤) مسلم (٢/ ٥٨٣) رقم (٨٥١/ ١٢).
(٥) الحديث النبوي الشريف (٦١).

وقد يكون لسرعة اللسان، أو لكنةٍ غير مؤثرة، كلكنة بلال، أو لكنة متداركة لا تحكى، قال عثمان بن عطاء (ت ١٥٥هـ): «كان مكحول رجلاً عجميًّا، لا يستطيع أن يقول: قل، يقول: كل، قال -ومكحول-: فكل ما قال بالشام قبل منه. قلت -أي الخطيب-: أراد عثمان أن مكحولاً كان عندهم، مع عجمة لسانه بمحل الأمانة، وموضع الإمامة، يقبلون منه، ويعملون بخبره، ولم يرد أنهم كانوا يحكون لفظه»[1]، وكل ذلك لا ينفي عدم وجود اللحن عند بعض أهل الحديث كغيرهم، إلا أنهم أكثر حيطة وحذرًا منه من غيرهم.

قال الإمام ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وأما طعنهم -أي أهل الكلام والرأي- عليهم -أي أهل الحديث- بقلة المعرفة لما يحملون وكثرة اللحن والتصحيف، فإن الناس لا يتساوون جميعًا، وليس صنف من الناس إلا وله حشو وشوب، فأين هذا العائب لهم من الزهري، وحماد بن سلمة، ومالك بن أنس، وابن عوف، وأيوب، ويونس بن عبيد، وسليمان التيمي، وسفيان الثوري، ويحيى بن سعيد، وابن جريج، والأوزاعي، وشعبة، وعبد الله بن المبارك، وأمثال هؤلاء من المتقدمين؟ على أن المنفرد من الفنون لا يعاب بالزلل في غيره، وليس على المحدث عيب أن يزل في الإعراب، ولا على الفقيه أن يزل في الشعر، وإنما يجب على كل ذي علم أن يتقن فنه إذا احتاج الناس إليه، وانعقدت له الرئاسة به، وقد يجتمع للواحد علوم كثيرة، والله يؤتي الفضل من يشاء.... ولا أعلم أحدًا من أهل العلم والأدب إلا وقد سقط في علمه كالأصمعي، وأبي زيد، وأبي عبيدة، والأخفش، والكسائي، والفراء، وأبي عمر الشيباني، وكالأئمة من قراء القرآن، والأئمة من المفسرين، وقد أخذ الناس على الشعراء في الجاهلية والإسلام الخطأ في المعاني، وفي

---

(١) الكفاية (١٧٥).

الإعراب، وهم أهل اللغة، وبهم يقع الاحتجاج، فهل أصحاب الحديث في سقطهم إلا كصنف من الناس؟!(١).

العوامل التي ساعدت على حفظ السنة:

مع أن أهل الحديث فاقوا غيرهم في اتباع أسلوب علمي متطور جدًّا في رواية الحديث، جدير بهذا الأسلوب أن يحفظ جانب الرواية من الخطأ، مع تعهده -سبحانه وتعالى- بحفظ السنة، فهناك عوامل عدة كان لها الأثر في حفظ السنة حفظًا مطلقًا، منها: ما هو خارج عن جهد البشر، ومنها: ما هو من اجتهادات البشر بتوفيق من الله، ومن هذه العوامل:

١- حفظ الله -تعالى- للوحي من الزلل والخلل:

تكفل الله -عز وجل- بحفظ وحيه مطلقًا من التحريف والتبديل، بتهيئة علماء جهابذة أهل نبوغ وصلاح وورع يذبون عن دينه بنور العلم والإيمان، فما من وضاع إلا كشفوا وضعه، ولا ضعيف إلا بينوا حديثه، ولا مختلط إلا ميزوا روايته، ولا متلقن إلا أظهروا حاله، كل ذلك بفضل الله وحفظه لهذا الدين القويم، المتمثل في كتابه وسنة رسوله ﷺ، والتي كانت وحيًا يوحي بها إلى رسوله ﷺ، وذكر ينزل على نبيه.

قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

---

(١) تأويل مختلف الحديث (٧٨، ٨٠).

وقال حسان بن عطية (ت حدود ١٣٠هـ): «كان جبريل -عليه السلام- ينزل بالسنة كما كان ينزل عليه بالقرآن»[١]، وعند الخطيب «يعلمه إياها كما يعلمه القرآن»[٢].

وقال تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١١٣].

وقال تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ ﴾ [الأحزاب: ٣٤].

قال ابن تيمية: «قال غير واحد من السلف: الحكمة هي السنة؛ لأن الذي كان يتلى في بيوت أزواجه -رضي الله عنهن- سوى القرآن: هي السنة»[٣].

وقال الإمام الشافعي (ت ٢٠٥هـ): «سمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله ﷺ»[٤]؛ ولهذا فحكم القرآن والسنة حكم واحد، في الحفظ والقبول عند المسلمين في كل أصناف العلم.

قال ابن حزم: «القرآن والخبر الصحيح بعضهما مضاف إلى بعض، وهما شيء واحد في أنهما من عند الله -تعالى-، وحكمهما حكم واحد في باب وجوب الطاعة لهما، قال الله عز وجل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ وقال الله -عز وجل-: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ ۚ ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فأخبر -تعالى- أن كلام نبيه ﷺ كله

(١) سنن الدارمي (١/ ١١٧) رقم (٥٩٤).
(٢) الكفاية (١٢).
(٣) مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢٧١).
(٤) الرسالة (٧٨).

وحي، والوحي -بلا خلاف- ذكر محفوظ بنص القرآن»[(١)].

فقد حرص الصحابة على نقله بكل صدق وإخلاص إلى من بعدهم، كما نطق به رسول الله ﷺ، من غير زيادة ولا تغيير، وكان عمدتهم في ذلك الحفظ، فإذا شك أحدهم في ذلك راجع غيره من الصحابة، ولو بعد عنه، كما كان من جابر في رحلته إلى مصر؛ ليتثبت من لفظ حديث واحد، فقد كانت حوافظهم أوعية للعلم، وقد ضربت شهرتهم في ذلك آفاق الدنيا، حتى أصبحت قوة الذاكرة عندهم وسيلانها أشهر من أن تذكر، وقد استعان كثير منهم بالكتاب، فصانوا بذلك مصدر التشريع من السنة.

يقول الدكتور عبد المجيد بيرم: «فالحديث النبوي حظي بعناية واهتمام بالغين من الرواة من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ومن بعدهم، إلى أن تم تدوين الحديث في الكتب والمصنفات على تنوعها واختلافها، فتحقق وعد الله بحفظ دينه -كتابًا وسنة- من التبديل والتغيير»[(٢)]، ولهذه المزية كانت السنة قاطعة الحجة، قال العيني (ت ٨٥٥هـ): «السنة إحدى الحجج القاطعة وأوضح المحجة الساطعة، وبها ثبوت أكثر الأحكام، وعليها مدار العلماء الأعلام»[(٣)].

٢- العرض والمقابلة لما يكتبون:

اهتم أهل الحديث بقضية العرض اهتمامًا شديدًا، وعدوا ذلك جزءًا من الكتابة، ومن لم يعرض فلم يكتب، وهذا النوع من التعلم له أثر كبير على حفظ الرواية، وتصحيح ما قد يطرأ على النص من الخطأ، أو يقع فيه من لحن أو سقط أو

---

(١) إحكام الأحكام (١/ ٨٨).
(٢) الرواية بالمعنى في الحديث النبوي (٣٣).
(٣) عمدة القاري (١/ ١).

تصحيف، وهذه الدقة يأمن معها المتلقي سلامة ما يتلقاه، وهذا ما نهجه الأشياخ مع تلاميذهم، فحثوهم على التقييد والضبط، ليصححوا ما أخذوه عنهم.

عن أبي زرعة عن عفان بن مسلم يقول: «سمعت حماد بن سلمة يقول لأصحاب الحديث: غيروا -يعني قيدوا واضبطوا-، ورأيت عفان يحض أصحاب الحديث على الضبط والتغيير، ليصححوا ما أخذوا عنه من الحديث»[1]، وبعد كتابة المحدث في كتابه وتقييده وضبطه بالنقط والشكل تأتي مهمة أخرى آكد من سابقتها، ألا وهي مقابلة فرع الراوي بأصل شيخه، أو فرع آخر مقابل على ذلك الأصل، والغاية من هذه العملية هي تصحيح ما يمكن أن يكون المحدث أخطأ في نقله أو في إسقاطه، أو في تكراره، أو في تصحيفه، أو لحنه، وتفاديًا للوقوع في مثل هذا الخطأ اشترط المحدثون ضرورة مقابلة فرع الراوي بأصل شيخه، فإن لم يفعل ذلك لم يكن لكتابه قيمة علمية، ولم تحل الرواية له عند المحققين من أهل هذا الشأن.

عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يقول: «كتبتَ؟ فأقول: نعم، قال: عرضت كتابك؟ قلت: لا، قال: لم تكتب»[2]، وقد شبه من كتب ولم يعرض كمن دخل الخلاء ولم يستنج.

قال يحيى بن كثير (ت ٢٠٦هـ): «من كتب ولم يعارض كمن دخل الخلاء ولم يستنج»[3] وروى مثله عن الأوزاعي[4] ويقول محمد بن أفلح بن بسام: «كنت

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٧٧) رقم (٥٨٥)، الكفاية (٢٤٢).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٤٧)، رقم (٤٤٨، ٤٤٩)، المحدث الفاضل (٥٤٤)، ابن أبي شيبة (٩/ ١١١)، آداب الإملاء (٧٩).

(٣) آداب الإملاء (٧٨، ٧٩)، الإلماع (٦٨)، الكفاية (٢٣٧).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٣٧) رقم (٤٥١)، الإلماع (٦٧، ٦٨).

عند القعنبي فكتبت عنه، فقال لي: كتبت؟ قلت: نعم، قال: عارضت؟ قلت: لا، قال: لم تصنع شيئًا»[1].

وكل ذلك الحرص ليبقى الحديث على نقاوته التي حمل منها؛ لأنه إذا لم يعرض تعرض للخطأ.

قال الأخفش (ت ٢١٠هـ): «إذا نسخ الكتاب ولم يعارض خرج أعجميًّا»[2] ولهذا اهتم أهل العلم بالعرض.

ويتبقى أن يعرض الكتاب أقل ما يكون مرة، فإن عرض أكثر من ذلك كان أكثر إتقانًا.

عن معمر: «لو عرض الكتاب مائة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه سقط، أو قال: خطأ»[3].

وقال الشافعي: «لو عرض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ، أبى الله أن يكون كتابًا صحيحًا غير كتابه»[4].

ويقول المزني (ت ٢٦٤هـ): «قرأت كتاب «الرسالة» على الإمام الشافعي ثمانين مرة، فما من مرة إلا وكان يقف على خطأ، فقال الشافعي: هيه، أبى الله أن يكون كتابًا صحيحًا غير كتابه»[5].

---

(١) الكفاية (٢٣٧).
(٢) الكفاية (٢٣٧).
(٣) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٣٨) رقم (٤٥٢).
(٤) موضع أوهام الجمع والتفريق (١/ ٦).
(٥) موضع أوهام الجمع والتفريق (١/ ٦).

وتدخل هذه العملية العلمية ضمن المنهجية العلمية المتبعة عند المحدثين، وكذلك لا ينبغي للطالب أن يعتمد كتاب شيخه إلا إذا كان ثبت لديه أنه قد عرضه.

٣- قيام الشيخ بتقويم كتب التلاميذ:

اهتم علماء الحديث بضبط ما ينقل عنهم، من حيث سلامة اللفظ، وخلو النص من العيب، وألا يوجد فيه خطأ من لحن وغيره، فقام العلماء بإصلاح ما قد يقع فيه الطالب من خطأ في كتبه؛ لئلا يخرج ما يكتبون إلا صحيحًا سليمًا من العيوب، وهذا فيه دلالة على ما كان يبذله علماء الحديث من جهد في تبليغ السنة، كما وصلت إليهم كابرًا عن كابر.

قال هشام بن حسان (ت ١٤٨هـ): «رأيت أيوب يُقوِّم لهم كتبهم بيده»[١].

وقال جرير بن حازم (ت ١٧٠هـ): «قلت لأيوب: كنت تكره أن تكتب الأحاديث عنك، ثم أراهم اليوم يعرضون الكتب عليك فتقومها، فقال: إني على رأيي الأول، ولكن لما كتبوا عني كان أن يعرضوها علي فأقومها لهم أحب إلي أن أدعها في أيديهم -يعني يقول: لا يكتبوا عني الخطأ-»[٢].

وعن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يكتب العلم للناس ويعارضه لهم[٣].

وقال بشر بن عمر الزهراني (ت ٢٠٧هـ): «ثنا هشام بن سعد، وسمعته وقرأته عليه، وقومه»[٤].

---

(١) الكفاية (٢٤٠).

(٢) الكفاية (٢٤٠).

(٣) آداب الإملاء والاستملاء (٧٨).

(٤) الكفاية (٢٣٩).

قال الخطيب: «ومن سمع من الراوي ولم يكن له في الحال نسخة، ثم نسخ من الأصل بعد ذلك، استحب له عرض ما نسخه على الراوي للتصحيح، وإن كان قد قابل به؛ لأنه يحتمل أن يكون في الأصل خطأ ونقصان حروف وغير ذلك مما يعرفه الراوي، ولعله أن يكون أقره في أصله؛ لأن الذي حدث به كذلك رواه وكره تغيير روايته، وعول فيه على حفظه ومعرفته»[(١)].

فإذا لم يستطع الشيخ أن يضبط ما كتب تلميذه أقام مقامه من يتقن ذلك.

قال طلحة بن عبد الملك: «أتيت القاسم وسألته عن أشياء، فقلت: أكتبها؟ قال: نعم، فقال لابنه: انظر في كتابه، لا يزيد عليَّ شيئًا، قلت: يا أبا محمد إني لو أردت أن أكذب لم آتك، قال أبي: لم أرد، إنما أردت إن أسقطت شيئًا يعدله لك»[(٢)].

٤- عرض العالم كتابه على شيخه أو أقرانه المتميزين قبل إخراجه للناس:

إن الناظر في أحوال أهل الحديث وسيرهم ليعجب أشد العجب من تعلمهم وتعليمهم، وشدة تواضعهم، وبحثهم عن الصواب، فقد كان العالم إذا ألف كتابًا وضعه بين يدي أشياخه أو أقرانه النابهين لعرضه وتقويمه، وإفادته بذلك لتلافي أي خطأ أو سقط أو سوء ترتيب أو عرض، وهذا قمة خدمة العلم وإخراج ما يفيد الناس؛ لأنه بهذه الطريقة ضمن سلامة كتابه؛ بضم عقل غيره وخبرته وعلمه إلى عقله وخبرته وعلمه، وهذا كان دأب كثير من علماء الحديث، ومهما كانت مكانة العالم فإنه لا يستقل برأيه في الأعم الأغلب في تأليفه، ومن هؤلاء العلماء:

---

(١) الكفاية (٢٣٩).

(٢) المحدث الفاصل (٥٣٩).

- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، وعرض كتابه المسمى «المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[١] على جمع من أشياخه.

قال أبو جعفر العقيلي (ت ٣٢٢هـ): «لما صنف البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث».

قال العقيلي: «والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة»[٢].

- الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ): عرض كتابه المسمى «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ»[٣] على بعض شيوخه.

قال مكي بن عبدان (ت ٣٢٥هـ): «سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا المسند علي أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح وليس له علة أخرجته»[٤].

- الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث (٢٧٥هـ) عرض كتابه السنن على شيخه الإمام أحمد بن حنبل، قال الخطيب البغدادي: «إنه صنف كتابه السنن قديمًا، وعرضه على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه»[٥].

---

(١) الفهرست (٩٤).
(٢) تغليق التعليق (٥/ ٤٢٣)، مقدمة فتح الباري (٧/ ٤٨٩).
(٣) الفهرست (٩٨)، صيانة صحيح مسلم (٦٧).
(٤) تاريخ بغداد (١٣/ ١٠١).
(٥) تاريخ بغداد (٩/ ٥٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٧١).

- الإمام الترمذي محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ) عرض كتابه «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل»[(١)].

قال الترمذي: «صنفت هذا الكتاب -يعني المسند الصحيح- فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به»[(٢)].

- الإمام محمد بن يزيد بن ماجه (ت ٢٧٣هـ) عرض كتابه السنن على شيخه أبي زرعة الرازي.

قال: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي فنظر فيها»[(٣)].

وغير هؤلاء من العلماء ممن ألف عرض على علماء عصره.

٥- ضبط علماء الحديث ما يروونه على ما صح عند غيرهم من أهل الاختصاص:

الدقة عند المحدثين هي ضمن المنهج العلمي المتبع في ضبط الحديث ضبطًا لا يتطرق إليه الخلل البتة، وكذلك الاستفادة من جهود أهل العلم في خدمة السنة النبوية في ضبط حديث الرسول ﷺ من لحن وغيره، وهذا إن رأى المحصلين من

---

(١) تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي (٥٥)، الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع (١/ ١٥٠)، العنوان الصحيح للكتاب (٥٤).

(٢) التقييد (١/ ٩٧)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٤٤)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٨)، وحول عرض ابن ماجه كتابه السنن على أبي زرعة دراسة في مجلة الجامعة الإسلامية العدد (٤٧، ٤٨)، للدكتور سعدي الهاشمي.

أهل العلم تغيير اللحن، بل قد يجب إذا كان ذلك متعلق بالمعنى، وما يتعلق باللغة وضبط الأسماء، فإذا أشكل من ذلك شيء جاز سؤال أهل العلم عنه.

يقول ابن الصلاح: «إذا وجد -أي المحدث- في أصل كتاب كلمة من غريب العربية أو غيرها مقيدة وأشكلت عليه فجائز أن يسأل عنها أهل العلم، ويرويها على ما يخبرونه به، روي مثل ذلك عن إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل وغيرهما»(١).

«كان عفان يجيء إلى الأخفش وإلى أصحاب النحو، فيعرض عليهم الحديث فيعربه -أي يوضح غريبه- فقال الأخفش: عليك بهذا -يعني أبا حاتم-، قال أبو حاتم: فكان عفان بعد ذلك يجيء حتى عرض عليَّ حديثًا كثيرًا»(٢).

«وكان الأوزاعي يعطي كتبه إذا كان فيها لحن لمن يصححه»(٣).

يقول عبد الله بن المبارك: «إذا سمعتم الحديث فاعرضوه على أصحاب العربية ثم احكوه»(٤).

وقال أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي: «سمعت إسحاق بن إبراهيم -يعني ابن راهويه- غير مرة يقول: إذا شك في الكلمة: ههنا فلان؟ كيف هذه الكلمة؟»(٥).

---

(١) علوم الحديث (٢٢٣).
(٢) الكفاية (٢٥٥)، فتح المغيث (٢/ ٢٧٥).
(٣) الكفاية (٢٥٥)، فتح المغيث (٢/ ٢٧٥).
(٤) الكفاية (٢٥٥)، فتح المغيث (٢/ ٢٧٥).
(٥) الكفاية (٢٥٥)، فتح المغيث (٢/ ٢٧٥).

وقال سفيان: «كان سعيد -يعني ابن شيبان- عالمًا بالعربية وسمعني وأنا أقول: تعلَق من ثمر الجنة، فقال: تعلُق: فقلت: تُعلق»[١].

وقال الأصمعي: «كنت في مجلس شعبة، فقال: فيسمعون جرش طير الجنة، فقلت: جرس، فنظر إليَّ فقال: خذوها عنه؛ فإنه أعلم بهذا منا»[٢].

٦- التحديث عن الثقة دون غيره:

العدالة والضبط كلاهما ركن ركين من أركان قبول رواية الراوي، بل إذا اختل أحد هذين الأمرين كان ما يحدث به ضعيفًا غير مقبول في الأغلب الأعم، وفي ذلك دلالة واضحة على الاهتمام بأهلية التحمل والأداء، وأن ذلك لا يكون مقبولاً إلا برواية الثقات المزكين عند علماء الأئمة أهل التعديل.

يقول سعد بن إبراهيم (ت ٢١٠هـ): «لا يحدث عن النبي ﷺ إلا الثقات»[٣].

عن عقبة بن نافع القرشي (ت ٦٣هـ): «أنه أوصى ولده فقال: لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا عن ثقة، ولا تدينوا وإن لبستم العباء، ولا يكتبن أحدكم شعرًا يشغل قلبه عن القرآن»[٤].

وعن يحيى بن سعيد قال: «سألت ابنًا لعبد الله بن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئًا، فقيل له: إنا لنعظم أن يكون مثلك ابن إمام هدى تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم، فقال: أعظم والله من ذلك عند الله -عز وجل- وعند من عرف

---

(١) الكفاية (٢٥٦)، فتح المغيث (٢/ ٢٧٥).
(٢) الكفاية (٢٥٦)، فتح المغيث (٢/ ٢٧٥).
(٣) الكفاية (٣٢).
(٤) الكفاية (٣١).

الله -عز وجل- وعند من عقل عن الله -عز وجل- أن أقول بما ليس لي به علم، أو أخبر عن غير ثقة»(١).

ولهذا حث علماء الأمة من الصحابة ومن بعدهم أن لا يؤخذ العلم إلا عن الثقة.

قال أنس بن مالك: «لا يؤخذ العلم عن أربعة: سفيه معلن السفه، وصاحب هوى يدعو الناس إليه، ورجل معروف بالكذب في حديث الناس وإن كان لا يكذب على رسول الله ﷺ، ورجل له فضل وصلاح لا يعرف ما يحدث به»(٢).

وقال بشر بن عمر، سألت مالك بن أنس عن رجل فقال: «هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي»(٣).

وقال الشافعي: «كان ابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وطاووس، وغير واحد من التابعين يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يرويه ويحفظ، وما رأيت أحدًا من أهل الحديث يخالف هذا المذهب»(٤)، وقال شعبة: «اكتبوا المشهور عن المشهور»(٥).

وقال القاسم بن محمد: «أقبح من الجهل أن أقول بغير علم، أو أحدث عن غير ثقة»(٦).

---

(١) الكفاية (٣٣).
(٢) التمهيد (١/ ٦٦)، جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٢١)، رقم (١٥٤٢).
(٣) التمهيد (١/ ٦٨).
(٤) التمهيد (١/ ٣٩).
(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ١٢٦) رقم (١٢٦).
(٦) التمهيد (١/ ٤٦).

قال أبو نعيم (ت ٤٣٠هـ): «قيل لعبد الله بن المبارك: الرجل يطلب الحديث لله يشتد في السند؟ فقال: إذا كان يطلب الحديث لله فهو أولى أن يشتد في سنده»(١).

٧- تفضيل التحديث باللفظ دون المعنى إلا لضرورة:

لقد حرص الرواة من المحدثين على رواية الحديث بلفظه ما أمكن ذلك، فكانت المحافظة على لفظه هاجس هؤلاء العلماء؟ حرصًا على سنة المصطفى ﷺ وأملاً في أن يكون ممن دعا لهم رسول الله ﷺ في قوله: «**نضر الله امرأً سمع منا حديثًا فأداه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع**»(٢).

وكان ذلك حال الرواة من عهد الصحابة -رضوان الله عليهم- فعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت، فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به**» قال: فرددتها على النبي ﷺ فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، قلت: ورسولك الذي أرسلت، قال: لا، ونبيك الذي أرسلت(٣).

---

(١) حلية الأولياء (٨/ ١٦٦).

(٢) أبو داود، باب فضل نشر العلم (٤/ ٦٨) برقم (٣٦٦٠)، والترمذي باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٥/ ٣٩)، برقم (٢٦٥٧)، وابن ماجه باب من بلغ علمًا (١/ ٨٤)، برقم (٢٣٠).

(٣) البخاري في الوضوء (١/ ٣٥٧) برقم (٢٤٧).

وحافظ التابعون -رحمهم الله- على هذا المنهج المتبع عند الصحابة -رضوان الله عليهم- في حفظ ألفاظ الحديث، فعن مطر الوراق (ت ١٢٥هـ): «كان قتادة إذا سمع الحديث حفظه حفظًا»، «وكان إذا سمع أخذه العويل والزويل حتى يحفظه»[١].

وسار أتباع التابعين على منهاج الصحابة والتابعين في المحافظة على رواية الحديث باللفظ، وحفظ ذلك عن أشياخهم، فإن لم يتسن ذلك لهم فإنهم كانوا يحفظونه تدوينًا في الدواوين، قال عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ): «الحفظ الإتقان»[٢] هذا هو شعارهم -رحمهم الله تعالى-.

قال ابن الأثير: «لا خلاف بين العلماء أن المحافظة على ألفاظ الحديث، وحروفه، ونقطه، وإعرابه أمر من أمور الشريعة عزيز، وحكم من أحكامها شريف، وأنه الأولى بكل ناقل، والأجدر بكل راوٍ»[٣].

قال الدكتور محمد ضاري: «فقد كانت الرواية على المعنى محدودة الدائرة، مغلولة اليد، صعبة الوصول إلى الترخيص بها»[٤].

وذكر الجزائري عن بعض المحققين قوله: «من أمعن النظر في هذه المسألة انتهى إلى أن الأدلة التي يوردها مجيز الرواية بالمعنى إنما تدل على جواز ذلك للضرورة»[٥].

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ١٦٥).
(٢) علل الحديث لابن الصلاح (٢٢٧)، شرح علل الترمذي (١/ ١٩٩).
(٣) مقدمة جامع الأصول (١/ ٥١).
(٤) الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (٣٩٥).
(٥) توجيه النظر (٣١٠).

فيما سبق تعرضنا لشيء من العوامل التي سلكها أهل الحديث وفاقوا بها غيرهم لحفظ السنة، والأمر في هذا الباب يطول جدًا، وقد يحتاج ذكره بالتفصيل إلى استعراض لجميع طرق حفظ السنة التي ذكرها أهل كتب مصطلح الحديث، وإنما أذكر هنا نماذج من تعاملات أهل الحديث مع ألفاظ الحديث، وسلامة ذلك، وإلا فهناك الكتابة وما هي شروطها عند المحدثين؟ وأهمية الرحلة، التي تبين جانبًا عظيمًا من جوانب اهتمام أهل الحديث بالبحث والتنقيب، ومعرفة أحاديث الرسول ﷺ المروية في البلدان، ومقارنة كل ذلك للوصول إلى أسلم نقل عن رسول الله ﷺ، وكانت هذه الرحلات العلمية للتثبت في الحديث من عهد الصحابة، وحافظ عليها الأتباع ومن بعدهم، فقد قال سعيد بن المسيب (ت٩٤هـ): «إن كنت لأسير في طلب الحديث الواحد مسيرة الليالي والأيام»[(١)].

والأئمة كانوا على شاكلته في ذلك، فقد كانوا يبقون في ذلك عشرات السنين[(٢)]، حتى أصبح يطلق على بعضهم الحافظ الجوال[(٣)]، والذي لا يرحل لا يؤنس منه رشد، قال ابن معين: «أربعة لا يؤنس منهم رشد ... وعد منهم رجلاً يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث»[(٤)]، وكذلك تقويم الرجال، ومعرفة أحوال الرواة، ومن تقبل روايته ومن ترد، وضبط الراوي، وهل اختلط؟ أو يتلقن وتميز كل أحواله وتاريخ طلبه، ولقياه، ودرجة حفظه، وأوهام الرواة، والأحاديث التي وقع فيها الوهم، ومن كان فيه شيء من الغفلة، أو سوء الحفظ، وما هي صيغ التحمل التي يحمل بها الحديث؟ وجعل تلك الصيغ درجات، كل

---

(١) ابن سعد (٥/ ١٢٠)، المعرفة والتاريخ (١/ ٤٦٨، ٤٦٩)، الحاكم في المعرفة (٨)، تهذيب الكمال (١١/ ٧١).

(٢) المحدث الفاصل (٦٢٠).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣١، ١٠٣٢).

(٤) الوسيط (١٨٣).

صيغة تدل على قوة ذلك المروي، أو ضعفه، أو كيفية تحمل كل راوٍ لذلك الحديث، وغير ذلك من العوامل والضوابط التي اتخذها أهل الحديث، والتي علم كثير من أهل العلوم الأخرى أهمية ذلك حتى أصبحوا يحاكون ذلك في علومهم.

يقول السيوطي: «هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، أو اخترعت تنويعه وتبويبه، وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها، حاكيت به علوم الحديث»(١).



(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المقدمة (١).

المبحث الثاني
استشهاد النحاة بالحديث وشبهة اللحن فيه

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند النحاة قديم قدم النحو، ولم يكن أحد من النحاة المتقدمين ولا المتأخرين ينكر ذلك، حتى ما كان من علي بن محمد الصائغ (ت ٦٨٠هـ)، وقد انتصر لمذهبه تلميذه أبو حيان محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ) هذا مخالف لواقع نشأة النحو وتطوره، وقد تتبعت الدكتورة/ خديجة الحديثي ذلك في كتب النحاة[١] والدكتور محمد ضاري في كتابه القيم «الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية»[٢]، وقد أفدت منه كثيرًا، والدكتور/ محمد إبراهيم البناء[٣]، والدكتور/ محمود جمال[٤]، وغيرهم كثير، وأثبتوا من خلال الاستقراء التام لكتب النحو استشهاد النحويين بالحديث قديمًا وحديثًا.

وقد ذكر الدماميني (٨٢٧هـ) أن من الأئمة -قبل ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)- من كان يعتمد الحديث بلا تردد، وعد من أصحاب هذا المذهب كلاً من: «ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، والجوهري (ت ٣٩٨هـ)، وابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، والسهيلي (ت ٥٨١هـ)، وابن بري (ت ٥٨٢هـ)، وابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، وقال: لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في «شرح التسهيل» وأبو الحسن بن الضائع في «شرح الجمل»»[٥].

---

(١) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (٣١٣، ٣٤٣).
(٢) أبو القاسم ومذهبه النحوي (٢٦٢، ٢٦٦).
(٣) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث (١/ ١١٩)، (٢/ ٥٤٣).
(٤) موقف النحاة (٤٦-١٨٠).
(٥) الحديث النبوي الشريف (٣١١).

وقد توسع السهيلي (ت ٥٨١هـ) في الاستشهاد بالحديث في كتابه الشهير «الأمالي»، والرضى الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، الذي قد تولى شرح أصل كتابين ظهرا لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، واعتمد في شرحه الحديث النبوي.

وبدر الدين بن الناظم (ت ٦٧٦هـ)، وجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، في كتابه «أوضح المسالك» يجعلان الحديث نبعًا أصيلاً من ينابيع استشهادهم، وكذا عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، في شرح ألفية ابن مالك، وبدر الدين بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، وهو من أبرز نحاة القرن التاسع، والأشموني (ت ٩٢٩هـ) في شرح الألفية يحتج بالحديث النبوي، وعبد القادر البغدادي -صاحب الخزانة- (ت ١٠٩٣هـ)، وقد ألمحنا إلى إعجابه وتأييده لمذهب البدر الدماميني في صحة الأخذ بالحديث، والرد بقوة الحجة ووضوح البرهان على من منع ذلك من النحاة، وللسجاعي (ت ١١٩٧هـ) حاشية على شرح قطر الندى لابن هشام احتج فيها بالحديث دون تردد، ويواصل النحاة الاستشهاد بالحديث النبوي حتى نصل إلى محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، وله بضع مصنفات في النحو، أهمها وأكثرها ذيوعًا حاشية على شرح الأشموني، وقد اعتمد الحديث في مباحثه النحوية مصدرًا من مصادر الاستشهاد.

وينتهي بنا المطاف إلى محمد الخضر الدمياطي (ت ١٢٩٠هـ) في حاشية على شرح ابن عقيل على الألفية، وقد أفاض في إيراد الحديث النبوي في معرض الحجة والبيان في حاشية الموسوعة[1].

---

(١) الحديث النبوي الشريف (٣٣٨-٣٤٣).

على أن من علماء العربية من كان يعد ضمن رواة الحديث أمثال أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، والنضر بن شميل، والخليل بن أحمد، والقاسم بن سلام، وعبد الملك بن قريب الأصمعي، والرياشي، وأبي زيد الأنصاري، وثعلب، وقد سمع أبو فيد مؤرج[1] بن عمر السدوسي -وهو من كبار أهل اللغة العربية- الحديث من شعبة بن الحجاج، كما كان يحيى بن يعمر العدواني عالمًا بالعربية والحديث ولقي عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وغيرهما من الصحابة، وروى عن قتادة، بل إن أبا الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) -رأس السلسلة في تاريخ النحو العربي- كان يعد في المحدثين، وكذا يونس بن حبيب، واشتغل سيبويه بالحديث قبل دخوله ميادين العربية، إذ تتلمذ على حماد بن سلمة المحدث الكبير[2].

فالحديث الحجة القاطعة والبينة الساطعة عند المتقدمين والمتأخرين من النحاة وغيرهم.

قال بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ): «إن السنة إحدى الحجج القاطعة وأوضح المحجة الساطعة، وبها ثبوت أكثر الأحكام وعليها مدار العلماء الأعلام، كيف لا؟! وهي القول الفصل من سيد الأنام»[3].

ويقول الدكتور أبو صالح: «كانت أقواله ﷺ صفوة اللغة، وحلية البيان بعد القرآن، يقتبس الأديب من لفظه، وينتفع البليغ بصوغه، ويستمد مفسر القرآن من أثره، ويستكمل الفقيه الأحكام الشرعية من نصه، ويشيد اللغوي صرحًا للغة

---

(١) في سير أعلام النبلاء «مُوَرِّج بن عمرو السدوسي».

(٢) المصدر السابق (٣١١).

(٣) عمدة القاري (١/ ١).

من كلمه، ويستظهر الحكيم بحكمته»[١].

ويقول الدكتور محمود الفجال: «والحديث النبوي ينبوع النحو العربي، إن من مارس فن الحديث الشريف وعايشه ليلاً ونهارًا، واقترأ كتبه، وساير دواوينه من صحاح، وسنن، ومسانيد، وأجزاء، صدر عن علم جم، وفوائد عظيمة... ووجد في هذا العلم الجليل الشواهد النحوية المستفيضة، وأن الحديث النبوي معين ثر، وينبوع غزير في جميع فنون اللغة العربية»[٢].

أسباب الإقلال من الاستشهاد بالحديث:

الاحتجاج بالحديث النبوي كان -كما أسلفنا- مع نشأة النحو، إلا أن الإقلال من الاستشهاد به عند أكثر المتقدمين لا يرجع إلى أسباب لغوية، إنما يرجع إلى أسباب ذاتية للنحاة، تحكم فيها عدد من الأمور، منها:

١ - الاتجاه الفكري عند كثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين:

للاتجاهات والأفكار أثر في الصراعات الفكرية والعلمية، ولا أدل على ذلك من تعامل كثير من النحاة مع الحديث، لا لذات الحديث، ولكن بسبب مدرسة أهل الحديث، مما دفعهم إلى جعل مراتع النحو جدية، فقد تأثر كثير من النحاة بموجة الاعتزال التي نشأت في البصرة.

---

(١) المدخل إلى العربية (١٠٧)، عن الحديث النبوي الشريف (١٦٤).

(٢) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي (٢/ ٥٤٤).

قال الذهبي: «وفي هذا الزمان -أي في زمن ربيعة الرأي- ظهر عمرو بن عبيد العابد، وواصل بن عطاء الغزال، ودعوا الناس إلى الاعتزال، والقول بالقدر»[١].

وكان هؤلاء في البصرة التي تعد مهد النحو العربي، وتأثر النحاة بهذا الاتجاه الفكري الخاطئ.

يقول الدكتور محمد ضاري: «كانت البصرة منبت النحو العربي، مثلما كانت منبت علوم أخرى، تأثر بها هذا النحو تأثرًا مباشرًا، وعلى رأسها منهج الفلاسفة، ومنطق أهل الكلام، وكان يتقدم أهل الكلام ويرأسهم أهل الاعتزال، مثل: واصل بن عطاء (ت ١٣١هـ)، وعمرو بن عبيد (ت ١٤٥هـ)، وأبي هذيل العلاف (ت ٢٣٥هـ)، والجاحظ (ت ٢٥٥هـ)... إلخ، استهوى المنطق -يوم تملك زمامه المعتزلة في حربهم الفكرية الجدلية مع الذين ناصبوا الإسلام العداء - علماء العربية في البصرة- مثل ما استهوى كثيرًا من المعارف الأخرى»[٢].

وقال الدكتور الشرقاوي: «أما البصرة فقد كانت قطب الرحى في حركة مدرسة الرأي العراقي، فقد كانت الموطن الذي نشأ فيه علم الكلام، وبخاصة مدرسة المعتزلة التي تنقسم إلى فرعين كبيرين: فرع البصرة، وفرع بغداد، وفرع البصرة أسبق في الوجود، وله الفضل الأكبر في تأسيس المذهب، وأكثر استقلالاً في رأيه، يتلوه في كل ذلك فرع بغداد، وكان موقف المعتزلة من الحديث الشريف أساس ما ذهب إليه علماء البصرة في تلك الفترة، من إقلال الرواية والتشديد فيما خالف العقل فيما يظهر، فهم حين قرروا أصولهم وآمنوا بها إيمانًا تامًا، كان ما

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ١٥٩).
(٢) الحديث النبوي الشريف (٧٦٠).

يعارضها من آيات يؤولونها، وما يعارضها من أحاديث ينكرونها، وكل ذلك في جرأة وصراحة، ولذلك كان موقفهم من الحديث كثيرًا ما يكون موقف المتشكك في صحته، وأحيانًا موقف المنكر له؛ لأنهم يحكمون العقل في الحديث، لا الحديث في العقل»[(١)].

وقد كانت مدرسة بغداد كثيرة التأثر بالأم مدرسة البصرة، وهناك ما يشير إلى تأثر مدرسة الكوفة النحوية بهذا الاتجاه الفكري إلى حد ما، فأبو الحسن الأخفش (ت ٢١٠هـ) قرين إمام النحو سيبويه، وشارح كتابه، كان يقول برأي المعتزلة.

قال أبو حاتم السجستاني (ت ٥٤٨هـ): «كان الأخفش قدريًا، رجل سوء، كتابه في المعاني صويلح، وفيه أشياء في القدر»[(٢)]

وقال أبو عثمان المازني: «الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل»[(٣)].

وذكر السيوطي (ت ٩١١هـ): «أن أبا الفتح بن جني كان معتزليًا، مثل شيخه أبي علي الفارسي»[(٤)].

يقول الدكتور الشرقاوي: «والشواهد تدل على أن مسلك هذه الفرقة أصبح منهجًا متبعًا -عند كثير من الناس- في هذه الفترة التي تم فيها بناء النحو ومنهجه في الاستشهاد، وهي فترة المد بالنسبة للمعتزلة، وأصبح موقفهم من الحديث

---

(١) معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو (٢١٤، ٢١٥، ٢١٦)، وضحى الإسلام (٨٥، ٩٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٠٧)، أنباء الرواة (٢/ ٣٨).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٠٧).
(٤) المزهر (١/ ١٠).

ينتقل بالتقليد إلى تلاميذهم ومتبعيهم، والمعجبين بهم، أو المنتفعين بسلطانهم آنذاك، وكان لذلك أثره فيما وصل إليه الاستشهاد بالحديث عندهم عمومًا، وفي قضايا النحو على وجه الخصوص»[(١)].

ولم يقتصر المد العقلي وتأثيره على الأوائل، بل تعداهم إلى المتأخرين، وزاد ذلك التأثر أكثر من ذي قبل بالفلسفة والتعلق بالمنطق.

يقول الدكتور علي النجدي: «فلما استحدثت الفلسفة، وأغرم الناس بها، دخلت النحو وأثرت فيه، كما دخلت غيره، فكان أبو زكريا الفراء، وأبو الحسن الرماني ممن غلبت الفلسفة على كتبهم، وكان كلاهما نحويًا متكلمًا من أصحاب الاعتزال»[(٢)].

بل لم يقتنع أهل الاتجاه الاعتزالي بالانكفاء على ذواتهم، وعدم التحذير من الحديث وتعلمه، فهو عندهم لا فائدة في الاستدلال به، إذ العقول تغتني عنه، والأذهان تكتفي بغيره.

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ): «الحديث بمنزلة سائر ما يجب أن يتحرز الإنسان منه؛ لأن من حدث عن غيره بما لا يعلم أنه قد سمع منه إما على جملة أو تفصيل فهو مقدم على قبيح لا يحل منه ذلك، كما لا يحل منه لو علمه كذبًا ممن يشتد تحرزه، يروي أن ذلك لو وجب لكان من فروض الكفايات، والسعيد فيه قد كفي بغيره»[(٣)]، وهذا الاتجاه الفكري عند نحاة البصرة -وهو مسلك المعتزلة- أوجد نزاعًا قويًا بين المحدثين، وأهل النحو من البصرة

(١) معاجم غريب الحديث والأثر (٢١٦).

(٢) سيبويه إمام النحاة (٣٣).

(٣) فضل الاعتزال (١٩٤)، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية (١/ ١٢٤).

وغيرهم، إلا أن الدكتور المخزومي يرى أن المحدثين إنما خاصموا اتجاه البصرة دون اتجاه الكوفة، وذلك «لأنهم سلكوا مسلك الفقهاء»[(١)].

ولم يكن الأمر -كما ذكر الدكتور المخزومي- محصورًا في البصريين، بل كان كذلك في الكوفيين كما أسلفنا، ولم يكن الأمر أنهم أبعدوا الحديث بل أقلوا من الاستشهاد به.

ويقو الدكتور محمد ضاري: «ولا أجد لهذا التفريق بين منهجي البصريين والكوفيين في قضية الاستدلالات العقلية والمنطقية تلك الصفة الجدية الحاسمة، ذلك أن الصفة العقلية التي شاعت في البصرة لم تحرم منها مدينة الكوفة»[(٢)].

ولقد أثر هذا الاتجاه الفكري المختلف بين النحاة وأهل الحديث إلى شيء من العنف والتنازع والخصام، وأثر ذلك تأثيرًا مباشرًا على الاستشهاد بالحديث.

يقول الدكتور محمد ضاري: «إن الانزلاق الذي وقع النحاة الأوائل فيه يوم سمحوا لمشاعرهم أن تتأثر بالكلام، وبما دار بين المتكلمين والمحدثين من عنف وخصام وأن ينقلوا ذلك التأثر إلى ميدان بحوثهم النحوية التي لا صلة لها علميًا بهذه المعارك المحتدمة، مما أفضى بهم إلى ذلك التخوف من اعتماد الحديث بما هو أهل له من توثق واعتماد تخوفًا جعلهم يبتعدون عن الحديث والمحدثين ما أمكنهم الابتعاد، لكأنهم يقرون بأنفسهم أن يكونوا طرفًا في معركة قد تطول، وكانوا بين نارين -إن صح التعبير- بين المتكلمين الذين أعجب النحاة بمنهجهم فاعتمدوه، ولم يعد في أيديهم الإفلات منه، وبين المحدثين الذين لم يجد النحاة ما يطعنون به عليهم»[(٣)].

---

(١) مدرسة الكوفيين (٤٩).

(٢) الحديث النبوي الشريف (٣٦٥).

(٣) المصدر السابق (٣٧٠).

٢- الجفاء بين المحدثين والنحويين وآثار الهوى في ذلك:

كان للتعصب المذهبي والعقدي والنحوي عند النحاة أثر في إيجاد ما يمكن تسميته بالجفاء بين المحدثين والنحويين، كما كان لعدم قبول رواية بعض النحاة وجرحهم من قبل أهل الحديث أثر في إثارة ذلك، مما دفع بعض النحاة إلى الإقلال من الاستشهاد بالحديث.

قال الدكتور محمد ضاري: «ولم يبق إلا صورة من الجفاء والتحفظ، تمثل العلاقة بين المحدثين والنحاة، بسبب من اعتمد المنطق وإحكام العقل في صناعة النحو العربي وإقامة أساسه وأركانه، وكان ذلك في نحو البصرة أزيد وأعم منه في نحو الكوفة»[(١)].

أما رواية بعض النحاة وجرح المحدثين لهم، فسببه عدم توافق ذلك الراوي مع شروط أهل الحديث، ولم يكن جرحه لأنه من النحاة، فمثلاً محمد بن سلام بن عبد الله الجمحي (ت ٢٣١هـ)، قال ابن أبي خيثمة: سمعت أبي يقول: «لا يكتب عن محمد بن سلام الحديث، رجل رمي بالقدر، إنما يكتب عنه الشعر، فأما الحديث فلا»[(٢)].

بل إن بعض النحاة تحامل على أهل الحديث إذعانًا لما تمليه عليه نفسه من كراهية أهل الحديث، فأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) قد تمثل ذلك في تعامله.

عن أبي بكر بن أبي داود قال: «أتيت الجاحظ فاستأذنت عليه، فاطلع علي من كوة في داره، فقال: من أنت؟ فقلت: رجل من أصحاب الحديث، فقال: أو ما

---

(١) الحديث النبوي الشريف (٣٦٣).

(٢) تاريخ بغداد (٥/ ٣٢٨)، ميزان الاعتدال (٣/ ٥٦٨).

علمت أني لا أقول بالحشوية؟ فقلت: إني ابن أبي داود، فقال: مرحبًا بك وبأبيك...»[١].

قال ثعلب: «ليس بثقة ولا مأمون»[٢]، وقال أبو العيناء: «أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك...»[٣].

وهذا الأمر ولد عندهم شيئًا من الجفاء للحديث، مما قلل الاستشهاد به والاتجاه إلى الاستشهاد بالشعر مع وجود ذلك الشاهد في حديث نبوي، فيترك الحديث ويعتمد على بيت شعر مجهول القائل، وما أكثر الشواهد الشعرية المجهولة القائل عند النحاة...

قال الدكتور محمد ضاري: «وكثيرًا ما يستدل النحاة على إعمال اسم الفاعل من بعض الأفعال الناقصة كـ(كان) ببيت مجهول القائل:

وما كل من يبدي البشاشة كائنًا   أخاك إذا لم تلقه لك منجدًا»

وكان أحرى بهم أن يستدلوا بحديث رسول الله ﷺ: «**إن هذا القرآن كائن لكم أجرًا، وكائن عليكم وزرًا**»[٤] مع أن الاستشهاد بالحديث هو الأنسب.

قال الدكتور الفجال: «ومن أعجب العجب: ما صنفه النحاة بإقامة نحوهم على الشعر، والشعر غير النثر، وتركهم الحديث النبوي وهو نثر، ومعلوم أن الذي يناسب النثر نثر»[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٣٠).
(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٤٧).
(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٢٩).
(٤) الحديث النبوي الشريف (٨٩، ٩٠).
(٥) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث (٢/ ٥٤٩).

ومن المعلوم: أن رد ابن الضائع الحديث النبوي فيه شيء من الهوى فنجد أنه يقول عن ابن خروف -رحمه الله- (ت ٦١٠هـ) عندما أكثر في الاستشهاد بالحديث: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه ﷺ فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى»(١).

ويرى الدكتور محمد إبراهيم البناء، أن حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث، لم تظهر إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه من ابن الطراوة، وجاء نقده لابن خروف تبعًا لا قصدًا، كما يشير إلى أن حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو، كانت رد فعل لاتجاه واضح في الدراسات اللغوية بالأندلس، يقوم على الاهتمام بالاستشهاد بالحديث(٢) وكذلك كان موقف أبي حيان إذ كان واقعه الرد على الإمام ابن مالك الذي يتميز مذهبه في النحو بالاعتماد على الحديث الشريف كمصدر من مصادر الاحتجاج والاستشهاد(٣).

وعند النظر في أحوال النحاة نجد الانقياد لهذا الهوى عند الاختلاف في المسائل النحوية، أو الانتصار للمذهب، حتى ولو كان ذلك على حساب ما يستشهد به في داخل المدارس النحوية...

قال الرياشي وهو بصري: «إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا من السواد أكلة الكواميخ، والشوازير»(٤).

---

(١) معاجم غريب الحديث والأثر (٢٤٦).
(٢) أبو القاسم السهيلي ومذهب النحوي (٢٥٤).
(٣) معاجم غريب الحديث والأثر (٢٤٦).
(٤) الفهرست لابن النديم (٨٦).

وقال أبو حاتم السجستاني وهو بصري (ت ٢٤٨هـ): «فإذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها حكيت عن العرب شيئًا فإنما أحكيه عن الثقات عنهم، مثل: أبي زيد، والأصمعي، وأبي عبيدة، ويونس، وثقات من فصحاء الأعراب وحملة العلم، ولا ألتفت إلى رواية الكسائي، والأحمر، والأموي، والفراء، ونحوهم، وأعوذ بالله من شرهم»[1].

قال أهل الكوفة في مقام الدفاع.

قال أبو رياش القيسي وهو كوفي (ت ٣٠٩هـ): «كان الأصمعي مع نصبه كذابًا وإنما كان يظهر التأله، ويترك تفسير ما يسأل عنه من القرآن، ويظهر الكراهة لأن يسأل عن شيء يوافق شيئًا في المصحف، ليصدق فيما يتكذبه، ولينفي التهمة عنه فيما يتخرصه»[2]، كل ذلك دافعه الهوى والانتصار للاتجاه النحوي، الذي يتبعه بالتحريف، وذكر شواهد في أبيات شعر لم يرد فيها ذلك الشاهد، ليجد لقاعدته دليلاً، وهذا فيه من التجني على العرب ما فيه.

يقول الدكتور علي محمد فاخر: «وأقصد بتغيير النحويين للشواهد، تغيير رواية البيت، ليكون فيها الشاهد النحوي لقاعدتهم، على أن تكون الرواية الصحيحة غير التي استشهدوا بها[3]... ولم يُقف التغيير عند كلام الناس من الشعر والنثر، بل امتد -أيضًا- إلى الحديث الشريف، وهو خطر ديني...»[4].

بل لقد وصل الأمر إلى أبعد من ذلك.

---

(١) مراتب النحويين (٩٠).
(٢) مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب (١٢٣، ٢٠٨، ٢٠٩).
(٣) تغيير النحويين للشواهد (١٣).
(٤) المصدر السابق (١٥).

يقول الدكتور محمد فاخر: «تجرأ النحاة وصنعوا الأبيات، وأعدوا الشواهد ولم يكن ذلك في العصور المتأخرة، بل كان في عصر سيبويه وفي كتاب سيبويه»(١).

وقد زادت الأبيات الشعرية المغيرة عند النحاة فوق مائتي بيت من شواهد الشعر «على ذلك فلا ينزعج أحد من ذكر مائتي بيت من حجم شواهد النحو جاءت مغيرة محرفة، طوعها النحاة لشاهدهم»(٢).

٣- استغراق النحو أعمال النحاة:

طلب اللغة كما أسلفنا واجب، ومن ضمنها النحو، لكن ذلك بقدر الحاجة؛ لأنه إذا تعدى الحاجة فإنه يكون عناء وتعبًا ومشغلة عن غيره، مما يكون سببًا في فوات ما هو أولى عند أخذ الحاجة منه؛ لأن العلم علمان: علم للدين، وعلم للدنيا.

قال الإمام الشافعي -رحمه الله- (ت ٢٠٥هـ): «العلم علمان: علم للدين، وعلم للدنيا، فالذي للدين الفقه، والآخر الطب... وما سوى ذلك من الشعر والنحو فهو عناء وتعب»(٣).

وقال القاسم بن مخيمرة: «تعلم النحو أوله شغل وآخره بغي»(٤).

لعله يعني أنه لا ينبغي أن يغالي في طلب النحو فوق الحاجة؛ لأن ذلك انصراف عن غيره من العلوم...

---

(١) المصدر السابق (١٨).
(٢) المصدر السابق (٥٤).
(٣) فتح المغيث (١/ ٢٦٠).
(٤) حلية طالب العلم (٨٢).

وقال أبو العيناء لمحمد بن يحيى الصولي: «النحو في العلوم كالملح في القدر، إذا كثرت منه صار القدر زعاقًا»[١]، ولهذا فإن علماء اللغة أجهدوا أنفسهم - رحمهم الله- في ذلك العلم إجهادًا كبيرًا، بل قضوا في طلبه جل أوقاتهم سعيًا لجمعه؛ إيمانًا منهم بأن جمع اللغة في ذاته أمر محمود، ونسأل الله أن يجعل سعيهم هذا مأجورًا.

قال الدكتور محمد ضاري: «بعد أن تم للغويين تحديد الظرف الذي رأوا أن الفصاحة واقعة فيه لا محالة، المتمثل بحسب المكان والزمان، اندفعوا سائحين في البوادي باذلين من الجهد ما يستأهلون معه كل تقدير وتوقير»[٢].

وعند النظر فيما بذلوه من جهد، وما قطعوه من وقت بين أظهر العرب في البادية، يعلم ذلك الجهد، وأن ما عاشوه في البوادي قد أخذ من أعمارهم زمنًا ليس بالقليل.

يقول الدكتور الراجحي: «أما الخليل بن أحمد فقد جمع علمه من بوادي الحجاز ونجد وتهامة»، وحين عرف الكسائي منه مصدر علمه، رحل إلى البادية «وقد أنفذ خمسة عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ»، وأقام النضر بن شميل (ت ٢٠٣هـ): «أربعين سنة في البادية، ودخل عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ) البادية ومعه دستجتان حبر، فما خرج حتى أفناها، يكتب سماعه عن العرب»[٣].

---

(١) فتح المغيث (١/ ٢٦٠).

(٢) الحديث النبوي الشريف (٣٠٢).

(٣) مصطلح الحديث على الدرس اللغوي عند العرب (٢١).

٤ - الاتجاه الفقهي:

واكب ظهور المدارس النحوية ظهور الاتجاهات الفقهية، ولم يكن أهل النحو بمعزل عن التأثر بها، فقد ظهرت مدرسة أهل الرأي في العراق وكذا مدرسة أهل الحديث، ووقع بينهما مناظرات وخصومات علمية أثرت دواوين العلم بكثير من المعرفة، وكشفت عن عقليات فذة ظهرت من خلال المناظرات واستدلال كل لرأيه، بل كان ذلك عند بعض العلماء طريقًا لإظهار الحق وتبيينه.

يقول الدكتور عبد المجيد محمود: «وقد كان إسحاق بن راهويه شديدًا في مناظرة أهل الرأي مولعًا ببيان تناقضهم، مما نرى أثره في البخاري وابن حزم»[(١)].

ويظهر الأمر جليًا في خلاف ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) مع أهل الرأي، وتبيين خلافهم للأثر، فقد عنون في كتابه المصنف بعنوان «هذا ما خالف به أبو حنيفة الأثر الذي جاء عن رسول الله ﷺ»[(٢)].

جمع فيه خمسًا وعشرين ومائة مسألة، وساق خمسة وثمانين وخمسمائة أثرًا، وقد خص ابن أبي شيبة نقده للإمام أبي حنيفة -رحمه الله- بينما البخاري عمم نقده أهل الرأي، ولهذا كان يقول: «وقال بعض الناس»[(٣)] في معرض الرد على أهل الرأي، وهذا يبين جانبًا من الصراع بين مدرسة أهل الحديث ومدرسة أهل الرأي والتي قد اعتمدت في منهجها القياس والتعليل المبني على الجانب العقلي، على أن الإمام أبا حنيفة لم يكن رادًا للحديث بل كان يعمل به، إلا انه اجتهد في مسائل وأعمل فيها الرأي.

---

(١) الاتجاهات الفقهية عند المحدثين (٤٥٦).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٤/ ١٤٨).

(٣) البخاري (١١/ ٥٦٨)، انظر كذلك كتاب الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس (١٦-٥١).

قال الأوزاعي: «يجتنب أو يترك من قول أهل العراق خمس فذكر: شرب المسكر، والأكل عند الفجر في رمضان، ولا جمعة إلا في سبعة أمصار، وتأخر صلاة العصر حتى يكون ظل كل شيء أربعة أمثاله، والفرار يوم الزحف»[١].

وقد تأثر أهل النحو بالاتجاه الفقهي من حيث الاستدلال، وأخذ المواقف من أهل الحديث.

يقول محمد زاهد الكوثري: «وأما قوة أبي حنيفة في العربية، فمما يدل عليها نشأته في مهد العلوم العربية وتفريعاتها الدقيقة على القواعد العربية، حتى ألف أبو علي الفارسي، والسيرافي، وابن جني، كتبًا في شرح آرائه الدقيقة في الإيمان في الجامع الكبير إقرارًا منهم بتغلغل صاحبها في أسرار العربية»[٢].

ومن شأن هذا التوافق الزماني والمكاني واتجاه الموافق تجاه أهل الحديث أن يولد تأثرًا وتأثيرًا بين الطرفين.

يقول الدكتور عبد الحليم الجندي: «في تصويره أثر مدرسة الرأي والقياس في ميدان النحو واللغة، انتقلت هذه العصا السحرية إلى اللغة والنحو، كما يذيع الخبر ويشيع النور»[٣]، ومن خلال هذه الأسباب التي أثرت في العلاقات بين أهل الحديث وأهل النحو يبين لنا الأثر؛ لأن الذي وقع فيه أهل النحو من انسياقهم لهذه المؤثرات الخطيرة على الحياة العلمية والحياة الاجتماعية التي وافقوا في بعض تلك الجوانب بعض الاتجاهات الفقهية، والفكرية والبحث عن الشاهد لقواعدهم النحوية، ولو كان موضوعًا، ولمعرفتهم أن الحديث لا يمكن أن يغير

---

(١) طبقات ابن سعد (٦/ ٩).

(٢) فقه أهل العراق وحديثهم (٥٩).

(٣) أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح (٢٢٠)، عن معاجم غريب الحديث والأثر (٢١١).

لدقة أهل الحديث، والتزامهم بقواعد التحديث التي تضبط رواية الآثار، وإن كان ذلك لم يكن شأن كل النحاة، فقد عمدوا إلى تغيير كثير من شواهد النحو الشعرية.

يقول الدكتور محمد ضاري: «ولئن كان في المستطاع أن تفهم الأسباب التي تحدو بالاعتزاليين وبعض الفقهاء أن يرفضوا بعضًا من الأحاديث المنقولة بالمنهج الروائي لأهل الحديث -حتى وإن ثبتت صحتها؛ لما بين الفريقين من تضارب في حمل المعاني، وتخريج المضامين بما يلائم المعتقد الديني لكل فريق- ما كان الحق في شيء أن يرفض النحاة الحديث على وفق الاعتبارات السابقة القائمة على تأويل معاني الحديث، في وقت لا يهم النحوي من الحديث سوى ألفاظه، وقوالبه اللغوية، واشتراط اللفظ والتركيب، حتى وإن كان الحديث ضعيفًا بل موضوعًا لا أصل له»[(١)].

الشبه المثارة حول الاستشهاد بالحديث:

أثير حول الاستشهاد بالحديث النبوي بعض الشبه على ألسنة المتأخرين، وقد سلف أن ذكرنا جانبًا من ذلك في ثنايا هذا البحث، إلا أن القرن السابع جاء فيه من هو حامل مبدأ الإنكار المطلق للاستشهاد بالحديث النبوي، وقد علل ذلك بعلل مثارها الشبهة والهوى، وقد تولى ذلك وتزعمه كل من: علي بن محمد بن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، وتلميذه أبو حيان محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ)، وقد تقولا على الأوائل، ونسبا إليهم ما لم يكن لهم، مما يدل على عدم التمحيص والبحث العلمي، وربما كان الأمر رغبة جامحة في النيل من ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، واتجاه النحاة في الأندلس، واستشهادهم بالحديث في هذا العصر.

---

(١) الحديث النبوي الشريف (٣٦٩).

يقول علي بن محمد بن الضائع: «تجويز الرواية بالمعنى، هو السبب -عندي- في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمد في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب»[١].

وقد تبعه في ذلك تلميذه أبو حيان، وعلل ذلك بوقوع كثير من اللحن فيما روي من الحديث، فقال: «إن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون»[٢].

وقد ذكر أنه لم يسبق ابن مالك في الاستشهاد بالنحو أحد من المتقدمين.

فقال: «وما رأيت أحدًا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل -أي ابن مالك- على أن الواضعين الآملين لعلم النحو، المستقرئين الأحكام من لسان العرب، المستنبطين المقاييس: كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، ومن أئمة البصريين: كمعاذ والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهاشم الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك»[٣].

وقد تبني بعض المتأخرين هذه المسألة، ومنهم الأستاذ إبراهيم مصطفى فقال: «أما الحديث فقد رفضوه جملة فقالوا: رواته لا يحسنون العربية فيلحنون، فلا حجة في الحديث والاستشهاد به»[٤].

---

(١) الاقتراح (١٨)، سلاسل الذهب (٣٣٢)، الحديث النبوي الشريف (٣٥٩، ٣٨٢).
(٢) مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث (٢١)، أثر العربية في الاستنباط (٧٦)، الحديث النبوي الشريف (٣٨٠).
(٣) معاجم غريب الحديث والأثر (٣٤٦، ٣٤٧).
(٤) في أصول النحو (١٤٤).

وقد أثار هذا الاتجاه تأمل كثير من المحققين والعارفين الدارسين للنحو وتطوره وقواعد استشهاده.

قال الدكتور محمد ضاري: «وقفت أتأمل هذه الأحكام وما فيها من صرامة في القطع متلمسًا مصادرها الأولى ومنابعها الحقيقية، فألفيتها تعود إلى ابن الضائع (٦٨٠هـ) وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) اللذين وقفا لابن مالك -جراء اعتماده الحديث النبوي أصلاً من أصول اللغة والنحو- وقفة المعارضة والخصومة»[(١)].

وعند النظر في هذه الشبه تجد أنها متعلقة بالحديث من حيث الرواية بالمعنى، وهذا ليس مجال بحثنا، لكننا نشير إشارة إلى رد هذه الشبهة، حيث إن الرواة فيهم من ليس بعربي، مما انعكس على المروي فظهر فيه اللحن.

١- شبهة رواية الحديث بالمعنى ودحضها:

القول: إن رواية الحديث بالمعنى جعلت النحاة يرفضون الاستشهاد بالحديث النبوي قول فيه نظر، فإن الناظر في كتاب سيبويه -رحمه الله- يجد عددًا من الأحاديث ليست بالقليلة قد استشهد بها في معرض استشهاده، وأن دعوى المتقدمين والمتأخرين لا يشهد لها الواقع، يقول الدكتور محمد ضاري: «دعوى رفض المتقدمين والمتأخرين للحديث لا تعضدها الحقيقة بحال»[(٢)].

وقد استقرأ الدكتور محمد ضاري كتب النحاة المتقدمين في كتابه الرائع «الحديث النبوي الشريف» وبين -من خلال استقرائه- اعتماد هؤلاء النحاة

---

(١) الحديث النبوي الشريف (٣٠٨، ٣٠٩).

(٢) الحديث النبوي الشريف (٣١٣).

الحديث، ومنهم: سيبويه[1] وهو عند أهل اللغة أكثر «واللغة أخت النحو كما صرحوا به»[2].

الأمر الثاني: أنه لم يأت بدليل واحد على من هم هؤلاء، أو قول لأحد منهم، سواء أهل اللغة أو النحو.

يقول الدكتور محمد ضاري: «أعترف -هنا- أن البحث قد أعياني، وأنا أحاول تلمس قول من تلك الأقاويل يكون قد صدر من واحد من رجال اللغة والنحو المتقدمين، بل حتى المتأخرين، الذين امتدوا على طول القرون الستة، قبل أن يحل القرن السابع ويظهر ابن مالك وخصمه ابن الضائع»[3].

وقد ذهب أهل التحقيق من العلماء إلى نفي تحقق الرواية بالمعنى واللسان غير العربي في الحديث.

قال الإمام الزركشي -رحمه الله- (٧٩٤هـ): «إذا تحققنا أن الراوي رواه بالمعنى وليس هو من أهل اللسان ساغ ما قالوه، وأنى يتحقق ذلك؟»[4].

٢- شبهة وجود اللحن في المرويات الحديثية ودحضها:

أشرنا من قبل إلى براءة أهل الحديث من اللحن وأهمية تعلم المحدثين للنحو والأخذ منه ما يسلم به الحديث من اللحن وذلك في مرحلة الطلب، ووضعهم من الضوابط ما يمنع الرواية من التحريف إلا بمثل ما سمع كابر عن كابر، وهذه الدقة في التحمل والأداء عند المحدثين كان لها الأثر الكبير في سلامة المروي،

---

(١) المصدر السابق (٢٤٤، ٣٥٦).
(٢) أثر العربية في الاستنباط (٨٧).
(٣) الحديث النبوي الشريف (٣٥٩).
(٤) سلاسل الذهب (٣٣٣).

ولهذا يندر اللحن في الحديث إلا فيما له وجه في اللغة، وإن وجد ما فيه إشكال اهتم به علماء الأمة من شراح الحديث وأصحاب كتب الغريب في كشف ذلك وتبيين ما التبس منه ولا برهان لمن ادعى غير ذلك إلا إطلاق الكلام والشبه على عواهنها.

وقد رد ابن الطيب هذه الدعوى فقال: «إنها دعوى خالية من البرهان خالية من التعليل عند ذوي الأذهان، هذا صحيح البخاري فإن التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين، ومع ذلك بسطها شراحه، وأزال النقاب عن وجود إشكالها الشيخ ابن مالك فيما كتب على صحيح البخاري[1]، بحيث لم يبق فيها إشكال ولا غرابة ولا خروج عن الظاهر أصلاً، فضلاً عن ادعاء اللحن، فما نسبة أربعين إلى سبعة آلاف ومائتين وسبعين إلا نقط في بحر، وهذا صحيح مسلم أحاديثه اثنا عشر ألف حديث، ولا تكاد المسائل المخالفة للقياس الموجودة فيه تبلغ ثلاثين، مع تحرير القاضي عياض لها، وهذا موطأ مالك رضي الله عنه يشتمل على ثلاثمائة وثلاثة وخمسين حديثًا موصولاً دون ما فيه من البلاغات وغيرها، قلما يوجد فيها تركيب يحتاج إلى التأويل، وهذا بحر الأسانيد: مسند الإمام أحمد -رحمه الله- فإن وجود مثل ذلك فيه قليل جدًا، وكذلك السنن الأربعة وغيرها بالجملة، فالدواوين الحديثية المشهورة المتداولة من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والمشيخة والتواريخ وغير ذلك -على اختلاف أنواعها وتنوع موضوعاتها- لا تكاد تجد فيها تركيبًا واحدًا يحكم عليه باللحن المحض الذي يتعين فيه الخطأ، ولا يكون له وجه بل وجوه من الصواب»[2].

---

(١) كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

(٢) معاجم غريب الحديث والأثر (٧، ٢٦٦، ٢٦) نقلاً عن فيض نشر الانشراح ورقة (٤٧ب).

قال الدكتور يوسف بن خلف: «ولا يصح بعد ذلك أن يمنع الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث إلا إن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم»[١].

علمًا أن الحديث قد دون قبل فساد العربية.

قال الدكتور الشرقاوي: «إن تدوين الحديث الرسمي بأمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز قد تم في مطلع القرن الثاني الهجري، في الطور الثاني من أطوار تدوين الحديث الشريف قبل فساد العربية»[٢].

وهذا العصر يعتبر من عصر الاستشهاد به المجمع عليه.

قال الدكتور علي محمد فاخر: «اتفق النحويون والمشتغلون بعلوم اللغة أن كلام العرب المحتج به هو ما كان إلى منتصف القرن الثاني الهجري في الحضر، وما كان إلى منتصف القرن الثالث في البدو»[٣].

«ومعلوم أن اللحن الطفيف في هذه الفترة كان يقوم ويصلح، كما أن ما دون كان يراجع من أهل الثقة والإتقان وينقح، كما تحققت الثقة فيما وصل إلينا من نصوص الحديث التي لم يطعن فيها باللحن، وبخاصة الحديث الصحيح ولقد بذل العلماء جهودًا جبارة في غريب الحديث، فألفت المعاجم وهذا كان الهدف الأساس، والاهتمام بتمحيص الرواية ونفي اللحن والتحريف عن الحديث الشريف والأثر كان هدفًا أساسًا من أهداف التأليف في معاجم غريب الحديث»[٤].

---

(١) أثر العربية في الاستنباط (٨٧).

(٢) معاجم غريب الحديث والأثر (٢٦٩).

(٣) تغيير النحويين للشواهد (١١).

(٤) معاجم غريب الحديث والأثر (٢٦٩).

٣- شبهة أعجمية بعض الرواة ودحضها:

إن الاستدلال بعجمة بعض الرواة لا ينهض دليلاً لمن يتهم المحدثين؛ لأن وجود غير العرب في رواة الحديث لم يكن ظاهرة يتفرد بها رواة الحديث ولكنها ظاهرة عامة في ذلك الزمان[(١)] فإمام النحو سيبويه -رحمه الله- والفارسي، والزجاج، والجاحظ، وغيرهم كانوا من العجم، لكنهم ربوا في اللسان العربي، فاكتسبوه بالمربى ومخاطبة العرب.

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: «إن أعجمية الرواة مسألة تثير قضية تصدى لها علم اللغة الحديث، وبني فيها نظريات قامت على الدرس والتجربة، والتتبع والتحليل، قضية اللغة طبع هي أم اكتساب؟ واستقر الأمر على أن السليقة اللغوية كسب ثقافي، يستمده الفرد من مصدر تعليمي، سواء أكان البيئة أم المدرسة»[(٢)]، فقد برز كثير من غير العرب في اللغة وغيرها، فهذا الحسن البصري (ت ١١٠هـ) تأخذ فصاحته بألباب جهابذة العربية متى خطب، حتى قال رؤبة بن العجاج، وأبو عمرو بن العلاء: «إنهما لم يريا فردًا بينًا أفصح من الحسن والحجاج»[(٣)].

وغيره من رواة الحديث على هذا المستوى من الفصاحة كثير، لا يسع المقام لذكر تلك النماذج.

---

(١) انظر مقدمة ابن خلدون (٤٤٩، ٤٥١).

(٢) مشكلات القياس (٢١٥).

(٣) البيان والتبيين (٢/ ٢١٩).

قال الدكتور يوسف خلف: «إن ساحة الرواية الحديثية عامرة بالفصحاء من العرب: أصلاً، ولسانًا»[(١)].

وقال الدكتور تمام حسان: «ينبغي للنحاة أن يراعوا أن الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقيًا مباشرًا عن الرسول ﷺ كانوا الصحابة، وهم عرب خلص من ذوي الفصاحة والسليقة... فإذا سلمنا بذلك انتقلنا من بعدهم إلى رواة الحديث من التابعين، وتابعي التابعين فوجدنا أحد فريقين: لأنهم كانوا إما عربًا أقحاحًا يصدق عليهم ما صدق على الصحابة -رضوان الله عليهم- وإما من الأعاجم الذين عرفوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص، وأنهم إذا تلقوا عن صحابي أو تابعي عضو عليه بالنواجذ على ما كان لديهم، ثم إنهم كان لهم من البصر بنقد الحديث -سندًا ومتنًا- ما يدعو إلى الاطمئنان عليهم وإليهم، من حيث المحافظة على النص... إن هؤلاء الأعاجم لم يكونوا يروون الأحاديث في عالم غير عالم النحاة الذي بدءوا جهودهم النحوية في ظل مجتمع فصيح -أي أن هؤلاء المحدثين من الأعاجم كانوا يروون ما معهم من أحاديث في وسط فصيح- ولم نسمع أن الأحاديث التي كانوا يروون خالفت القواعد أكثر مما خالفها الشعر العربي المشتمل على الضرائر والرخص»[(٢)].

أما دعوى أن أكثر رواة الحديث عجم فهذا خطأ يخالف رصيد الواقع من الأدلة، على أن أكثر رواة الحديث هم من العرب الخلص، ولعل من ذكر ذلك أراد عجمة الدار لا عجمة النسب واللسان.

---

(١) أثر العربية في الاستنباط (٩٢).

(٢) الأصول (١٠٦، ١٠٧)، عن السير الحثيث (٩١، ٩٢).

قال الدكتور بكر أبو زيد: «الخطأ المشهور: من أن أكثر علماء الحديث من غير العرب، وهو قول ألقي بلا استقراء، وقرار بلا إحاطة، ولعل قائله أراد عجمة الدار، أما عجمة النسب فلا».

وقد رد هذه المقولة جمع من أهل العلم:

١ - حاجي خليفة في «كشف الظنون».

٢ - محمد رشيد رضا في «الفتاوى».

٣- وفي كتاب «عروبة العلماء» «وهو الذي كشف النقاب وأزال الحجاب»[1].

القول بأن الحديث النبوي لم يستشهد به إلا في القرن السابع:

انفرد أبو حيان وشيخه بهذه الدعوى، وقد ظهر لنا في ثنايا هذا البحث المتواضع أن النحاة قد أنشئوا الاستشهاد بالحديث مع نشأة التأليف في النحو، وأن دعوى رفض المتقدمين لذلك دعوى قوامها التقول دون دليل، أو التصور دون تمحيص.

قال الدكتور محمد ضاري: «إن هذه الاستدراكات المتتالية لتدل على أن القول برفض المتقدمين الحديث في الدراسات اللغوية والنحوية قول لا يصح بحال الأخذ به والتسليم إليه»[2].

---

(١) التعالم وأثره على الفكر والكتاب (١٠٣).

(٢) الحديث النبوي الشريف (٣٣٥).

وقال الدكتور الشرقاوي: «إن الاستشهاد بالحديث في ميدان النحو كان معروفًا منذ البدايات الأولى للمؤلفات العربية، وإن هذا الاتجاه استمر بعد ذلك حتى أصبح طريقة ثابتة»[١].

ولقد استقصى هذه القضية الدكتور محمد ضاري وغيره، وبين بالدليل القاطع اعتماد النحاة قديمًا وحديثًا -من عهد الخليل بن أحمد، وسيبويه إلى القرن الثالث عشر- الحديث مصدرًا من مصادر الاستشهاد، بل من المفارقات العجيبة أن تلاميذ ابن الضائع لم يؤثر عن أحدهم أنه أخذ برأيه إلا أبي حيان ولم يذهب من تلاميذ أبي حيان إلى قوله أحد فيما أعلم، فتلميذه جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) كان كما قال السيوطي: «كثير المخالفة لشيخه أبي حيان، شديد الانحراف عنه»[٢]، وكذا تلميذه عبد الله بن عبد الرحمن المعروف بابن عقيل (ت٧٦٩هـ) فقد أخذ في شرح ألفية ابن مالك بالحديث، فالاستشهاد بالحديث -قديمًا وحديثًا- أمر مستقر معمول به.

يقول الدكتور الشرقاوي: «ومهما يكن من أمر فقد أصبح من المقرر لدى كثير من الباحثين المعاصرين أن المتأخرين -أي ابن الضائع وأبا حيان- كانا مخطئين فيما ادعياه من رفض القدماء الاستشهاد بالحديث، وكانا واهمين حينما ظنا أنهما هما -أيضًا- برفضهما الاستشهاد بالحديث إنما يتأثران خطاهم وينتهجان نهجهم، ونحن نحمل ابن الضائع وأبا حيان تبعة شيوع هذه القضية الخاطئة فهما أول من روج لها ونادى بها»[٣].

---

(١) معاجم غريب الحديث والأثر (١٨٩).

(٢) بغية الوعاة (٢/ ٦٩).

(٣) معاجم غريب الحديث والأثر (٢٧٢)، وينظر كذلك البحث اللغوي عند العرب (٣٩)، والشواهد والاستشهاد في النحو (٣٣٥).

بل لقد أصبح الأمر شبه إجماع في هذا العصر على القول بالاستشهاد، وإن كان كذلك من قبل عصر ابن الضائع بعدما فندت تلك الشبه ودفعت معالمها بالبحث الجاد والاستقراء التام لكل مذاهب النحاة ودواوين اللغة، فهذه مجامع اللغة العربية تقرر ذلك بعد بحوث جادة وجهود جبارة فهذا مجمع اللغة العربية في القاهرة يقرر الاحتجاج بالحديث ويضع لذلك معايير ومقاييس روعي فيها جوانب عدة من الاجتهادات، وقد جعل للمقبول من الأحاديث في الاستشهاد به في اللغة شروطًا، الناظر فيها يجد أنها تستوعب جل الأحاديث المروية على اختلاف درجاتها فمنها:

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

د- كتب النبي ﷺ.

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ح- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة[1].

---

(١) عن مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (١٩٣٤-١٩٨٤م) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (٥)، عن معاجم غريب الحديث والأثر (٢٧٦).

وأضاف الدكتور الشرقاوي: أن يكون الحديث صحيحًا ضمن هذه الشروط وهذا له وجاهته القوية جدًا، بل إذا صح الحديث فلا عذر لأحد في عدم الاستشهاد به مهما كان، فقال: «ولكنني أضيف إلى ما تقدم من المعايير التي قصدت إلى تحديد سمات الحديث المحتج به في النحو واللغة، أضيف أن الحديث الصحيح الذي ورد في صحيح البخاري أو صحيح مسلم أو أحد الأصول الستة وغيرها وحكم له أحد العلماء المحدثين المعتمدين في هذا الشأن بأنه حديث صحيح وكان مدونًا في الكتب المعتمدة التي أشار إليها قرار مجمع اللغة العربية»(١).

وقد أشار المجمع إلى هذه الكتب فقال:

«ولا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها»(٢).

وبهذا القرار واتجاه النحاة يتبين لنا الاتفاق في قروننا المتأخرة على الاستشهاد بالحديث في النحو، مع أن الناظر في أحوال النحاة المتقدمين يرى الإجماع السكوتي على الاستشهاد، وكذلك الاتفاق العملي عند جماهير النحاة على الاستشهاد بالحديث.



---

(١) معاجم غريب الحديث والأثر (٢٧٧).

(٢) مجموع القرارات (٥).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على سيد المرسلين، وبعد، فقد خلصت في هذا البحث إلى نتائج، منها:

١ - ضرورة تعلم النحو لطالب الحديث، قبل تعلم علم الحديث، وأنه يلزمه ذلك.

٢ - أن كلمة اللحن لها معان كثيرة، ومن ذلك: دلالة على سعة لغتنا وأنها متجددة دائمًا.

٣- أن اللحن في الحديث إذا كان متعلقًا بالمعنى مغيرًا له فإنه يجب تغييره؛ لما في ذلك من مصلحة.

٤ - أن طريق إصلاح اللحن والتصحيف في الحاشية من طرق المحدثين التي استفاد منها أهل التحقيق في عصرنا.

٥ - أن اللحان لا يؤثر لحنه على روايته إذا كان لا يؤدي إلى تغيير المعنى.

٦ - أن الأولى في القارئ أن يكون فصيحًا لا لحن في قراءته.

٧- أن من وصف باللحن من أهل الحديث لا يثبت ذلك في حق الأغلبية منهم، وأن من اتهم بذلك كان من محدثي العراق، وأن من وقع منه ذلك قد يكون في أول الطلب ثم تعلم النحو، أو تقول بلا دليل، والواقع خلاف ذلك، ولذلك وجه في اللغة.

٨- إجماع النحاة المتقدمين إجماعًا سكوتيًا على الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، واتفاق المتأخرين والمعاصرين على ذلك، إلا ما كان من ابن الضائع ومن وافقه.

٩ - استشهاد أهل اللغة بالحديث في كتبهم، وكذلك أكثر النحاة.

١٠- دقة المحدثين في رواية الحديث، ووضع ضوابط من خلالها حفظ الحديث حفظًا تامًا، فاقوا بها غيرهم من أهل العلوم.

١١- تقيد الأعاجم بلفظ الحديث وحفظه وأدائه كما سمعوه.

١٢- تدوين السنة في الدواوين كان جله في عصر الاستشهاد.

١٣- اللحن لا يقتصر على الخطأ في حركات الإعراب بها، بل هو أعم من ذلك.



ملخص البحث:

هذا البحث يدفع افتراء من ادعى أن الحديث النبوي الشريف لا يُستشهد به في النحو؛ لأنه قد اعتراه الكثير من لحن الأعاجم، وأن الكثير من المحدثين لا يتقنون علم النحو، مما سبّب وجود الخطأ في رواياتهم للأحاديث.

وهذه الفرية مدفوعة بجملة أمور، منها:

أن تعلم النحو كان مقدمًا على طلب الحديث، ليسهّل على المحدث الفهم وصحة الرواية، وقد احتج بالحديث أغلب النحاة.

وما اتهم به بعضهم من وجود اللحن في رواياتهم فإنما هم نفر قليل، وكان ذلك في أول طلبهم للعلم، وقد أجمع النحاة المتقدمون -إجماعًا سكوتيًّا- على الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، واتفق المتأخرون -أيضًا- على ذلك.

وأول من افترى هذه الفرية: ابن الضائع، ثم تابعه ابن حيان، ومما يدفع هذه الفرية: أن تدوين السنة كان جله في عصر الاستشهاد؛ حيث سلامة اللغة وبعدها عن اللحن.

وأما ما ورد من لحن على ألسنة بعض الرواة فقد اتفق العلماء على إصلاح كل ما يغير المعنى، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على أمانتهم، حيث يؤدون اللفظ كما سمعوه.

وقد كان المحدثون دقيقين في روايتهم، ووضعوا الضوابط الدقيقة لحفظ الحديث وصونه من اللحن أو التحريف.



المراجع

١. أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، للدكتور/ محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي، جدة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢. أبو حنيفة بطل التسامح، للأستاذ/ عبد الحليم الجندي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٣. الاتجاهات الفقهية عند المحدثين في القرن الثالث، د/ عبد المجيد السيد، ١٩٧٩م/ ١٣٩٩هـ.

٤. أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية، للدكتور/ يوسف العيساوي، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٥. الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة العاصمة، القاهرة.

٦. آداب الإملاء والاستملاء، لأبي سعيد السمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧. الآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح الناشر، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

٨. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق دكتور/ نور الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٩. الأصول، للدكتور/ تمام حسين، دار الثقافة، المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

١٠. أصول فقه الإمام مالك «أدلته النقلية»، إعداد/ عبد الرحمن الشعلان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١١. الاقتراح في بيان الاصطلاح -وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح- لمحمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد، مطبعة دار الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ.

١٢. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٣. الأم، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار الفكر، بيروت.

١٤. الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه، للدكتور/ عداب محمود الحمش، دار الفتح، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٥. الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، تأليف/ إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٦. البحث اللغوي عند العرب، للدكتور/ أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٧. البحر المحيط، للزركشي، تحرير د/ عبد القادر العاني، طبعة الكويت.

١٨. البداية والنهاية، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، تحقيق د/ أحمد أبو ملحم، ود/ علي نجيب عطوي وإخوانه، دار الكتب العلمية.

١٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٢٠. بهجة المجالس وأنيس المجالس وشحذ الذهن الهاجس، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر العمري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢١. البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٩٧٥م.

٢٢. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، للحافظ عبد الرحمن بن عمرو البصري، تحقيق/ شكر الله بن نعمة الله القوجاني، طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق.

٢٣. تاريخ بغداد، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٤. تاريخ يحيى بن معين، تحقيق/ أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، جامعة الملك عبد العزيز.

٢٥. تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، بيروت، مصور عن طبعة، ١٣٢٦هـ.

٢٦. التبصرة والتذكرة، للعراقي، توزيع دار الباز والكتب العلمية، بيروت.

٢٧. تحرير علوم الحديث، لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٨. تحقيق اسمي الصحيح وجامع الترمذي، لعبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٩. تذكرة الحفاظ، للذهبي، تصحيح/ عبد الرحمن المعلمي، دار إحياء التراث العربي.

٣٠. تذكرة السامع والمتكلم في أدب العلم والمتعلم، لابن جماعة، نشر/ محمد هاشم الندوي، دار الكتب العلمية.

٣١. التعالم وأثره على الفكر والكتاب، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار الراية، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٣٢. تغليق التعليق، لابن حجر، تحقيق سعيد القزقي، دار عمار، ١٤٠٥هـ.

٣٣. تغيير النحويين للشواهد، تأليف د/ علي محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٣٤. تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دراسة ومقابلة د/ محمد عوامة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، دار القلم، دمشق.

٣٥. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، للنووي ، تحقيق/ محمد عثمان الخشب، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٦. التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني الشهير بابن نقطة، الطبعة الأولى، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣٧. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق/ مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ وما بعدها، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المملكة العربية المغربية.

٣٨. التمييز، لمسلم بن الحجاج، تحقيق/ محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.

٣٩. تهذيب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ، دار المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند.

٤٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ ابن الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق وتعليق د/ بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤١. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٤٢. توجيه النظر إلى أصول الأثر، للعلامة الشيخ/ طاهر الجزائري الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، توزيع دار الباز، مكة.

٤٣. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني، طبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٦هـ.

٤٤. الثقات، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي، تصوير/ مؤسسة الكتب الثقافية عن الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

٤٥. ثلاثة كتب في الأضداد ويليها ذيل الأضداد، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٦. جامع الأصول، لابن الأثير، تحقيق/ عبد القادر الأرناؤوط، مطبعة الملاح، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٤٧. جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، لأبي عمر ابن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق/ أبي الأشبال الزهيري، الطبعة السادسة، ١٤٢٤هـ.

٤٨. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الطبعة الثانية.

٤٩. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق د/ محمود الطحان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٤م، مكتبة المعرفة، الرياض.

٥٠. الجرح والتعديل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق/ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت عن الطبعة الأولى، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

٥١. جمهرة اللغة، لابن دريد، حيدر آباد، الدكن، الهند، ١٣٤٤هـ.

٥٢. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية، د/ محمد ضاري حمادي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، الجمهورية العراقية.

٥٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤٠٩هـ.

٥٤. حلية طالب العلم، لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٥٥. الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي، الدكتور/ عبد المجيد بيرم، دار العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٥٦. زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٥٧. سلاسل الذهب، للإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق/ محمد المختار الشنقيطي، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٥٨. سنن ابن ماجه، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الفكر، بيروت.

٥٩. سنن أبي داود، تحقيق/ عزت عبيد الدعاس، ودعاء السيد، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٠. سنن أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٦١. سنن أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق/ السيد عبد الله هاشم، الناشر حديث أكاديمي، باكستان عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٦٢. سيبويه إمام النحاة، للأستاذ/ علي النجدي ناصف، عالم الكتب بالقاهرة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٦٣. سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الطبعة الرابعة، الرسالة.

٦٤. السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، الدكتور/ محمود الفجال، نادي أبها الأدبي.

٦٥. شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق/ نور الدين عتر، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٦٦. شرح معاني الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٦٧. الشواهد والاستشهاد في النحو، لعبد الجبار علوان النايلة، بغداد، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

٦٨. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب وكلامها، ابن فارس، تحقيق/ مصطفى الشريمي، مؤسسة بدرات، بيروت ١٣٨٢هـ.

٦٩. صحيح البخاري مع فتح الباري، دار الفكر للطباعة والنشر، المكتبة السلفية.

٧٠. صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، نشر وتوزيع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

٧١. صيانة صحيح مسلم من الاختلاف والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح، تحقيق/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٧٢. ضحى الإسلام، للأستاذ/ أحمد أمين، مكتبة النهضة.

٧٣. الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد، طبعة دار صادر، بيروت.

٧٤. طريق الهجرتين وباب السعادتين، لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٥. العقد الفريد، لأبي عمر بن عبد ربه الأندلسي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٧٦. عقود الجمان في مناقب الإمام أبي النعمان، محمد يوسف الصالح، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.

٧٧. العلل، لعلي بن المديني، تحقيق/ مصطفى الأعظمي، الطبقة الثانية، ١٩٨٢م، المكتب الإسلامي، بيروت.

٧٨. علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق/ نور الدين عتر، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٧٩. عمدة القاري، للعيني، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٨٠. العنوان الصحيح للكتاب، للشريف/ حاتم العوني، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٨١. الغاية في شرح الهداية، للسخاوي، تحقيق/ محمد سيد الأمين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٨٢. غريب الحديث، لابن قتيبة، تحقيق د. عبد الله الجبوري، بغداد ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٨٣. غريب الحديث، لأبي عبيد، دار الكتاب العربي، بيروت، مصورة عن مطبعة حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٩٦هـ.

٨٤. غريب الحديث، للخطابي، تحقيق/ عبد الكريم الغرباوي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٨٥. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٨٦. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، للقاضي عبد الجبار، الدار التونسية للنشر.

٨٧. فقه أهل العراق وحديثهم، للكوثري، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، المكتبة الأزهرية.

٨٨. الفهرست، لابن النديم، تحقيق/ رضا تجدد، طهران (لا. ت).

٨٩. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام، مؤسسة الريان، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٩٠. الكامل في ضعيف الرجال، لأبي عبد الله عدي الجرجاني، تحقيق/ سهيل زكاء، وقراءة وتدقيق/ يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ، دار الفكر، بيروت.

٩١. كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس، للفقيه المحدث/ عبد الغني الغنيمي، تحقيق/ عبد الفتاح أبو نمرة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٩٢. الكفاية في علم الرواية، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٣. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

٩٤. ما اتفق لفظه واختلف معناه، لابن الشجري، حققه/ أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٩٥. المجروحين، محمد بن حيان، محمود إبراهيم زايد، دار الواعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٩٦. مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.

٩٧. مجموع القرارات العلمية في خمسين عام (١٩٣٤-١٩٨٤م) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٩٨. مجموعة الرسائل الكبرى، لابن تيمية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٩٩. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، تحقيق د/ محمد عجاج الخطيب، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ، دار الفكر، بيروت.

١٠٠. المدخل إلى العربية، محمد بدر الدين أبو صالح، منشورات مكتبة الشرق بحلب.

١٠١. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور/ مهدي المخزوم، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٧٧هـ.

١٠٢. مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق/ أبي الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١٠٣. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق/ محمد أحمد جاد المولى وزميليه، مطبعة عيسى الحلبي، ١٩٥٨م.

١٠٤. مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هاني النيسابوري، تحقيق/ زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

١٠٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار صادر.

١٠٦. مسند الحميد، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت.

١٠٧. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض، دار التراث بالقاهرة.

١٠٨. مشكلات القياس في اللغة العربية، الدكتور/ عبد الصبور شاهين، مجلة عالم الفكر.

١٠٩. المشوف[1] في ترتيب الاصطلاح على حروف المعجم، لابي البقاء العكبري، تحقيق/ ياسين محمد، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.

١١٠. مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، للدكتور/ شرف الدين الراجحي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

١١١. مصنف ابن أبي شيبة، الدار السلفية، الهند، الثانية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١١٢. معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، د/ السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

١١٣. معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد، للدكتور/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١١٤. معرفة علوم الحديث، للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، منشورات دار الآفاق.

١١٥. المعرفة والتاريخ، للفسوي، تحقيق/ أكرم ضياء العمري، ١٤٠١هـ، مؤسسة الرسالة.

١١٦. المغني، لابن قدامة، تحقيق/ عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١١٧. مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق/ عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.

١١٨. مقدمة ابن خلدون، المطبعة الشرقية، القاهرة، ١٣٢٧هـ.

---

(١) كذا في كتب المصنفات، وفي التبيان في إعراب القرآن، المشرف المعلم.

١١٩. مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر، المكتبة السلفية.

١٢٠. من أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٩م.

١٢١. مناقب سيدنا مالك، لأبي الروح عيسى بن مسعود، مطبوع مع المدونة، تصوير دار الفكر.

١٢٢. منهج المحدثين في كتابة الحديث، عدنان أبو سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٢٣. موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، تصوير دار الفكر الإسلامي.

١٢٤. موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، إعداد/ الأمين الصادق، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٢٥. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، للدكتورة/ خديجة الحديثي، الرشيد - بغداد، ١٩٨١م.

١٢٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق/ علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

١٢٧. النهاية في غريب الحديث، للشيخ/ مبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، طبعة المكتبة العلمية، بيروت.



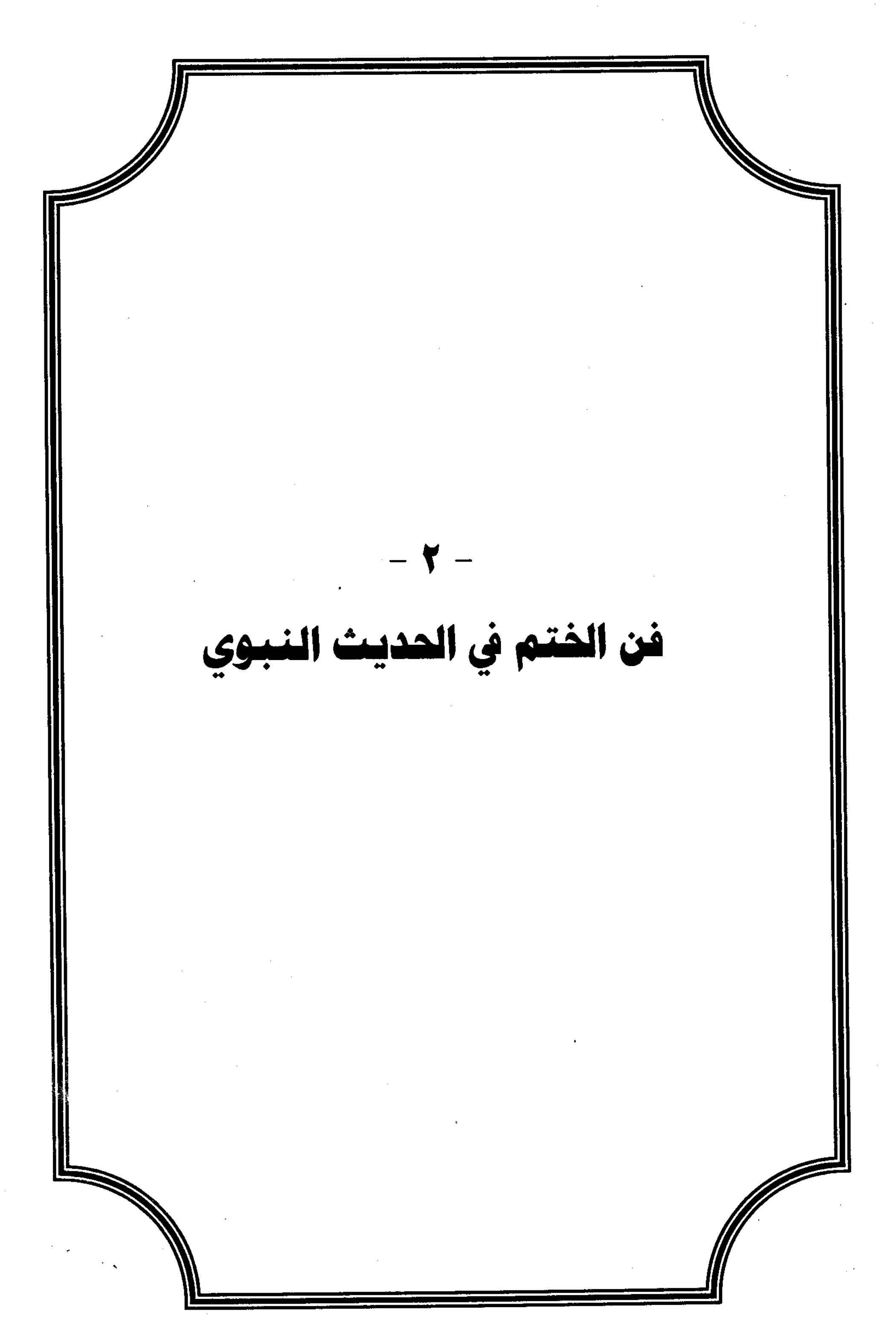
فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

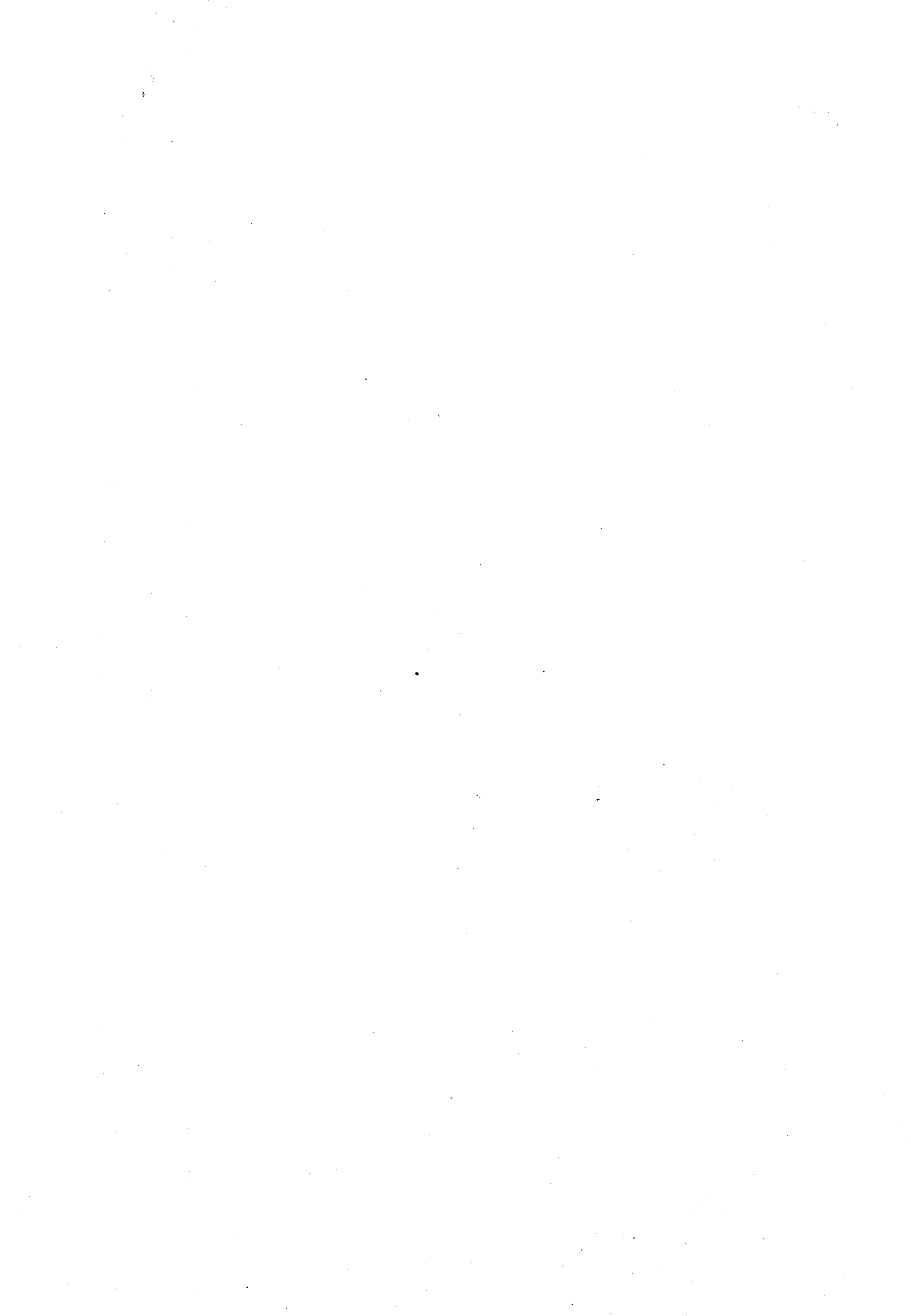
الموضوع	الصفحة





- ٢ -

فن الختم في الحديث النبوي



المقدمة

الحمد لله المحمود بكل لسان، البر الرحيم المتفضل على كل مخلوق بالإحسان، الذي أوجد وأنعم، الكريم المنان.

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبي الرحمة ورسول الهداية لكل الأنام، سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه والتابعين له إلى يوم الدين.. أما بعد:

فإنه لا يخفى على صغار طلبة العلم قبل كبارهم ما تكبده علماء الأمة من متاعب في سبيل طلب العلم والمحافظة عليه ونقله كما سمعوه، مع تبيين غوامضه وتقييد شوارده وإيجاد وسائل لحفظه والتعريف به، هذه الوسائل تبدأ بفكرة تندرج في ثنايا العلم مع غيرها من الوسائل، لكنه مع مرور الأيام وتضافر الجهود باستفادة المتأخر من علم المتقدم تتحول هذه الفكرة المندرجة في طيات علم غيرها إلى فكرة مستقلة لها وزنها ومكانتها وصداها، ومن ذلك قضية الختم عند العلماء.

واختيار هذا المصطلح خاصة عند المتأخرين، ويدل على عناية المؤلفين واختيارهم أسماء كتبهم وعناوينها لتعبر عن مضمونها ومحتواها؛ لأن العنوان للكتاب هو الدال على مضمونه ومحتواه، وقد قال الشاعر يصف حاله الخافية وما أظهر بعد خفائها من نحول جسمه، وتساقط دموعه على فراق محبوبه:

كنت كالكتاب أخفاه طي   فاستدلوا عليه بالعنوان

وقد اهتم العلماء بالختم سواء في وضع ضوابط أو علامات في ختم القرآن أو ختم مجالس العلم، أو إيجاد كتب توضع خاصة بختم كتاب معين.

وقد أفدت في هذا البحث والذي جعلته خير رافد لهذا الموضوع عن كل من كتب فيه، وجمع شتاته من بطون الكتب فيما وقع تحت يدي، ورسمته بعنوان

«الختم ومفهومه عند المحدثين»، وقد حاولت أن أتناول فيه بعض ما استخدم فيه أهل الحديث هذا المصطلح، سواء أكان ذلك استقلالاً أم شاركهم غيرهم من أهل التخصصات الأخرى، علمًا أن هذا المصطلح في التأليف كان السبق فيه لأهل الحديث؛ ويشهد على ذلك كتب الختم ونشأة هذا المصطلح في أحضان علم الحديث.

وأسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في عرض الموضوع وجمع مادته العلمية، وهذا عمل العبد الضعيف الذي يعترف بخطئه، وهو قد نصب نفسه هدفًا لسهام القادحين وغرضًا لأسنة الطاعنين، فلقارئه غنمه وعلى مؤلفه غرمه، وهذه بضاعته تعرض عليك، فإني أرد الخطأ للإصابة والسيئات للحسنات، ومن ذا الذي يكون قوله كله مسددًا، وعمله كله صوابًا ؟ وهل ذلك إلا للمعصوم الذي لا ينطق عن الهوى؟ أسأل الله أجره ونفعه لي ولكل قارئ.

أهداف البحث:

الأهداف المتوخاة من هذا البحث تتلخص في الآتي:

أولًا: بيان تطور وسائل التعليم عند علماء الأمة وتسخير ما في وسعهم لخدمة هذا الدين.

ثانيًا: معرفة جهود العلماء وطرائق تأليفهم.

ثالثًا: كشف المجالات التي يخدمها الختم وكيف كان عند العلماء.

رابعًا: تبيين الصواب في بعض طرق الختم.

خامسًا: استمرارية النهوض العلمي، وبيان أنه لم تقف عجلة التأليف والابتكار عند عصر بعينه.

منهج البحث:

اتبعت المنهج الاستقرائي لجمع المادة العلمية للبحث، وقد اتضح ذلك في الخطوات الآتية:

١) جمع المادة العلمية ذات الصلة بالبحث.

٢) ترتيب الموضوع على شكل مباحث.

٣) توثيق النقولات من مصادرها الأصلية ما أمكن ذلك.

٤) عزو الآيات وتخريج الأحاديث والآثار.

٥) التعليق والاختيار عند وجود مسائل خلافية، إذا تطلب الأمر ذلك.

٦) مراعاة التدرج التاريخي ما أمكن.

٧) ذكر سنة وفاة الأعلام المذكورين في صلب البحث في الغالب.

٨) استخلاص أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث في الخاتمة.

٩) وضع فهرس للمصادر والمراجع للاستفادة منها عند الرغبة في العودة إليها.

وقد ضمنته المباحث التالية:

١) المقدمة: أهداف البحث، ومنهجه.

٢) المبحث الأول: تعريف الختم ومعانيه.

٣) المبحث الثاني: مفهوم ختم القرآن الكريم.

٤) المبحث الثالث: ختم مجالس العلماء.

٥) المبحث الرابع: كتب الختم ومراحل التأليف فيها.

٦) الخاتمة وتتضمن أهم نتائج البحث.

٧) فهرس المراجع.

والله الموفق للصواب، الهادي لمن أناب.

وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه نبينا محمد وآله وصحبه.

والحمد لله رب العالمين.

المؤلف



المبحث الأول
تعريف الختم ومعانيه

الختم من الفنون التي اشتهرت عند المتأخرين من أهل الحديث، وإن كان وجوده عند المتقدمين أمر لا مراء فيه، إلا أنه كان عندهم ختم القرآن، وختم مجالس العلم، أما تصنيف كتاب في الختم يتطرق فيه المؤلف لمنهج مؤلف آخر من بعض جوانب سيرته فإنها لم تشتهر إلا عند المتأخرين، وإن كانت قد مرت بأطوار وأسماء حتى استقرت، وهي تختلف عن المتبع في عصرنا من كتابة الخاتمة، فإن الخاتمة تكون نتائج البحث هي محتواها، ويكون ذلك بتركيز كبير جدًا، لكن الختم أقرب ما يكون بالدراسة التي يجعلها الدارس عند تحقيقه لكتاب من كتب التراث، فإن الدراسة التحقيقية أشبه ما تكون بكتب الختم، وقد أشار أهل العلم إلى تعريف الختم وحري بنا أن نذكر ذلك.

١) تعريفه في اللغة: لقد ذكر أهل اللغة للختم معاني عدة منها:

أ) بمعنى: بلوغ الشيء.

قال ابن فارس ت (٣٩٥هـ): «الخاء والتاء والميم أصل واحد، وهو بلوغ آخر الشيء، يقال: ختمت العمل، وختم القارئ السورة»[١].

وقال الأزهري ت (٣٧٠هـ): «وختم فلان القرآن إذا قرأه إلى آخره»[٢].

وقال ابن سيده ت (٤٥٨هـ): «ختم الشيء يختمه ختمًا، بلغ آخره»[٣].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٢/ ٢٤٥).

(٢) تهذيب اللغة (٧/ ٢١٦).

(٣) المحكم المحيط الأعظم (٥/ ٩٦)، لسان العرب (١٢/ ١٦٣، ١٦٤).

ب) بمعنى: العاقبة.

قال ابن سيده: «وخاتم كل شيء وخاتمته عاقبته وآخره وقوله أنشد الزجاج:

إن الخليفـــــة إن الله سربلـــــه سربال ملـك بـه ترجـى الخـواتيم[(١)]

ج) بمعنى: الإعراض.

قال الأزهري: «يقال فلان ختم عليك بابه، أي أعرض عنك»[(٢)].

د) بمعنى: الإيثار.

قال الأزهري: «وختم فلان لك بابه إذا آثرك على غيره»[(٣)].

هـ) بمعنى: الطبع.

قال ابن فارس: «فأما الختم وهو الطبع على الشيء فذلك من الباب أيضًا؛ لأن الطبع على الشيء لا يكون إلا بعد بلوغ آخره في الإحراز والخاتم مشتق منه لأنه به يختم»[(٤)].

وقال ابن منظور ت (٧١١هـ): «ختم: ختمه يختمه ختمًا وختامًا...والخاتم الفاعل على القلب ألا يفهم شيئًا، ولا يخرج منه شيء كأنه طبع»[(٥)].

---

(١) المصدر السابق.
(٢) تهذيب اللغة (٧/ ٣١٦).
(٣) المصدر السابق.
(٤) معجم مقاييس اللغة (٢/ ٢٤٥).
(٥) لسان العرب (١٢/ ١٦٣).

و بمعنى أقصى الشيء:

قال ابن منظور: «وختام الوادي أقصا ه، وختام القوم وخَاتِمهم وخَاتَمهم آخرهم.

قال الحياني: «ومحمد ﷺ خاتم الأنبياء -عليه الصلاة والسلام-، والخَاتَم، والخَاتِم من أسماء النبي ﷺ»[1].

والمعنى الاصطلاحي للختم يحمل معناه اللغوي فقد ورد في الموسوعة الفقهية قولهم:

وختم الشيء إنهاؤه ومنه ختم القرآن، وخاتم الرسل، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠] -أي آخرهم- لأنه ختمت به النبوة والرسالات[2].

قال القرطبي ت (٦٧١هـ): «الختم مصدر ختمت الشيء ختمًا فهو مختوم ومختم شدد للمبالغة، ومعناه التغطية على الشيء والاستيثاق منه حتى لا يدخله شيء، ومنه ختم الكتاب والباب وما يشبه ذلك»[3].



(١) المصدر السابق.
(٢) الموسوعة الفقهية (١١/ ٢١).
(٣) الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٨٥، ١٨٦).

المبحث الثاني
ختم القرآن

القرآن كلام الله المنزل على نبيه ﷺ المبلغ لأمته القائم به الحجة إلى قيام الساعة، له المنزلة العظمى والمكان الأسمى، خالط شغاف قلوب الصالحين من لدن رسول الله ﷺ إلى عصرنا، فأخذ حيزًا من حياتهم واحتل الصدارة في هذه الحياة، فسيَّرها على الطريق المستقيم وأضاء لها السبيل القويم، فذاقت النفوس المؤمنة حلاوته وامتلأت بحبه وطارت في الوجود طربًا وترنمًا، مما دفع الفئة المؤمنة إلى حب الاستزادة منه ومواصلة الحياة في ظلاله، مما حدا بهم أن يجعلوا جُلَّ وقتهم قرآنًا ويطلبون من المصطفى ﷺ البقاء معه أكثر، إلا أن المصطفى ﷺ يسلك بأمته أسلم الطرق وأقومها ويريد من أمته أن توغل برفق؛ لأن المنبت لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى، يعرض عليه عبد الله بن عمرو أن يأذن له أن يستغرق جهده في ختم القرآن في أقصر مدة فيشير عليه الرسول ﷺ -وذلك فيه تبصير لأمته من بعده- أن يختم في أقل مما عرض.

عن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما- قال: قلت: يا رسول الله كم أختم القرآن ؟ قال: اختمه في شهر، قلت: يا رسول الله إني أطيق، قال: اختمه في خمسة وعشرين، قلت: إني أطيق، قال: اختمه في عشرين، قلت: إني أطيق، قال: اختمه في خمسة عشر، قلت: إني أطيق، قال: اختمه في عشر، قلت: إني أطيق، قال: اختمه في خمس، قلت إني أطيق، قال: لا» [(١)].

---

(١) الدارمي (٢/ ٣٣٨) رقم (٣٤٨٩)، الترمذي (٥/ ١٩٦) رقم (٢٩٤٦)، وقال: حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد ورد بلفظ: «أن النبي ﷺ أمره أن يقرأ القرآن في خمس»، رواه الطيالسي (٤/ ١٦) رقم (٢٧٧٠)، والبيهقي (٣/ ١٦).

وقد ورد عن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما- أن الرسول ﷺ قال له: «اقرأ القرآن في شهر، قال: إني أجد قوة، قال: اقرأ في عشرين. قال: إني أجد قوة، قال اقرأ في سبع، ولا تزد على ذلك»[١].

وعنه قال: جمعت القرآن فقرأت به في ليلة، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: اقرأه في كل شهر، قال: فقلت: يا رسول الله: دعني أستمتع من قوتي ومن شبابي، قال: اقرأه في عشر، فقلت: يا رسول الله دعني أستمتع من قوتي ومن شبابي، قال: اقرأه في سبع، فقلت: يا رسول الله دعني أستمتع من قوتي ومن شبابي فأبى»[٢].

وقد ورد عن عبد الله بن عمرو أقل من ذلك، قال: يا رسول الله في كم أقرأ القرآن؟ قال: في شهر، قال: إني أقوى من ذلك، يردد الكلام أبو موسى ... حتى قال: اقرأه في سبع، قال: إني أقوى من ذلك، قال: لا يفقه من قرأه في أقل من ثلاث[٣].

---

(١) البخاري (٩/ ٩٥) رقم (٥٠٥٤)، أبو داود (٢/ ١١٢) رقم (١٣٨٨)، (٢/ ١١٦) رقم (١٣٩٥)، الترمذي (٥١٩٧)، رقم (٢٩٤٨).

(٢) أحمد (٢/ ١٩٩)، عبد الرزاق (٣/ ٣٥٥)، رقم (٥٩٥٦)، النسائي في فضائل القرآن (٨٩)، وابن حبان (٣/ ٣٣) رقم (٧٥٦، ٧٥٧)، والطيالسي (٤/ ٣١، رقم (٢٣٨٧)، وفيه يحيى بن حكيم بن صفوان، ذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٥٢٢)، قال ابن حجر: مقبول. تقريب التهذيب (٥٨٩) رقم (٧٥٣٣)، وقد جاء الحديث بأطول من هذا عند مسلم (٢/ ٨١٣) رقم (١١٥٩/ ١٨٢، ١٨٤).

(٣) أبو داود (٢/ ١١٣) رقم (١٣٩٠، ١٣٩١)، (٢/ ١١٦) رقم (١٣٩٤)، الترمذي (٥/ ١٩٨) رقم (٢٩٤٩)، ابن ماجة (١/ ٤٢٨) رقم (١٣٤٧)، أحمد (٢/ ١٦٤، ١٩٥)، عبد الرزاق (٣/ ٣٥٦) رقم (٥٩٥٨)، والدارمي (٢/ ٣٣٨) رقم (٣٤٩٠)، ابن حبان (٣/ ٣٥) رقم (٧٥٨)، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٣/ ١٧) رقم (٣٢٤٩)، والصحيحة (٤/ ١٨) رقم (١٥١٣).

وقد اختلف العلماء في كم يختم القارئ القرآن لتعدد الأيام الواردة في الأحاديث المروية؟ فمنهم من قال في سبع، ومنهم من قال في خمس، ومنهم من قال في ثلاث، ومنهم من قال غير ذلك.

قال بكر أبي زيد -حفظه الله-: «وأما مدته -أي ختم القرآن- فقد بلغ الخلاف فيه نحوًا من اثني عشر قولاً، والجمهور على استحباب ختمه في ثلاث ليال وكراهته دونها، أو في سبع وكراهته دونها.

وعن الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- اختلافه باختلاف الأحوال والأشخاص، وهذا اختيار النووي -رحمه الله تعالى-، ونقله ابن كثير -رحمه الله تعالى- في فضائل القرآن»[١].

قال النووي -رحمه الله- ت (٦٧٦هـ): «والاختيار أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فمن كان يظهر له بدقيق الفكر لطائف ومعارف فليقتصر على قدر ما يحصل له كمال فهم ما يقرؤه، وكذا من كان مشغولاً بنشر العلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة فليقتصر على قدرٍ لا يحصل بسببه إخلال بما هو مرصد له، وإن لم يكن من هؤلاء المذكورين فليستكثر ما أمكنه من غير خروج إلى حد الملل»[٢].

ويستحب في ذلك أن يختم في كل سبع؛ لأن ذلك هو القدر الذي ورد عليه الاتفاق في روايات الحديث وأصح، وهو الوارد عن أكثر العلماء. وعلموا به واستحبوه.

---

(١) مرويات دعاء ختم القرآن (٩).

(٢) التبيان في آداب حملة القرآن (٣٢)، فتح الباري (٩/ ٩٦، ٩٧).

قال النووي - رحمه الله -: «وعن الأكثر في كل سبع ليال»[(١)].

وقال ابن قدامة المقدسي -رحمه الله- ت (٦٢٠هـ): «يستحب أن يقرأ القرآن في كل سبعة أيام ليكون له ختمة في كل أسبوع، قال عبد الله بن أحمد: كان أبي يختم القرآن في النهار في كل سبعة، يقرأ في كل يوم سبعًا لا يكاد يتركه نظرًا.. وقال ابن حنبل: كان أبو عبد الله يختم من الجمعة إلى الجمعة»[(٢)].

ختم القرآن بالدعاء:

قد ورد عدد من الأحاديث مفادها ختم القرآن بالدعاء، وقد ذهب بعض العلماء إلى العمل بتلك الأحاديث مستحبًا له.

قال النووي: «والدعاء مستحب عقيب الختم استحبابًا متأكدًا»[(٣)].

إلا أن الشيخ العلامة بكر أبي زيد قد تتبع مرويات ختم القرآن وأبان الحكم فيها وساق أقوال أهل التحقيق، وفي ذلك غنى عن بحث المسألة بحثًا مطولاً، ثم ختم ذلك كله بخلاصة تغني اللبيب لقيمتها ودقتها وإليك هذه الخلاصة.

قال حفظه الله: «يتنقح مما تقدم أن الأحاديث المرفوعة والآثار عن الصحابة -رضي الله عنهم- في دعاء ختم القرآن على ما يلي:

أولاً: أحاديث وآثار تفيد أن الدعاء عند ختم القرآن من مواطن الإجابة، وهي من رواية أنس ﷺ من طريقين في كل منهما وَضَّاع، ومن رواية عطاء عن ابن عباس وإسناده واهٍ، وعن جابر وفي سنده من كذبوه، والعرباض وفي سنده

---

(١) المصدر السابق (٣٠).

(٢) المغني (٢/ ٦١١).

(٣) التبيان في آداب حملة القرآن.

متروك الحديث وآخر مجهول من إعلاله بالانقطاع.

وقول ابن مسعود ﷺ موقوف عليه وفي سنده انقطاع، وعليه فليس منها حديث يصح عن النبي ﷺ فهي ما بين موضوع، أما ما يتقاعد عن الجابر، ولم يصح سوى قول مجاهد -رحمه الله-: «الرحمة تنزل عند ختم القرآن»، وهو أثر مقطوع من قوله وأسانيده صحيحة.

ثانيًا: أحاديث أفادت أدعية نبوية عقب الختم، وهي: حديث أبي أمامة ﷺ وفي سنده وَضَّاع، وحديث أبي هريرة لم يعلم مخرجه، وحديث علي بن الحسين مرسل مع ما فيه ممن رمي بالكذب والرفض، وحديث داود بن قيس معضل، وحديث زر بن حبيش عن علي رواه ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد، ولم نر المطبوع منه، والعزو إليه معلم بالضعف.

ثالثًا: الرواية في حضور الأهل والأولاد للختم ثابتة من فعل الصحابي الجليل أنس ﷺ وروايته له مرفوعًا لا تصح، وأثر ابن عباس -رضي الله عنهما- مُعَلٌّ بالانقطاع وفي سنده متروك، ولعله لما كانت الرواية في هذا الباب لا يثبت منها شيء في المرفوع إلى النبي ﷺ وقد خلت منها دواوين الإسلام المشهورة كالستة والموطأ ومسند أحمد، تنكب المؤلفون في الأحكام ذكر هذا الباب بالكلية أمثال ابن دقيق العيد في الإلمام، والمجد في المنتقى، وابن حجر في البلوغ، وغيرهم لا يعرجون على شيء من ذلك، والله أعلم»[1].

فالدعاء في ختم القرآن لم يرد عن الرسول ﷺ ولم يثبت في ذلك خبر، وإنما ورد ذلك عن بعض الصحابة.

---

(١) مرويات دعاء ختم القرآن (٤٣، ٤٤).

فعن ثابت البناني، وقتادة وغيرهم «أن أنس ابن مالك ﷺ كان إذا ختم القرآن جمع أهله وولده فدعا لهم»[١].

وقد ورد هذا عن أنس مرفوعًا وموقوفًا، والصحيح وقفه.

وورد كذلك عن ابن مسعود ﷺ قوله: «من ختم القرآن فله دعوة مستجابة، فكان عبد الله إذا ختم القرآن جمع أهله، ثم دعا وأمنوا على دعائه»[٢].

وورد ذلك عن عدد من التابعين منهم مجاهد، فقد روي عنه من طرق عدة بأسانيد صحيحة قوله: «من ختم القرآن أعطي دعوة لا ترد»[٣].

أما كيفية الدعاء عند ختم القرآن فقد ذكر العلماء لذلك عدة صفات:

١) إذا فرغ من القرآن وقرأ «﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: ١]، قرأ الفاتحة ومن البقرة خمس آيات، وقد عُد ذلك من سنن القراء»: قال الدكتور عبد العزيز القارئ: «من سنن القراء أنهم إذا فرغوا في الختم من قراءة ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾، قرءوا الفاتحة ومن البقرة خمس آيات إلى قوله: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ ويسمون هذا الحالّ المرتحل، ثم يدعون بدعاء الختم»[٤].

قال أبو محمد مكي بن أبي طالب ت (٤٣٧هـ): «وحجته -أي ابن كثير- في الابتداء في آخر ختمته بخمس آيات من البقرة أنه اعتمد في ذلك على حديث

---

(١) سعيد بن منصور (١/ ١٤٠) رقم (٢٧)، والدارمي (٢/ ٣٣٦) رقم (٣٤٧٦، ٣٤٧٧)، والفريابي في فضائل القرآن (١٨٧) رقم (٨٣)، وابن الضريس في فضائل القرآن (٥٣) رقم (٨٤)، والطبراني في الكبير (١/ ٢١٣) رقم (٦٧٤).
(٢) ابن الضريس في فضائل القرآن (٥١) رقم (٧٦)، وسنده ضعيف لأن فيه انقطاع.
(٣) سعيد بن منصور (١/ ١٤٤) رقم (٢٨)، والدارمي (٢/ ٣٣٧) رقم (٣٤٨٥)، وابن الضريس في فضائل القرآن (٤٤/ ٤٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٣٥) رقم (١٩٠٩).
(٤) سنن القراء ومناهج المجودين (٢٢٦).

صحيح مروي عن رسول الله ﷺ أنه سئل: أي الأعمال أفضل؟ فقال: الحالّ المرتحل يعني الذي يرتحل من ختمة أتمها ويحل في ختمة أخرى» [(١)].

واستدلوا على ذلك بما رواه ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: «قال رجل: يا رسول الله أي العمل أحب إلى الله ؟ قال: الحالّ المرتحل قال: وما الحال المرتحل؟ قال: الذي يضرب في أول القرآن إلى آخره كلما حل ارتحل» [(٢)].

٢) أن يدعو بمجرد الانتهاء من قراءة ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾: وقد ذهب إلى ذلك الإمام أحمد، وذكر أن ذلك فعل أهل مكة وسفيان بن عيينة معهم.

قال حنبل -رحمه الله- ت (٢٧٣هـ): «سمعت أحمد يقول في ختم القرآن: إذا فرغت من قراءة ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ فارفع يديك في الدعاء قبل الركوع، قلت: إلى أي شيء تذهب في هذا ؟ قال: رأيت أهل مكة يفعلونه، وكان سفيان بن عيينة يفعله معهم بمكة» [(٣)].

قال العباس بن عبد العظيم ت (٢٤٠هـ): «وكذلك أدركنا الناس بالبصرة وبمكة» [(٤)].

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجتها (٢/ ٣٩٢).

(٢) الترمذي (٥/ ١٩٧) رقم (٢٩٤)، والدارمي (٢/ ٣٣٧) رقم (٣٤٧٩)، والحديث ضعيف فيه صالح المري: ضعيف. تقريب التهذيب (٢٧١) رقم (٢٨٤٥)، وقال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه وإسناده ليس بالقوي، وفي تصحيح أبي محمد مكي بن أبي طالب للحديث نظر وكذلك تحسين الدكتور محمد محمد أبو شهبة -رحمه الله- في المدخل لدراسة القرآن الكريم (٤٠٠).

(٣) المغني (٢/ ٦٠٨).

(٤) المغني (٢/ ٦٠٨).

وقد ذكر بعض العلماء أنه لا فرق في دعاء ختم القرآن أن يكون في الصلاة أو في غير الصلاة، فكلا الأمرين سواء ؛ لأن الدعاء من أعمال الصلاة، ومنهم من استحب ذلك في الصلاة.

قال الإمام النووي -رحمه الله-: «الختم للقارئ وحده يستحب أن يكون في الصلاة»[(١)].

وقال الدكتور عبد العزيز القارئ: «ولا فرق في دعاء الختم بين أن يكون في الصلاة أو خارج الصلاة ؛ لأن الدعاء من أعمال الصلاة، وقد مر من حديث حذيفة أن النبي ﷺ قرأ في صلاة الليل بالبقرة والنساء وآل عمران، فكان إذا مر بآية فيها تسبيح سبح، أو فيها رحمة دعا وسأل الله من فضله، أو فيها عذاب استعاذ بالله من عذابه»[(٢)].

أما الدعاء خارج الصلاة للختم فقد ورد اجتماع بعض السلف عند ختم القرآن والدعاء، فعن الحكم بن عتيبة قال: كان مجاهد وعبدة بن أبي لبابة وناس يعرضون المصاحف. فلما كان اليوم الذي أرادوا أن يختموا أرسلوا إلى سلمة بن كهيل، فقالوا: إنا كنا نعرض المصاحف فأردنا أن نختم اليوم فأحببنا أن تشهدونا، إنه كان يقال: إذا ختم القرآن نزلت الرحمة عند خاتمته، أو حضرت الرحمة عند خاتمته»[(٣)].

وكان بعضهم إذا ختم القرآن أصبح صائمًا «فقد صح عن العوام بن حوشب عن المسيب بن رافع أنه كان يختم القرآن في ثلاث ويصبح اليوم الذي

---

(١) التبيان في آداب حملة القرآن (٩٣).

(٢) سنن القراء ومناهج المجودين (٢٢٨/ ٢٢٩).

(٣) ابن أبي شيبة (١٠/ ٤٩١) رقم (١٠٠٨٩)، وابن الضريس في فضائل القرآن (٤٤) رقم (٤٩)، وقد أشار النووي في التبيان إلى صحته (٩٥).

يختم فيه صائمًا»[١].

وقد استحب ذلك الإمام النووي، وفي استحبابه نظر، قال: «يستحب صيام يوم الختم إلا أن يصادف يومًا نهى الشرع عن صيامه، وقد روى ابن أبي داود بإسناده الصحيح أن طلحة بن مطرف وحبيب بن أبي ثابت والمسيب بن رافع من التابعين الكوفيين -رضي الله عنهم أجمعين- يصبحون في اليوم الذي يختمون فيه القرآن صيامًا»[٢].

وقت ختم القرآن:

لقد ذكر بعض علماء السلف -رضوان الله عنهم- أوقاتًا لختم القرآن، وفرق النووي بين الختم إذا كان في الصلاة أو غير الصلاة، فقال: «يستحب أن يختم ختمة في أول النهار في دور، ويختم ختمة أخرى في آخر النهار في دور آخر، وأما من يختم في غير الصلاة، والجماعة الذين يختمون مجتمعين، فيستحب أن تكون ختمتهم أول النهار وفي أول الليل كما تقدم، وأول النهار أفضل عند بعض العلماء»[٣].

وقد روى الأعمش، عن إبراهيم، قال: «إذا قرأ الرجل القرآن نهارًا صلت عليه الملائكة حتى يمسي، وإن قرأه ليلاً صلت عليه الملائكة حتى يصبح»، قال سليمان: «فرأيت أصحابنا يعجبهم أن يختموه أول النهار وأول الليل»[٤].

---

(١) ابن أبي شيبة (١٠/ ٤٩١) رقم (١٠٠٩٠).
(٢) التبيان في آداب حملة القرآن (٩٣).
(٣) التبيان في آداب حملة القرآن (٩٣).
(٤) الدارمي (٢/ ٣٣٧) رقم (٣٤٨٦)، فضائل القرآن لابن الضريس (٤٤) رقم (٥٠، ٥١).

عن مصعب بن سعد، عن سعد قال: «إذا وافق ختم القرآن أول الليل صلت عليه الملائكة حتى يصبح، وإن وافق آخر الليل صلت عليه الملائكة حتى يمسي، فربما بقى على أحدنا الشيء فيؤخره حتى يمسي أو يصبح، قال أبو محمد: هذا حسن عن سعد»(١).

وكل هذا من هؤلاء العلماء الفضلاء والأئمة الكبار أهل الزهد والفضل لم يثبت فيما ذهبوا إليه دليل صحيح عن رسول الله ﷺ.

قال بكر أبي زيد -غفر الله له-: «أما وقت الختم بمعنى ختمه في مساء الشتاء وصباح الصيف، ووصل ختمه بأخرى بقراءة الفاتحة وخمس آيات من سورة البقرة قبل الشروع في دعاء الختم، وتكرار سورة الإخلاص ثلاثًا، والتكبير في آخر سورة الضحى إلى آخر سورة الناس داخل الصلاة أو خارجها، وصيام يوم الختم، فهذه الأبحاث الستة لا يصح فيها شيء عن النبي ﷺ ولا عن صحابته -رضي الله عنهم- وعامة ما يروى فيها مما لا تقوم به الحجة»(٢).

الدعاء المدرج في آخر طبعات بعض المصاحف:

لقد ذيل بعض أهل دور الطباعة والنشر القرآن الكريم بدعاء ختم القرآن، وأصبح ذلك جزءًا من هذه الطبعات، مما يخشى معه أن يوهم ذلك رعاع الناس وجهلتهم أنه من القرآن وأنه يتعبد به كما يتعبد بالقرآن، علمًا أنه لم يصح في ذلك شيء عن رسول الله ﷺ فالمتعين حذفه، وقد عمد مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف إلى حذف هذا الدعاء المنتشر في كثير من الطبعات، وهذه خطوة رائدة، جزى الله القائمين عليه خير الجزاء.

(١) الدارمي (٢/ ٣٣٧).
(٢) مرويات دعاء ختم القرآن (٥، ٦).

يقول الدكتور صالح الرشيد: «درج بعض طابعي المصاحف على إلحاق دعاء ختم القرآن في آخر المصحف، ولا ريب أن هذا الصنيع بدعة يتعين إنكارها، وزيادة في المصحف لا يجوز إقرارها ... لأن إضافة الدعاء المذكور إلى المصحف قد يوهم كونه منه، ويفضي إلى التعبد بهذا الدعاء كالتعبد بتلاوة ما بين دفتي المصحف من القرآن، حتى اعتقد بعض العوام أن دعاء ختم القرآن جزء من القرآن تتعين تلاوته ويتأكد التعبد به في نظرهم، وهذا مما لا يجوز اعتقاده قطعًا»[(١)]. فإذا أصبح دعاء الختم ملازمًا لطبعات المصحف يقرأ عند كل ختمة يتقيد به فإنه كالزيادة في القرآن؛ لأن ذلك أصبح لا ينفك عن قراءة القرآن، ويخشى أن يدخل صاحب ذلك في اللعن، عن عائشة -رضي الله عنها- أن الرسول ﷺ قال: «ستة لعنْتهم ولعنهم الله وكل نبي كان: الزائد في كتاب الله ...»[(٢)].

---

(١) أحكام المصنف (٥٨٨).

(٢) الترمذي (٤/ ٤٥٧) رقم (٢١٥٤)، ابن حبان (١٣/ ٦٠) رقم (٥٧٤٩)، والطبراني (٣/ ١٣٦) رقم (٢٨٨٣)، الحاكم (١/ ٣٦)، (٤/ ٩٠). وقال صحيح الإسناد ولا أعرف له علة، ووافقه الذهبي، وقال (٤/ ٩٠): صحيح على شرط البخاري، فتعقبه الذهبي بقوله: قلت: فيه إسحاق وإن كان من شيوخ البخاري فإنه يأتي بطامات. قال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو داود: واه، وتركه الدارقطني، وأما أبو حاتم فقال: صدوق، وعبد الله فلم يحتج به، والحديث منكر بمرة، قال الهيثمي: وفيه عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، قال يعقوب بن شيبة: فيه ضعف، وضعفه يحيى بن معين في رواية، ووثقه في أخرى، وقال أبو حاتم: صالح الحديث وثقه ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح، مجمع الزوائد (١/ ١٧٦). قال الترمذي: هكذا روى عبد الرحمن بن أبي الموالي هذا الحديث عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عمرة عن عائشة، عن النبي ﷺ ورواه سفيان الثوري، وحفص بن غياس، وغير واحد عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، عن علي بن حسين عن النبي ﷺ مرسلاً وهذا أصح. السنن (٤/ ٤٥٧)، والحديث ضعيف.

وهذه المسألة -أي الزيادة في القرآن- قد أجمع علماء الأمة على عدم جوازها، ومن استحل ذلك فقد كفر.

قال القاضي عياض ت (٥٤٤هـ): «قد أجمع المسلمون أن القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان من أول ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ إلى ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾، أنه كلام الله ووحيه المنزل على نبيه محمد ﷺ وأن جميع ما فيه حق، وأن من نقص منه حرفًا قاصدًا لذلك أو بدله بحرف آخر أو زاد فيه حرفًا مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع الإجماع عليه وأجمع عليه أنه ليس من القرآن عامدًا لكل هذا انه كافر»[(١)].

قال الحليمي ت (٤٠٣هـ): «فمن أجاز أن يتمكن أحدُ من زيادة شيء في القرآن، أو نقصانه منه أو تحريفه أو تبديله فقد كذب الله في خبره وأجاز الوقوع فيه، وذلك كفر»[(٢)].

وقال الدكتور صالح الراشد: «لا خلاف بين أهل العلم في أنه لا يجوز لأحد أن يزيد في المصحف حرفًا واحدًا، وأن من تعمد ذلك يكون كافرًا»[(٣)].

---

(١) الشفا تعريف حقوق المصطفى (١/ ٤٦٤)، موقف الرافضة من القرآن (٣٤٦، ٣٤٧).

(٢) المنهاج في شعب الإيمان (١/ ٣٢٠).

(٣) أحكام المصحف (٦٢١).

المبحث الثالث
ختم مجالس العلم

كان لمجلس العلم قداسته عند علماء الأمة، فكان يُجلّ ويحافظ عليه، ويعمد العلماء إلى أن يكون له طابع الديمومة، فلا يصاب الطالب بالسآمة والملل.

يقول الخطيب البغدادي ت (٤٦٣هـ): «ينبغي للمحدث ألا يطيل المجلس الذي يرويه بل يجعله متوسطًا ويقتصد فيه حذرًا من سآمة السامع ومله، وأن يؤدي ذلك إلى فتوره عن الطلب والكسل» [(١)]؛ لأن إطالة الحديث تؤدي إلى الفتور والملل وسوء الاستماع وقلة التحصيل وعدم الإفادة من علم الشيخ بسبب الإطالة.

يقول أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت (٢٨٦هـ): «من أطال الحديث وأكثر القول فقد عرض أصحابه للملال وسوء الاستماع، ولأن يدع من حديثه فضلة يعاد إليها أصلح من أن يفضل عنه ما يلزم الطالب استماعه من غير رغبة فيه ولا انبساط له» [(٢)].

وبهذه الروح السامية في التربية والتعلم، وعدم مخالطة التعلم بما يشوبه من كدر، يتمكن الطالب من فهم العلم وتحصيل أبوابه ومعرفة آدابه وجمع أطرافه وجعل الإبداع من فنونه، وقد سلك علماء الأمة هذه الطريقة الناجعة التي تتسلل إلى القلوب فتملؤها بالمعرفة، وقد أبدع أهل الحديث في ذلك أيما إبداع.

يقول عبد الله بن المعتز، ت(٢٩٦هـ): «من المحدثين من يحسن أن يسمع ويستمع، ويتقي الإملاء ببعض الإقلال، ويزيد إذا استملى من العيون

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٢٧).
(٢) أدب الإملاء والاستملاء (٦٦).

الاستزادة، ويدري كيف يفصل ويصل، ويحكي ويشير، فذاك يزين الأدب كما يُتزين بالأدب» [(١)]. فإذا شارف المحدث إلى نهاية درسه فإنه يستحب عند أهل العلم أن يختم مجلس العلم بما يروح به عن القلوب ويجدد نشاطها ويقتل السآمة ويذهب به الملل من الحكايات والقصص ما يستنهض به النشاط، كما استحبوا حسن الصوت في الابتداء حتى يدخل إلى النفس النشاط ويكون ذلك من القرآن، كما استحبوا ختم المجلس بشيء من ترويح القلوب خوفًا أن يسكنها الملل.

يقول الإمام النووي: «يستحب افتتاح المجلس بقراءة قارئ حسن الصوت شيئًا من القرآن العظيم، وإذا فرغ استنصت المستملي أهل المجلس ثم يبسمل ويحمد الله -تعالى- ويصلي على رسول الله ﷺ ويتحرى الأبلغ في ذلك، ثم يقبل على المحدث ويقول من ذكرت، أو ما ذكرت رحمك الله، أو رضي الله عنك، وما أشبه ... ويختم الإملاء بشيء من الحكايات والنوادر والإنشادات بأسانيدها وذلك حسن، ولا سيما ما كان في الزهد والآداب» [(٢)].

وهذا الأمر وهو ختم المجلس بما يروح به العالم عن نفوس الطلبة ويجدد به عزمها من العادات التي اندرج عليه أهل الحديث الأوائل وسار عليها المتأخرون.

يقول ابن الصلاح، ت (٦٤٢هـ)، وابن دقيق العيد، ت (٧٠٢هـ): «ومن عادتهم ختم مجالس الإملاء بالحكايات والأشعار، فإن كانت مناسبة لما تقدم من

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٢٩).
(٢) إرشاد طلاب الحقائق (١٦٨، ١٦٩).

الأحاديث فهو حسن» [(١)].

ويقول السخاوي، ت (٩٠٢هـ): واستحسن للمملي الإنشاد المباح المرقق في الأواخر من كل مجلس بعد الحكايات اللطيفة من النوادر المستحسنة، وإن كانت مناسبة لما أملاه من الأحاديث فهو حسن، كان ذلك بالأسانيد، فعادة الأئمة من المحدثين جارية بذلك» [(٢)].

وقال محمد أبو شهبة، ت (١٤٠٣هـ): «ويختم الإملاء بحكايات ونوادر وإنشادات ولا سيما في الزهد ومكارم الأخلاق كعادة الأئمة في ذلك» [(٣)]. وهذا هو حال العلماء في مجالس العلم.

يقول أبو طاهر السلفي، ت (٥٧٦هـ): «وأمليت من رواياتي عن مشايخي مجالس تحتوي على الصحيح من الحديث والغريب، وبعيد الإسناد والقريب، وحكايات من الأشعار، في أواخرها، كما جرت العادة وسنة من قبلنا من الحفاظ القادة في أماليهم ورواية عواليهم» [(٤)].

وقد استحسن بعض العلماء أن يختم المجلس بالزهديات؛ لما في ذلك من تطهير الباطن، وأن يكون الختم موعظة للحاضر يذكُر فيها مرققات القلوب.

يقول ابن جماعة، ت (٧٣٣هـ): « وكان بعض العلماء الزهاد يختم الدرس بدرس رقائق يفيد الحاضر تطهير الباطن ونحو ذلك من عظة ورقة

---

(١) المقدمة (١٢٣)، الاقتراح في بيان الاصطلاح (٢٧٩، ٢٨٠).
(٢) فتح المغيث (٢/ ٣٤٩).
(٣) الوسيط (١٧٦).
(٤) معالم السنن (٤/ ٣٥٥).

وزهد وصبر»[١].

ويستحب أن يختم درسه وختمه بذكر الله وقوله: الله أعلم، وهذه عادة أهل العلم.

قال ابن جماعة: «وجرت العادة أن يقول المدرس عند ختم كل درس: والله أعلم، وكذلك يكتب المفتي بعد كتابه الجواب، لكن الأولى أن يقال قبل ذلك كلام يشعر بختم الدرس كقوله: وهذا آخره، أو ما بعده يأتي إن شاء الله -تعالى- ...... ولهذا ينبغي أن يستفتح كل درس ببسم الله الرحمن الرحيم ليكون ذاكرًا لله -تعالى- في بدايته وخاتمته»[٢].

إذًا يختم المجلس كما يرى بعض علماء السلف بالحكايات والنوادر والأشعار، لأن في ذلك آداب القوم وتجاربهم وأخلاقهم، ولأن ذلك محبب إلى النفوس، له آثار إيمانية وتربوية ونفسية على المستمع.

يقول أبو حنيفة: ت (١٥٠هـ): «والحكايات عن العلماء ومجالستهم أحب إليَّ من كثير من الفقه لأنه آداب القوم وأخلاقهم»[٣]، وفي ذلك ترويح مع هذه الآداب ودفع للملل والسآمة.

يقول محمد بن شهاب الزهري، ت (١٢٥هـ): «روحوا القلوب ساعة وساعة»[٤].

يقول حماد بن زيد، ت (١٧٩هـ): كان الزهري يحدث ثم يقول: «هاتوا من

---

(١) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (٣٧).

(٢) تذكرة السامع والمتكلم (٤٤، ٤٥)، آداب العالم والمتعلم (٢٤٢).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٥٠٩) رقم (٨١٩).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٣٤) رقم (٦٦٣)، حلية الأولياء (٣/ ١٠٤).

أشعاركم، هاتوا من أحاديثكم فإن الأُذن مجّاجة»[1].

وعن قسامة بن زهير، ت بعد (٨٠هـ) قال: «روحوا القلوب مع الذكر»[2].

وقال: «وكان بعضهم يقول: هاتوا من أحاديثكم، هاتوا من أشعاركم، فإن الأذن مجَّاجة والنفس حمضة»[3].

وفي رواية: «الأذن مجاجة والنفس حمضة، فأفيضوا في بعض ما يخف علينا»[4].

وأسنده إلى بعض من جالس الصحابة فقال: «كان رجل يجالس أصحاب رسول الله ﷺ ويذاكرهم فإذا أكثر عليه الحديث، قال: إن الأذن مجاجة وإن للقلب حمضة ألا فهاتوا من أشعاركم وأحاديثكم»[5].

وعن علي رضي الله عنه قال: أجمعوا هذه القلوب، واطلبوا لها طرائف الحكمة؛ فإنها تمل كما تمل الأبدان»[6].

وفي لفظ: «روحوا القلوب وابتغوا لها طرائف الحكمة؛ فإنها تمل كما تمل الأبدان»[7].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٣٢) رقم (٦٥٥)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٣٠) رقم (١٣٩٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٢٩) رقم (١٣٩٠).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٣٣) رقم (٦٦٠).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٢٢) رقم (٦٥٨).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ١٢٩) رقم (١٣٩١).

(٦) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٣٣)، رقم (٦٥٩).

(٧) آداب الإملاء والاستملاء (٦٩).

قال أبو العتاهية ت (٢١١هـ):

لا يصلح النفس إذا كان ... إلا التنفل من حال إلا حال
لا تعلبن بك الدنيا وأنت ترى ... ما شئت من عبر فيها وأمثال[١]

والأولى في مجالس العلم أن تختم بالدعاء؛ لما في ذلك من اتباع للسنة، وأن مجالس العلم من المواطن التي تتنزل عليها الرحمة وتحفها الملائكة وهي من مواطن العبادة.

يقول السخاوي: «وكذا مع دعاء يلتقي بالحال في بدء كل مجلس وفي ختمه معًا، سواء جهرًا أو سرًا، فكل ذلك مستحب، إذ عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة، زاد بعضهم ويكون ذلك بعد قراءة قارئ حسن الصوت شيئًا من القرآن ... وخص الختم بقول: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معصيتك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا، اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا، واجعل ذلك الوارث منا، واجعل ثأرنا على من ظلمنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا، ولا تسلط علينا بذنوبنا من لا يرحمنا يا أرحم الراحمين»[٢].

وهذا منهج نبوي، فقد ورد عنه ﷺ ختم مجالسه بالدعاء.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٣٤).
(٢) فتح المغيث (٢/ ٣٣٣).

عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: قلما كان رسول الله ﷺ يقوم من مجلس حتى يدعو بهؤلاء الدعوات لأصحابه «اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معصيتك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا، ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا، واجعل ذلك الوارث منا، واجعل ثأرنا على من ظلمنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا، ولا تسلط علينا بذنوبنا من لا يرحمنا»(١).

وقد ورد عن أبي برزة الأسلمي ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا جلس فأراد أن يقوم، قال: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

قالوا: يا رسول الله إنك تقول كلامًا ما كنت تقوله فيما خلا! قال: «هذا كفارة ما يكون في المجلس»(٢).

وقد كان مالك بن دينار ت(١٣٠هـ): إذا حدث فأراد أن ينهض دعا بهذا الدعاء: «اللهم أحينا صادقين، وأمتنا صادقين، وابعثنا صادقين، واجزنا يوم نلقاك يوم تجزي عبادك الصادقين»(٣).

---

(١) الترمذي (٥/ ٥٢٨) رقم (٣٥٠٢)، والنسائي في الكبرى (٩/ ١٥٤، ١٥٥) رقم (١٠٦١، ١٠٦٢)، وعمل اليوم والليلة (٤٠٢) وابن السني في عمل اليوم والليلة (٤٤٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٦)، والبغوي في شرح السنة (١٣٧٤)، وقد حسنه الألباني في صحيح الترمذي (٣/ ١٦٨) رقم (٢٧٨٣).

(٢) أحمد (٤/ ٤٢٠، ٤٢٥)، وأبو داود (٥/ ١٨٢) رقم (٤٨٥٩)، والدارمي (٢/ ٢٨٣)، والحاكم (١/ ٥٣٧)، والخطيب في الجامع (٢/ ١٣٢).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٣٢)، حلية الأولياء (٢/ ٣٥٧).

وقال محمد بن سلام ت (٢٧٧هـ): «كنا إذا جلسنا إلى يونس مضت في مجلسه مدائح ومثالب، ومراثي وغزل، وكان إذا فرغ يقول: «والله لألقين على ما مضى الدامغات: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر»[١].

وقد ورد في كفارة اللغط والباطل ما يختم به ذلك المجلس من دعاء عن رسول الله ﷺ والصحابة، عن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما- أنه قال: «كلمات لا يتكلم بهن أحد في مجلس لغو أو مجلس باطل عند قيامه ثلاث مرات إلا كفرتهن عنه، ولا يقولهن في مجلس خير ومجلس ذكر إلا ختم له بهن عليه كما يختم بالخواتم على الصحيفة: «سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك»[٢].

وعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: « من جلس في مجلس كثر فيه لغطه، ثم قال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك»[٣].

وعن رافع بن خديج قال: كان النبي ﷺ لا يقوم من مجلس حتى يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، أستغفرك وأتوب إليك»، ثم يقول: «إنها كفارة لما

---

(١) الجامع لأخلاق السامع (٢/ ١٢٣).

(٢) أبو داود (٥/ ١٨١) رقم (٤٨٥٧)، ابن حبان (٢/ ٣٥٣) رقم (٥٩٣)، وهو موقوف على عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما-، وهو صحيح.

(٣) الترمذي (٥/ ٤٩٤) رقم (٣٤٣٣)، وأبو داود (٥/ ١٨٢)، رقم (٤٨٥٨)، وابن حبان (٢/ ٣٥٢) رقم (٥٩٤)، والحاكم (١/ ٥٣٦)، والبغوي في شرح السنة (٥/ ١٣٤) رقم (١٣٤٠)، ورجاله ثقات، قال الترمذي: حسن صحيح غريب، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

يكون في المجلس»[(١)].

وهذا الختم الذي يختم به مجالس العلم لا يمنع أن يُذيل بقصص وحكايات نافعة وأشعار يكون لها تعلق بالدراسة، وذلك أنفع للطالب لموافقته ما تعلمه في مجلسه ذلك من علم، أو ما يزيد من إيمانه من حكايات وعظية وزهديات ينتفع بها السامع، فيجدد إيمانه ويذكر بعيوبه فيتجنبها من خلال تلك المواعظ والتوجيهات الإيمانية، ثم يختم بذكر الله، وليكن ذلك بما ورد في السنة المطهرة، قال الله -تعالى-: ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ [الطور: ٤٨].

قال القرطبي، ت (٦٧١هـ) قال عوف بن مالك، وابن مسعود، وعطاء، وسعيد بن جبير، وسفيان الثوري، وأبو الأحوص: «يسبح الله حين يقوم من مجلسه، فيقول: سبحان الله وبحمده، أو سبحانك اللهم وبحمدك؛ فإن كان المجلس خيرًا ازددت ثناءً حسنًا، وإن كان غير ذلك كان كفارة له»[(٢)].

قال عطاء، ت (١١٤هـ): تسبح الله «من كل مجلس تجلسه»[(٣)].

وقال أبو الأحوص -رحمه الله-: «إذا أراد الرجل أن يقوم من مجلسه»[(٤)].

والختم له أثر تربوي في تحبيب الطالب للعلم، وهذا مطلب شرعي به ينتشر العلم ويعم النفع، وبه يعبد الله على بصيرة بعيدًا عن البدع، ولهذا فإن العلماء

---

(١) الطبراني في الكبير (٤/ ٣٤٢) رقم (٤٤٤٥)، والصغير (١/ ٢٢٢)، وقال الهيثمي: رجاله ثقات، مجمع الزوائد (١/ ١٤١)، فالحديث يشهد له ما تقدم.
(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٧/ ٧٨).
(٣) تيسير العلي القدير (٤/ ٤٥٣).
(٤) شرح السنة للبغوي (٥/ ١٣٥)، تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير (٤/ ٤٥٣).

عليهم أن يبذلوا جهدهم في تحبيب العلم إلى الطالب، فإن ذلك أدب من آداب العلماء الربانيين.

قال الماوردي، ت (٤٥٠هـ): «ومن آدابهم ألا يمنعوا طالبًا، ولا ينفروا راغبًا، ولا يؤيسوا متعلمًا، لما في ذلك من قطع الرغبة فيهم، والزهد فيما لديهم، واستمرار ذلك مفضٍ إلى انقراض العلم بانقراضهم»[(١)].



---

(١) أدب الدنيا والدين (٩٣).

المبحث الرابع
كتب الختم ومراحل التأليف في ذلك

فن الختم من الفنون التي اهتم بها علماء الحديث اهتمامًا جيدًا، ولم يكن هذا الفن بهذا الاصطلاح والتأليف في العصور المتقدمة فقد نشأ بهذا الاسم عند المتأخرين، وإن كان قد وجد من المتقدمين من ألف بنفس المضمون فكتبت كتب المداخل ثم كتب المقدمات، وبعد ذلك استفيد من هذه المنهجية في التأليف، وامتدادًا لروحها ظهرت كتب الختم والتي تختم كتابًا بعينه، وهذا ما سار عليه أهل المداخل -في الغالب- والمقدمات في تأليفهم، وهو يتناول منهج المؤلف في كتابه فيكشف كثيرًا من جوانبه ويوضح معالمه ويبرز محاسنه ببعض المقدمات لكتابه، وذلك كله بعد جهد من المؤلف في قراءة كتاب من الكتب لمعرفة مضمونه والوصول إلى مكنونه، فإذا وصل إلى مراده رقم كل ما توصل إليه من علم عن منهج ذلك الكتاب في كتاب يسميه ختم كذا، يكشف فيه كثيرًا من اصطلاحاته، مُظهرًا لكثير من جوانب منهجه، واصفًا لذلك الكتاب وشرطه إذا كان له شرط علمي، وما هي ميزات ذلك الكتاب الذي ختم عن غيره؟

وهذا النوع -أي كتب الختم- تعد من أهم كتب مناهج المحدثين، ولأهميتها كان بعض المتأخرين وأصحاب الختوم يُقرأ عليه الكتاب الذي عليه الختم حتى يتمكن منها طالب العلم مما يسهل عليه الولوج إلى أعماق علم ذلك الكتاب مستجمعًا كل تركيزه، وقد اهتم عدد من المشايخ الأماجد وطلبة العلم الفضلاء بإخراج عدد كبير من هذه الكتب، فجزاهم الله خير الجزاء، وقد حاول بعض المشايخ الفضلاء وضع تصور لكتب الختم.

قال الشيخ عبد اللطيف الجيلاني: «هي كتب يصنفها الشيخ أو يمليها برسم الانتهاء من قراءة كتاب من كتب الحديث أو السيرة أو الفقه أو غيرها من

الفنون، ويكون الكلام فيه على فضائل مصنف الكتاب ومناقبه ومآثره، وخصائص كتابه ومزاياه ومنهجه فيه، ويسوق أسانيده إليه، وقد يشرح آخر حديث في الكتاب ويتكلم عليه سندًا ومتنًا» [١].

وقال الشيخ علي بن محمد العمران: «هي كتب يمليها الشيخ على طلابه في آخر مجلس يتم إقراء كتب من كتب السنة، أو السيرة ونحوها، ويكون هذا المجلس فيما يتعلق بالكتاب من حيث منهجه وشرطه ونحو ذلك، والكلام على آخر حديث في الكتاب سندًا ومتنًا»[٢].

- **إذًا فكتب الختم هي**: كتب يذكر فيها مؤلفها مناقب ومحاسن كتاب ما ومؤلفه وأسانيده إلى هذا المؤلف بعد الانتهاء منه، ومنهج المؤلف فيه، وما تميز به عن غيره، ويتكلم على بعض أحاديثه كمثال، ويكون ذلك عند ختمه مجالس ذلك الكتاب.

مراحل هذا الفن ونشأته:

إن الأمة الإسلامية أمة علم وتجديد وفهم وتقدم ورقي إذا نهجت نهج أسلافها في ذلك؛ فقد كان أسلافنا منذ بزوغ فجر الإسلام أهل حضارة وابتكار، حتى تخلي كثير من الأمة عن هذا الطريق وتنكبوا الصعب والذلول وأرادوا تقمص شخصية الغير، فنجد أن أسلافنا دائمًا يخرجون للأمة بين كل فينة وأخرى علمًا متجددًا وأسلوبًا متطورًا وعرضًا رائعًا، فقد عم نشاط هؤلاء العلماء -رحمهم الله- جميع ميادين الحياة العلمية فطوروا ما بدأه المتقدم وأوجدوا ما لم يكن عند غيرهم، ومن ذلك كتب الختم،فإن نشأتها بهذا المصطلح كان

---

(١) الانتهاض في ختم الشفا لعياض (/ ١٠).
(٢) عمدة القارئ والسامع في ختم الصحيح الجامع (٦) الحاشية.

متأخرًا، أما الفكرة فكانت متقدمة، فلم تكن فكرة كتب الختم وليدة مرحلة من المراحل بل مرت بعدة مراحل من التطور وتحت مسميات مختلفة، وكان لكل مرحلة سمتها وخصائصها فقد ظهرت هذه الفكرة مع كتب المداخل، ولهذا فإنه يجدر بنا أن نطل إطلالة يسيرة على هذه المراحل التي مر بها هذا الفن والنشأة التي نشأها.

١) **مرحلة كتب المداخل**: وقد كانت هذه المرحلة من معطيات العلماء المتقدمين، فقد ألف العلماء في هذا الفن وظهر على الساحة ما يعرف بكتب المداخل، وقد ختم فيها مؤلفوها بكتاب أو أكثر ليكون توطئة وتقدمة لما يختص بذلك الكتاب في فن أو علم من العلوم، وكان ممن استخدم هذه التسمية أهل الحديث، ولم يكن لهم الريادات في ذلك.

يقول الدكتور الأعظمي: «المدخل هو نوع من التصنيف ولا يختص بعلم الحديث، إلا أن المحدثين سبقوا إلى اختيار هذا الاسم وقصدهم التقدمة والتوطئة لما يختص بعلم الحديث»[(١)].

وفي كلام الدكتور الأعظمي -حفظه الله- المتقدم مخالفة لما ذكره في مقدمة تحقيقه في المدخل إلى السنن الكبرى فقد قال: «يبدو أن البيهقي استعار هذا الاسم من شيخه أبي عبد الله الحاكم الذي ألف كتابين باسم المدخل، أحدهما: المدخل إلى الصحيحين، والآخر المدخل إلى الإكليل، إلا أن تسمية الكتب بهذا الاسم كانت معروفة قبل الحاكم، وإليك بعض الكتب التي سميت بالمدخل في فنون شتى: المدخل في علوم النجوم، لجعفر بن محمد بن علي البلخي أبي معشر (١٧٢ - ٢٧٢هـ)...»[(٢)].

---

(١) معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد (٣٥٩).

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى (٢/ ١٠٣).

ويعتبر من أوائل من استخدم هذا الاسم من المحدثين الإمام أبو بكر الإسماعيلي، ت (٣٧١هـ). قال الدكتور ربيع مدخلي: «وقد شارك -أي الحاكم- في التسمية بالمدخل عدد من العلماء، فمنهم من سبقه إلى هذه التسمية كالإمام أبي بكر الإسماعيلي»[١] وقد ذكره ابن حجر -رحمه الله- في مقدمة الفتح[٢]، وقد ألف كذلك المدخل إلى كتاب الأكليل[٣]، وتبع الإمام الحاكم في ذلك تلميذه أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وقد أشار إليه في كتابه معرفة السنن والآثار، وأنه اثنا عشر جزءاً»[٤] ومدخلاً لمعرفة السنن والآثار، ومدخلاً لدلائل النبوة[٥] وقد ألف كثير من العلماء كل صاحب فن في فنه مدخلا، فنجد ابن مقسم محمد بن حسن، ت (٣٥٥هـ) ألف المدخل إلى علم الشعر، وفي القراءات ألف أبو عمرو يوسف القرطبي - ت (٤٦٢هـ) المدخل في القراءات، وفي الطب والحساب والنجوم والفقه»[٦].

---

(١) المدخل إلى الصحيح (٣٢).

(٢) مقدمة الفتح (١/ ٢٢).

(٣) المدخل (٣٠)، وقد طبع عام (١٣٥١هـ) في حلب.

(٤) معرفة السنن والآثار (٦٩)، وقد طبع طبعتين في مجلدين بتحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

(٥) طبع المدخل لكتاب دلائل النبوة ومعرفة أحوال الشريعة، مع الدلائل من (ص ٥، ٦٥)، دلائل النبوة المدخل إلى السنن الكبرى، الصناعة الحديثة في السنن الكبرى (٨٠).

(٦) أما مدخل معرفة السنن والآثار فقد أشار إليه الدكتور ربيع في المدخل إلى الصحيح، (٣٢)، ويظهر لي أنه المطبوع مع كتاب معرفة السنن والآثار، تحت عنوان: مقدمة المؤلف (من ٦١ إلى ١٣٠)، ولم يشر إليه الدكتور الأعظمي، ولا الدكتور نجم خلف في كتابه الصناعة الحديثة.

٢) **مرحلة المقدمات**: هذه المرحلة أوضح من مرحلة المداخل وألصق بكتب الختم، لأن محتواها ومنهجها يكاد يتطابق تمامًا مع كتب الختم في الطريقة من حيث الاهتمام بالمقدمة والاهتمام بالمترادفات، وأنها تهتم بكتاب بعينه، وتذكر القيمة العلمية للكتاب الذي عليه المقدمة وتعريف بالمؤلف، فجاءت كتب الختم امتداداً لتلك المقدمات، وتعتبر المقدمات امتدادًا لكتب المداخل.

وكتب المقدمات «هي ما يصنفه الشيخ أو يمليها برسم الشروع في إقراء كتاب من الكتب، أو تدريسه، فتكون بمثابة المقدمة أو المدخل لذلك الكتاب، ويتناول فيها المصنف ما يتناوله مؤلفو كتب الختم من ترجمة صاحب الكتاب المراد إقراؤه، أو الكلام على خصائص كتابه ومنهجه فيه وسوق أسانيده إليه، وعرض ما قيل في الثناء عليه نظماً ونثراً»[(١)].

وكتب المقدمات أشبه ما يكون في وقتنا الحاضر بمقدمة الرسائل الجامعية لتحقيق المخطوطات وكتب الأئمة، حيث تصير المقدمة للرسالة دراسة لهذا الكتاب بعد التعريف بمؤلفه.

وكانت بداية كتب المقدمات في القرن السادس على ما يظهر عند المحدثين، وكان ذلك على يدي الإمام الحافظ الكبير أبي طاهر السلفي، ت (٥٧٦هـ) - رحمه الله- حيث أملى مقدمة جليلة النفع كثيرة الفوائد عجيبة السبك على كتاب الخطابي ت (٣٨٨هـ) «معالم السنن»، وقد طبعت معه[(٢)]

قال أبو طاهر السلفي: «وكان ابتداء الشروع في الإلقاء على الأصحاب الفقهاء يومين: الخميس على ما ذكرته آنفاً، والاثنين في شهور سنة إحدى

---

(١) يراجع كشاف الظنون (٢/ ١٦٤١، ١٦٤٤).
(٢) الانتهاض (١١).

وخمسين وخمسمائة، ووقع الفراغ منه في أواخر ذي القعدة سنة إحدى وستين، فحمدت الله -تعالى- على أفضاله وإنعامه وإكمال الكتاب وإتمامه، وهو -تعالى- المسئول في نفعنا بالعلم وحمله وضبطه ونقله، وجعلنا من بررة أهله بسعة فضله وطوله، واخترت بعد استخارة الله -سبحانه- في هذا الأوان الشروع في إملاء ديوان آخر شرعي يصلح للفقهاء والأعيان، وينتفع به كذلك المتفقه فيما يكون بصدده من أوفى عدده..... فلم أر أحسن من شرح أبي سليمان الخطابي البستي لكتاب أبي داود»[1].

وقد ذكر طرفاً من منهجه في هذه المقدمة فقال: «وقد أردت أن أقدم ههنا أيضاً فصلاً في التنبيه على جلالة أبي داود وما صنفه، وفضل أبي سليمان وشرحه الذي ألفه، كما فعلت في مقدمة الاستذكار الكبير القدر[2][3].

علماً أنه قد عرف اسم المقدمات عند المتقدمين، فقد ألف بن أحمد البخاري ت (٢٦٤٥هـ) مقدمة أبي حفص البخاري»[4] ومحمد بن أحمد من أهل الحديث، رافق البخاري في الطلب، وكان ثقة إماماً[5]. إلا أن مقدمته لا يعلم في أي فن، كان حنفي المذهب.

٣) مرحلة كتب الختم: تعد مرحلة كتب الختم أزهى عصر لكتابة مناهج المؤلفين، لما تمتعت به من الدقة في استقراء الكتاب، والقدرة على عرض المنهج

---

(١) معالم السنن (٢/ ٣٥٧).
(٢) يوجد منه نسخة في مكتبة الأسد «الظاهرية» تحت مجموع (٧١) من لوحة (١١٦، ١٢٢).
(٣) معالم السنن (٢/ ٣٥٧).
(٤) كشف الظنون (٢/ ١٧٩٥).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٦١٨).

وسعة ذلك، وكثرة المشتغلين والمهتمين بها، وختم قراءة الكتب على مؤلفيها أو علماء العصر، وسماع ذلك من العلماء وحضور مجالس الختم.

يقول السيوطي، ت (٩١١هـ) في ترجمة شمس الدين الملتوتي والمولود سنة (٧٧٨هـ): «مع على التنوخي، والعراقي، والهيثمي مجلس الختم من البخاري، وأوله باب: كلم الله موسى تكليماً، وعلى ابن اشيخة، والبرهان الأبناسي، والغماري، والمراغي ختم البخاري، وأوله باب كلام الرب يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم»(١).

وقال ابن حميد، ت (١٢٩٥هـ): في ترجمة أحمد بن محمد الزركشي ت (٨٩٢هـ): «وسمع ختم البخاري على أم هانئ الهورانية»(٢).

وفي ترجمة محمد بن أحمد المعروف بابن الخطيب، ت (٨٩٩هـ) قال: «وسمع على الجزري في مسند أحمد ومن ذلك الختم وذلك سنة (٨٢٨هـ)»(٣).

وقال السخاوي في ترجمة أحمد على الشيشيني، ت (٩١٩هـ): «سمع علي ختم الدلائل للبيهقي مع تصنيفي في ترجمة مؤلفها»(٤).

وقال في ترجمة عبد القادر بن عبد اللطيف، ت (٧٩٨هـ): «وسمع على أبي الفتح المراغي صحيح البخاري... وعلى التقى بن فهد ختم مسند عبد»(٥).

---

(١) ختم جامع الترمذي (٣٣).
(٢) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (١/ ٢١٥).
(٣) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (٢/ ٨٦٣).
(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٢/ ١٠).
(٥) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٤/ ٤٢٠).

وذكر السيوطي في ترجمة هاجر بنت محمد بن الشرف أبي الفضل القدسي، ت (٨٧٤هـ): أنها سمعت ختم البخاري على كل من الأبناسي، والغماري، والصلاح الزفتاوي، وعلى الشرف بن الكويك»[١].

هذا ما يتعلق بسماع الختم، أما التأليف فيه وإظهار مصنفات تحمل هذا الاسم فقد كان له الحظوة والاهتمام عند العلماء، فألف عدد من علماء القرن التاسع فيه، منهم:

١- الحافظ الإمام شمس الدين الجزري من (٧٥١ - ٨٣٣هـ)، من أوائل من ألف تحت هذا المسمى، فألف «الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد»[٢] وكان ختمه في المسجد الحرام، يوم الخميس الحادي عشر من ربيع الأول سنة ثمان وعشرون وثمانمائة، وقال في مقدمته: «فلما منَّ الله -تعالى- وفتح علينا بالسبيل الأحمد، ويسر إسماع هذا المسند الشريف مسند الإمام أحمد، وقد ختمته بهذا الحرم الأشرف الأعظم الأمجد، رأيت أن أكتب خاتمة تحمد عند ختم هذا المسند، مشيراً إلى شيء مما رويناه في فضل جامعه، وذكر إسنادي إليه مسمعه وسامعه»[٣].

٢- محمد بن عبد الله المعرف بابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢هـ): وقد ألف أربعة كتب في الختم وهي:

١ - ختم البخاري المسمى «التنقيح في حديث التسبيح»[٤].

---

(١) ختم الفاء (٣٥)، ختم جامع الترمذي (٣٣).
(٢) وقد طبع بتحقيق الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- طبع مكتبة السنة.
(٣) المصعد الأحمد (١٨).
(٤) الضوء اللامع (٨/ ٨٨).

٢ - ختم صحيح مسلم[١].

٣ - مجلس في ختم السيرة لابن هشام[٢].

٤ - ختم الشفاء[٣].

٣- الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت (٩٠٢هـ) - رحمه الله-: يعتبر له الريادة في التصنيف في الختم، فقد حاز قصب السبق في ذلك، فقد ألف في هذا الفن ثلاثة عشر مصنفاً، تعد هذه المصنفات من أروع ما ألف في كتب الختم؛ فقد أبدع أيما إبداع.

يقول الشيخ العربي الدائز: «وقد ألف في هذا الفن ثلاثة عشر مصنفاً كلها بديعة الشكل ، بليغة السبك، مشرقة الديباجة، ولعمري إنها قدمته وإن كان تأخر فقد أبدع، وأتى بالعجب العجاب وأكثر، ولم يأل جهداً في ترتيب ختومه وتصنيفها، وتنقيتها وقراءتها، والتنويه بها في كتبه الأخر ومجالسه، حتى لقد غدا كأنه المبتكر لهذا الفن، وأصبح بنفسه يستحق الدراسة والبحث[٤].

وقال عبد اللطيف الجيلاني: «عني بتصنيف كتب الختم عناية كبرى لا نجدها عند غيره من المصنفين[٥].

وكتب الختم التي ألفها السخاوي -رحمه الله- قد تناولت كثيرًا من كتب السنة المشهورة، والسيرة النبوية»[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٨ / ٨٨).
(٢) ختم جامع الإمام الترمذي (٣٣).
(٣) الضوء اللامع (٨ / ٨٨).
(٤) ختم جامع الترمذي (٣٤).
(٥) الانتهاض في ختم الشفا لعياض (١٣).
(٦) بغية الراغب المتمني في ختم النسائي (١٣).

وقد ذكر -رحمه الله- الكتب التي صنفها في الختم في ترجمته في الضوء اللامع، وهي:

١) عمدة القارئ والسامع في ختم الصحيح الجامع.

٢) غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج.

٣) بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود.

٤) اللفظ النافع في ختم كتاب الترمذي الجامع.

٥) القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر.

٦) بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني[١].

٧) عجالة الضرورة والحاجة عند السنن لابن ماجة.

٨) القول المرتقي في ختم دلائل النبوي للبيهقي.

٩) الانتهاض في ختم الشفا لعياض.

١٠) الرياض في ختم الشفا لعياض.

١١) الإلمام في ختم السيرة النبوية لابن هشام.

١٢) رفع الإلباس في ختم السيرة لابن سيد الناس.

١٣) الجوهرة المزهرة في ختم التذكرة «للقرطبي»[٢]

---

(١) وقد حقق د. عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، دون ذكر، ابن السني، انظر العنوان الصحيح (٧٩، ٨٠).

(٢) الضوء اللامع (٨/ ١٤)، وقد طبع عدد منها.

٥. جلال الدين أحمد بن أحمد الكركي، ت (٩١٢هـ): ألف «تحفة السامع والقارئ يوم ختم صحيح البخاري»(١).

٦. قطب الدين القسطلاني، ت (٩٢٦هـ): ألف «تحفة السامع والقارئ في ختم صحيح البخاري»(٢).

٧. ابن طولون الشامي، ت (٩٥٣هـ): ألف «غاية الوفاء في ختم الشفاء»(٣).

٨. زين نجيم المصري الحنفي، ت (٩٧٠هـ): ألف «القول النافع في ختم صحيح البخاري الجامع»(٤).

هذي أهم وأبرز معالم الختم والتأليف في القرن التاسع والعاشر، والتي كانت هذه الجهود جذوة اقتباس لمن بعدها، أوقدت في حنايا تلك الحقبة الاهتمام الكبير، والذي كان له الأثر في الاهتمام بالتأليف في هذا الفن وعدم التوقف ومواصلة السير، ومن الذين اهتموا بذلك في القرن الحادي عشر وما بعده هم:

١) علي بن أحمد الخزرجي، ت (١٠٣٣هـ)(٥).

٢) محمد بن علي بن علان الصديق المكي، ت (١٠٥٧هـ) ألف:

---

(١) اتحاف القارئ بأعمال وجهود العلماء على صحيح البخاري (٣١١).

(٢) المعجم الشامل للتراث العربي الإسلامي الحديث وعلومه (١/ ٢٤١) هدية العارفين (٥/ ١٣٩)، كشف الظنون (١/ ٣٦٦).

(٣) كشف الطنون (٢/ ١١٩٤).

(٤) كشف الظنون (٢/ ١٣٦٦).

(٥) ختم جامع الترمي (٣٤)

١ - الوجه الصبيح في ختم الصحيح.

٢ - الابتهاج في ختم المنهاج[1].

٣) الإمام العلامة المحدث عبد الله بن سالم البصري، ت (١١٣٤هـ) -رحمه الله-: والإمام البصري قد اهتم بهذا العلم والتأليف فيه اهتمامًا بالغاً، ويدل على هذا الاهتمام كثرة الكتب التي ألفها في الختم، وقد اهتم بختم الكتب الستة فألف ختماً لكل واحد منها، وقد بلغت كتب الختم عنده سبعة كتب، وهي ما بين أيدينا:

١ - ختم صحيح الإمام البخاري.

٢ - ختم صحيح الإمام مسلم.

٣ - ختم سنن أبي داود.

٤ - ختم سنن الترمذي.

٥ - ختم سنن ابن ماجة.

٧ - ختم موطأ الإمام مالك[2].

٤) أبو الفضل محمد تاج الدين بن عبد المنعم القلعي، ت (١١٤٩هـ): قال القاضي عبد الله مرداد: «درس الكتب الأمهات الست، وكان إذا ختم كتاباً منها جمع رسالة في ختمه كعادات محدثي علماء مكة المكرمة وغيرهم من المتقدمين،

---

(١) هدية العارفين (٦/ ٢٨٣، ٢٨٤).

(٢) مكتبة الحرم المكي برقم (٣٨٠٨)، ميكروفيلم (٢٦٠، ٢٦٤)، والمكتبة المحمودية برقم (٢٦٠٠)، ختم الإمام أبي داود (٢٨)، وقد طبع عدد من هذه الختوم.

ولقد رتبت له رسالة في ختمه لكتاب صحيح مسلم ونقلتها»[١]. ومنها:

١ - منتخب الدراري في ختم صحيح البخاري.

٢ - ختم صحيح مسلم[٢].

٥) العلامة محمد مرتضى بن محمد الزبيدي، ت (١٢٠٥هـ). ألف:

١ - تحفة الودود في ختم سنن أبي داود[٣].

٢ - «الابتهاج بختم صحيح مسلم بن الحجاج»[٤].

٦) العلامة محمد بن على السنوسي، ت (١٢٧٦)[٥].

٧) الإمام محمد عبد الحي الكتاني، ت (١٣٨٢هـ)، له ختم على الترمذي[٦].

وهذه المرحلة تعد أكثر المراحل وأغناها بكتب الختم، فلم يقتصر ذلك على فن الحديث، بل تعداه إلى بقية العلوم.

قال العربي الدائز: « تتميز هذه المرحلة بانتشار فن الختم الواسع جداً، ولم يبق فن الختم حكراً على أمهات الحديث، بل جاوزها إلى مختصرات الفقه ومنظومات النحو، فكتب بعضهم ختماً لألفية ابن مالك، وكتب الشيخ حجي محمد زنيبر السلوى ختماً لمقدمة ابن آجروم، وكتب محمد بن حمدان ابن الحاج

(١) مختصر نشر النور والزهر (١/ ١١١).
(٢) الكتابان مخطوطتان بمكتبة الحرم المكي ضمن مجموع رقم (٣٨٠٨).
(٣) فهرس الفهارس (١/ ٥٣٩).
(٤) فهرس الفهارس (١/ ٢٨).
(٥) العلام (٧/ ٢٩٩)، فهرس الفهارس (١/ ٦٨).
(٦) فهرس الفهارس (١/ ٥٣٨).

السلمي ختماً لتلخيص المفتاح في البلاغة، ووضع غيرهم ختوماً لمختصر خليل كالشيخ محمد المهدي بن محمد بن حمدون، ت (١٢٩٠هـ)، والمهدي بن محمد الخضر الوزاني، ت (١٣٤٢هـ)[١].

هذه النماذج فقط تؤصل لنا تأليف كتب الختم، وأنها أصبحت سمة من سمات القرن التاسع وما بعده، وكثير من العلماء قد اهتموا بها تأليفاً وتدريساً وقراءة، وهذا النوع من الكتب كان له نفع وفائدة لطالب العلم والعالم؛ لأنه يعد مفتاحاً لذلك الكتاب المختوم له.

أهمية مجالس الختم:

أهتم العلماء والوزراء والعامة وطلبة العلم بمجالس الختم اهتماماً بالغاً، فالعالم الذي يختم كتاباً ما ويحضر ختمه كثير من جميع طبقات المجتمع يتأهب لذلك الختم تأهباً كبيراً ويستعد له تمام الاستعداد، ويظهر ذلك من إعداد العلماء لمقدمات الختم، فنجد العالم يكثر المترادفات ويستخدم المحسنات البديعية ويكثر من السجع، فالسخاوي -رحمه الله- يقول: «فإن أولى ما صرفت فيه نفائس الأوقات، وأغلى ما أنفقت فيه الكنوز المخبآت، وخص بمزيد العنايات، معرفة الأخبار النبويات والآثار المحمديات.....»[٢].

ويقول البصري: «فأولى ما صرفت العناية إليه، ووجب الاعتماد عليه، ما وقف الحائر به حسيراً ليرتد إلى كره بصيرته بصيراً، فيثني من أغصانه عنان عطفه، ويجني من أفنانه ثمار قطفه...»[٣] وأكمل المقدمة على هذا المنوال، أما

---

(١) ختم جامع الإمام الترمذي (٣٥).
(٢) بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود (٤٣).
(٣) ختم سنن الإمام أبي داود (٦٢).

مجالس الختم فإن السخاوي يصف بعض مجالس الختم باهتمام بالغ فيقول: «كان لبعض ختوم ذلك أوقات حافلة، وأما بالمدينة فختم في يوم الجمعة بالروضة النبوية البخاري، ومسند الشافعي، ودلائل النبوة، والقول البديع وغيرها، ولم يتخلف عنه كبير أحد، وأنشدت قصائد مبتكرة لغير واحد ذكرت في محلها، وخلع الخواجا الشمسي ابن الزمن على القراء والمادحين، جوزي خيراً ونرجو القبول والمغفرة»[1].

كانت مجالس الختم يبتهج فيها الحضور، وتقال فيها القصائد المبتكرة كما قال السخاوي، وهذا يدل على مكانة الختم، وتكثر فيها الأعطيات، وكان ذلك دأب الملوك في تلك الفترة.

يقول السخاوي في ترجمة أحمد بن عبد الرحيم بن محمود العيني: « سار على سيرة أكابر الملوك في الإنعام والمماليك، خصوصاً ماً سافر مع جدته خوند الكبرى أمير الحاج سنة ثمان وستين، فإنه فعل من المعروف والإحسان شيئاً كثيراً، وعقد عنده مجلس الحديث في الأشهر الثلاثة، فما تخلف كبير أحد عن حضور مجلسه ابتداء، ومخطوباً راغباً أو راهباً، وصار يعطيهم الصرر عن الختم والخلع وغير ذلك»[2].

إذاً كانت مجالس الختم أياماً مشهودة يحضرها عِليةُ القوم، وما يكون فيها من تكريم وابتهاج يدل على تلك الأهمية ومكانتها في نفوس الناس.

يقول النورستاني: « كانت مجالس الختم أياماً مشهودة يحضرها العلماء والوجهاء والأمراء، وكتاب الشيخ في هذه المناسبة أشبه ما يكون بمحاضرة

---

(١) رحلة العياشي (ماء الموائد) (٢/ ١٧٦).
(٢) الضوء اللامع (١/ ٢٨٨).

الشيخ الأخيرة، تتضمن الكلام حول صاحب الكتاب، ومنهجه في الكتاب، وما يتعلق بذلك»[١].

ويقول الشيخ الجيلاني: « وكثيراً ما تقرن مجالس الختم بتوزيع العطايا وإقامة المآدب، وإلقاء الشعراء قصائدهم في الإشادة بالشيخ وبيان فضله ونبوغه، بحيث صار مجلس الختم أشبه ما يكون بمناسبة أو احتفال رسمي يتوج فيه الشيخ وطلبته بعد فراغهم من قراءة كتاب من الكتب المهمة ودراسته»[٢].

فهذا الجو العلمي الرائع الذي يحمل في طياته أموراً عدة، ومن أهم هذه الأمور التجديد العلمي بإظهار هذا النوع وأسلوبه، مما يجعله يأخذ بعداً ثقافياً جديداً في حياة العلماء وطلبة العلم، وما يكتنفه من رعاية علمية من قبل الخاتم بالتهيئة العلمية الجيدة، وإظهار ما يختم عليه بذلك الختم بإظهار محاسنه ومحاسن وفضائل مؤلفه، وهذا لا شك فيه من نشر العلم وتحبيبه إلى الطلبة وشحذ الهمم، ثم حضور العلماء والوجهاء والأمراء وطلبة العلم يدل على أهمية تلك المجالس، مما يعطيها قيمة علمية ويجعلها مناسبة تحظي بكل التقدير والاهتمام في أرفع مقامات المجتمع، وبذلك تبرز أهمية مجالس الختم وما لها من قداسة علمية، ودعاية إعلامية، ورعاية اجتماعية وعلمية.

أهمية كتب الختم:

العلم تكمن أهميته في كثرة التأليف فيه واهتمام علية القوم به وبذل الجهد في تعلمه وتعليمه، والناظر في التأليف في الختم يجد كثرة المؤلفات واهتمام العلماء الكبار به، وقد سبق ذكر طرفٍ من ذلك، وقد حرص طلبة العلم على قراءة كتب

---

(١) ختم سنن الإمام أبي داود البصري (٤٠).
(٢) بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود (١١، ١٢)

الختم على أصحابها أو علماء عصرهم؛ وقد يقرأ كتاب الختم مع الكتاب الذي ختم به عليه؛ لأهمية الأول في تبيين منهج المؤلف ولتناوله كثيراً من قضاياه، مما يكون له من أثر على الطالب في معرفة تلك القضايا وتسهيل فهمها وحسن تصوره لمنهج الكتاب، ولهذا حرص الطلبة في قراءة كتب الختم على العلماء، يقول محمد بن عبيد الله بن حميد المجدي، ت(١٢٩٥هـ) في ترجمة أحمد بن زيد بن أبي بكر الصالحي، ت (٩٠٤هـ): «اشتغل قديماً على التقي بن قندس، والزين بن عبد الله، فسمع على الزين عمر بن فهد جميع (مسند الإمام أحمد، ثم المصعد الأحمد في ختم المسند، تأليف ابن الجزري، عقب ختم المسند يوم السبت ٢٢ جماد الأول سنة (٨٧٥هـ) بزيارة الندوة في المسجد الحرام»[1].

وكان قد وافقه في هذا الختم وشاركه فيه أخوه أبو بكر بن زيد بن أبي بكر الصالحي ت (٨٨٣هـ). ختم الصحيح للبخاري، وختم المسند للإمام أحمد، لما قرأه على الزين عمر بن محمد بن فهد في الحرم الشريف بإزاء باب الندوة ونظم سنده واتفق الختم يوم السبت ثاني وعشرين جماد الأول سنة (٨٧٥هـ)، وقال في قصيدة طويلة نظمها لهذه المناسبة:

وختمنا المسند يوم السبت ... في الحرم الشريف يا ذا الثبت
وكان ذاك في النهار غدوة ... قريب باب قد شهر بالندوة
ثاني وعشرين جماد الأول ... فالحمد لله على ما أولى
وذاك في تسع من الأعوام ... بعد ثمانمائة تمام
مذ طيبة النبي لها قد قدما ... صلى عليه ربنا وسلما

---

(١) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (١/ ١٣٩).

... ثم قرأ عليه «المصعد الأحمد في ختم مسند أحمد» تأليف الشمس ابن الجزري[1] بل يُسمع على المؤلف نفسه، ويهتم المؤلف بإسماعه لطلبة العلم لأهميته.

يقول محمد بن عبد الله بن حميد: في ترجمة محمد بن أحمد المعروف بابن الخطيب ت (٨٩٩هـ): «وسمع على الجزري في مسند أحمد» ومن ذلك الختم وذلك في سنة (٨٢٨)[2].

وقال السخاوي في ترجمة أحمد بن على بن أحمد الشيشيني، ت (٩١٩هـ): « سمع الحديث من جماعة ممن كان يسمع الوالد عليهم، بل سمع على ختم الدلائل للبيهقي مع تصنيفي في ترجمة مؤلفها وكتب من تصانيفي أشياء»[3].

أشهر الكتب والبلاد والعلماء بذلك:

إن كتاب الختم يكتسب أهمية بحسب الكتاب الذي هو ختم له، ولهذا نجد أن العلماء قديماً وحديثاً اهتموا بـ«صحيح البخاري» أكثر من غيره، ولا أدل على **ذلك** من كثرة شروحه قديماً والمستخرجات، واهتمام العلماء به قراءة وحفظاً وتدريساً وشرحاً وكتابة أختام له، فهو من خلال تعاملي مع هذا البحث أكثر الكتب أختاماً، ومن السير وأحوال المصطفى ﷺ كتاب «الشفاء»، ومن كتب السنن كتاب «سنن أبي داود»، ومن المسانيد «مسند أحمد».

أما أكثر البلاد اشتهاراً بتأليف علمائها لكتب الختم فهي بلاد الحجاز (مكة والمدينة) وبلاد المغرب، ومصر.

---

(١) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (١/ ٣٠٤ - ٣١٢).
(٢) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (٢/ ٨٦٣).
(٣) الضوء اللامع (٢/ ١٠).

أما العلماء فقد اشتهر منهم في التأليف في الختم السخاوي -رحمه الله- حتى كاد أن يكون هو المعروف به دون غيره، فقد ألف -رحمه الله- ثلاثة عشر كتاباً في الختم، ولم نجد هذا العدد لغيره وإن كان هناك -كما سلف- من جعل لكل كتاب قرأه كتاب ختم، لكننا لم نعثر على هذه الكتب، ثم يأتي بعد الشيخ عبد الله بن سالم البصري، وقد تأثر كثيراً في كتب ختمه بكتب السخاوي -رحم الله الجميع-.



الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة على من لا نبي بعد أما بعد:

أسأل الله حسن الخاتمة، وإن يختم لنا من كل أمر خيرًا، وأن يجعل لنا من أمرنا رشدًا، أما النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث فهي تكمن في:

١) تعدد معاني الختم في اللغة، وما في ذلك من سعة العربية وكثرة كلماتها وتعدد معانيها.

٢) أنه لم يرد عن الرسول ﷺ دعاءاً معيناً عند ختم القرآن، وأن المذيل بعض طبعات القرآن الكريم مبتدع، قد أحسن القائمون في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف في حذفه.

٣) الاجتماع عند ختم المصحف ورد عن بعض الصحابة، وقد صح عن أنس وبعض التابعين.

٤) سبق علماء الإسلام وغيرهم في القضايا التربوية التعليمية، وذلك يظهر من التأليف في ذلك، وكيف كان يختم مجلس العلم عنهم بالحكايات والنوادر والأشعار والدعاء.

٥) يستحسن أن يختم مجالس العلم بالدعاء تأسياً برسول الله - ﷺ - وسيراً على طريق السلف في ذلك.

٦) ظهور كتب المداخل والمقدمات، وأن ذلك كان مقدمة لظهور كتب الختم.

٧) تعد كتب الختم من كتب المناهج التي يعرف به منهج الكتاب المختوم.

٨) اهتمام العلماء من المتأخرين بكتب الختم تأليفاً وتدريساً وقراءة.

٩) الحظوة التي كان يلقاها مجالس الختم عند العلماء والأمراء وطلبة العلم من خلال حضور مجالس الختم وإسباغ العطايا، وإنشاد الأشعار المبتكرة فيه.

١٠) جزالة عبارة كتب الختم، وكثرة استخدام المحسنات الكلامية من سجع وغيره في مقدماتها.

١١) أن هذا النوع من التأليف يدل على تطور علماء الحديث وسبقهم غيرهم إلى هذا، وأنهم لم يركنوا إلى الجمود ومصادرة التجديد من الحياة العلمية.

١٢) كتاب صحيح البخاري -رحمه الله- كان أكثر الكتب أختاماً.

١٣) اشتهار السخاوي -رحمه الله- بكثرة التأليف في ذلك، تم تبعه البصري.

وصلى الله على سيد المرسلين، والحمد لله رب العالمين.



فهرس المراجع

١. آداب العالم والمتعلم. يحيي حسن مراج. دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).

٢. أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان..

٣. أدب الدنيا والدين للماوردي. تحقيق: مصطفى السقا، دار الباز، الطبعة الرابعة (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م).

٤. إتحاف القاري بأعمال وجهود العلماء على صحيح البخاري، لمحمد عرار. دار اليمامة، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).

٥. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن الخلائق، للنووي، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار البشائر، الطبعة الثانية (١٤١١هـ).

٦. الإعلام، لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة (١٩٧٩م).

٧. الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد. تحقيق: قحطان الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد (١٤٠٢هـ).

٨. الانتهاض في ختم الشفا، لعياض للسخاوي، تحقيق: عبد اللطيف الجيلاني، دار البشائر الإسلامية، المطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)

٩. التبيان في آداب حملة القرآن، للنووي. دار المعرفة.

١٠. الثقات، لابن أبي حاتم. الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ) دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند.

١١. الجامع لأحكام القرآن، لابن عبد الله بن أحمد القرطبي، الطبعة الثانية.

١٢. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للبغدادي. تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣).

١٣. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، لمحمد المجدي، تحقيق: بكر أبي زيد، و د. عبد الرحمن العثيمين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ)

١٤. السنن الكبري، للبيهقي. طبعة دار الفكر العربي، بيروت.

١٥. السنن الكبرى، للنسائي. تحقيق عبد الغفار سليمان البغدادي، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١١هـ/ ١٩٩١م)

١٦. الشفا، تعريف حقوق المصطفى. دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة (١٣٠٠هـ/ ١٩٧٩م).

١٧. ١٧.الصناعة الحديثة في السنن الكبرى. د. نجم عبد الرحمن خلف، در الوفاء.

١٨. العنوان الصحيح للكتاب، حاتم الشريف. دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ)

١٩. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. لمكي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

٢٠. المتحف في أحكام المصحف. د. صالح بن محمد الرشود. مؤسسة الريان، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).

٢١. المحكم المحيط الأعظم، لعلي بن إسماعيل سيده. تحقيق: إبراهيم الإبياري، الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م).

٢٢. المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي. تحقيق: أ.د. محمد ضياء الأعظمي، أضواء السلف، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ).

٢٣. المدخل إلى الصحيح، للحاكم. تحقيق: د. ربيع المدخلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

٢٤. المدخل لدراسة القرآن الكريم. د محمد محمد أبو شهبة، دار الجيل، بيروت، طبعة (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
٢٥. المستدرك على الصحيحين، للحاكم. دار الفكر، بيروت (١١٩٨هـ).
٢٦. المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، لابن الجزري. تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة السنة، طبعة (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).
٢٧. المعجم الشامل للتراث العربي، محمد عيسى الصوالحة، القاهرة (٢٠٠٣م)
٢٨. المعجم الكبير، للطبراني. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى (١٣١٩هـ) الدار العربية للطباعة، بغداد.
٢٩. المغني، لابن قدامة المقدسي. تحقيق: عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، دار هجر الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).
٣٠. المقدمة في علوم الحديث، لابن الصلاح. دار الحكمة. دمشق، طبعة عام (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م).
٣١. الموسوعة الفقهية. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الرابعة (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م).
٣٢. بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود، للسخاوي. تحقيق: عبد اللطيف الجيلاني، أضواء السلف، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).
٣٣. تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، لابن جماعة. نشر: محمد هاشم الندوي، دار الكتب العلمية.
٣٤. تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني. دراسة ومقابلة: د. محمد عوامه، الطبعة الثانية (١٤١١هـ) دار القلم، دمشق.
٣٥. تهذيب اللغة، للأزهري. الدار المصرية للتأليف والترجمة، تحقيق: عبد السلام سرحان، مطابع سجل العرب.

٣٦. تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير، للرفاعي. مكتبة المعرفة، الرياض طبعة (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).
٣٧. جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة السادسة (١٤٢٤هـ).
٣٨. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني. دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة (١٤٠٩هـ).
٣٩. ختم جامع الإمام الترمذي، للبصري، تحقيق: العربي الدائز، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م).
٤٠. ختم سنن الإمام أبي داود، للبصري. تحقيق: محمد النورستاني. أضواء السلف الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).
٤١. رحلة العياشي (ماء الموائد). اعتناء: محمد حجي، دار المغرب بالرباط، الطبعة الأولى، (١٣٩٧هـ).
٤٢. سنن أبي داود. تعليق: عزت عبيد الدعاس، ودعاء السيد، الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٣. سنن ابن ماجه. تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الفكر، بيروت.
٤٤. سنن الترمذي. اعتناء: أحمد شاكر، المكتبة التجارية بمكة المكرمة.
٤٥. سنن الدرامي. تحقيق: السيد عبد الله هاشم، الناشر: حديث أكاديمي، باكستان (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).
٤٦. سنن القراء ومناهج المجودين. د. عبد العزيز القارئ، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).
٤٧. سنن النسائي. دار الكتاب العربي، بيروت.
٤٨. سنن سعيد بن منصور. تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، دار الأصمعي، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).

٤٩. شرح السنة، للبغوي. تحقيق شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).
٥٠. شعب الإيمان، للبيهقي. تحقيق محمد سعيد، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٠هـ).
٥١. صحيح ابن حبان. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).
٥٢. صحيح البخاري مع فتح الباري. دار الفكر للطباعة والنشر، المكتبة السلفية.
٥٣. صحيح الترمذي، للشيخ محمد بن ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى، مكتبة التربية.
٥٤. صحيح مسلم. ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
٥٥. عمدة القارئ والسامع في ختم الصحيح الجامع، للسخاوي. تحقيق: على العمران، دار عالم الفوائد.
٥٦. عمل اليوم والليلة، لابن السنى. تحقيق: بشير محمد عبود، دار البيان، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).
٥٧. عمل اليوم والليلة، للنسائي. تحقيق: د.فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م).
٥٨. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني. دار الفكر، بيروته، عن الطبعة السلفية.
٥٩. فتح المغيث بشرح الحديث للسخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

٦٠. فضائل القرآن، لابن الضريس. تحقيق: غزوة بدير، دار الفكر، دمش، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ. ١٩٨٧م).
٦١. فضائل القرآن، للفريابي. تحقيق يوسف جبريل، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) مكتبة الرشد.
٦٢. فضائل القرآن، للنسائي. تحقيق: د. فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب (١٤٠٠هـ).
٦٣. فهرس الفهارس والإثبات، ومعجم والمشيخات والمسلسلات، للكتاني. عناية: إحسان عباس، طبعة دار الغرب، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ).
٦٤. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة.ر العلوم الحديثة، بيروت، لبنان.
٦٥. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
٦٦. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
٦٧. المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر. طبعة نادي الطائف الأدبي الأولى، عام (١٣٩٨هـ).
٦٨. مرويات دعاء ختم القرآن لبكر بن عبد الله أبو زيد. دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى عام (١٤٠٨هـ).
٦٩. مسند الإمام أحمد. دار صادر، بيروت.
٧٠. مسند الطيالسي. تحقيق: محمد التركي، دار هجر، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ/ ١٩٩٣م).

٧١. مصنف ابن أبي شيبة. الدار السلفية حامد بلدنك، الهند، الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

٧٢. مصنف عبد الرزاق. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

٧٣. معالم السنن للخطابي. المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

٧٤. معجم الطبراني الصغير. دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٣م).

٧٥. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٣م).

٧٦. معرفة السنن والآثار، للبيهقي. تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).

٧٧. موقف الرافضة من القرآن. تأليف: ماما دوكار أمبيري، مكتبة ابن تيمية.

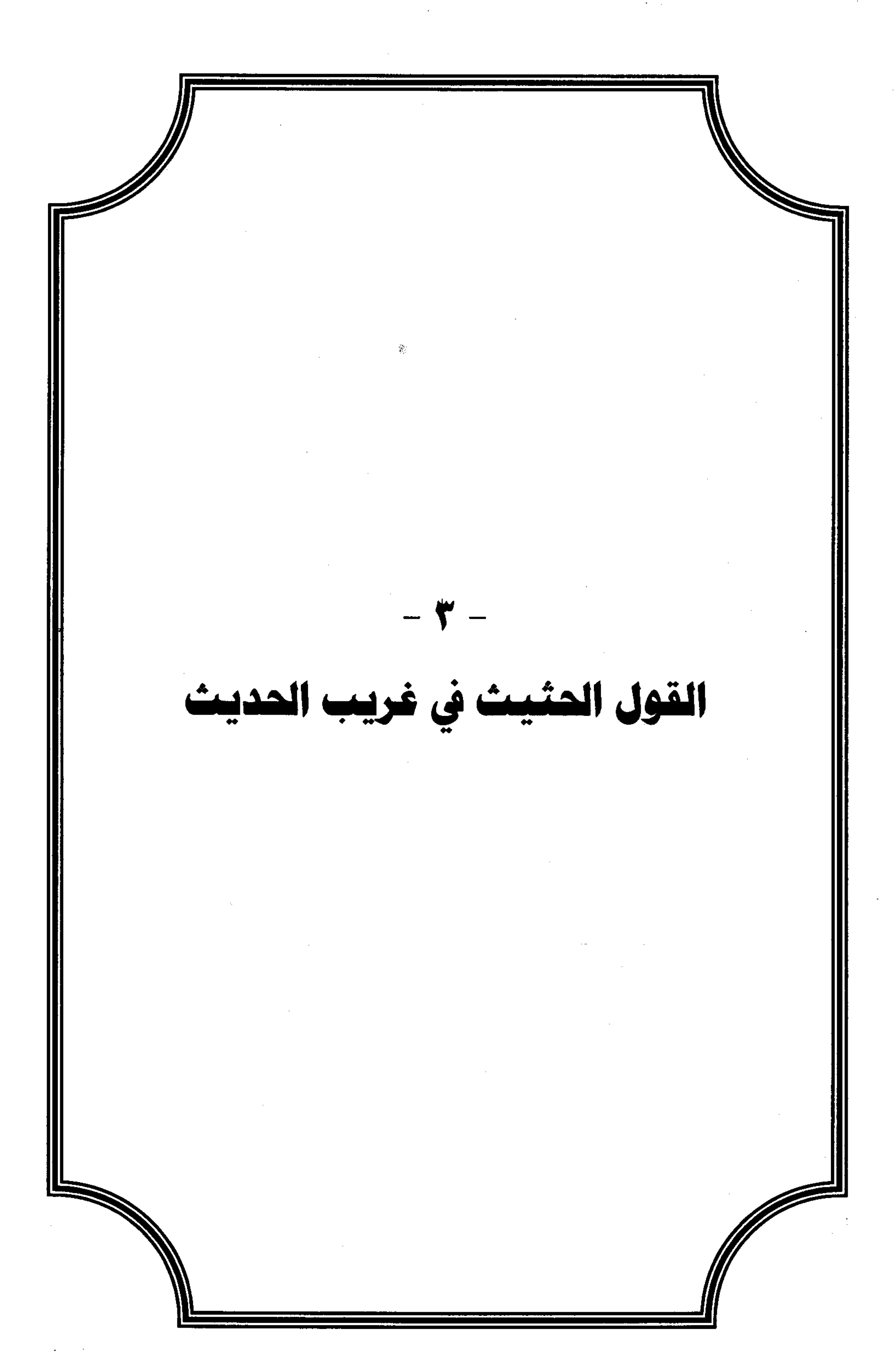
٧٨. المنهاج في شعب الإيمان للحليمي. تحقيق: حلمي فوده، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ) دار الفكر.

٧٩. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا. دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة



- ٣ -

القول الحثيث في غريب الحديث

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلال وجهه الكريم، وسلطانه القديم، حمداً يستوعب شكر فضله العميم، شكراً يبلغ ما بلغ الليل والنهار، ويبقى ما بقي وجهه العظيم وسلطانه القديم.

والحمد لله الذي وفق عباده المخلصين؛ للاعتناء بالسنن فأرشدهم إلى كل حق مبين.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله وصفيه وخليله، من خُص بالحوض المورود والشفاعة العظمى يوم العرض، ﷺ كل حين وزاده فضلاً وشرفاً.

ورضي الله عن الأئمة المجتهدين ومن سار على هديهم إلى يوم الدين، ومن أولى هذا الدين الاهتمام من الأئمة المتبعين لهديه ﷺ غير زائغين.

وبعد: فقد اهتم علماء الحديث واللغة بغريب الحديث اهتماماً كبيراً أبدعوا فيه أيما إبداع، فلم يترك متقدم لمتأخر شيئاً في معرفة الألفاظ الغريبة الواردة في السنة، لكنه في الآونة الأخيرة بدأ يظهر عدم الاعتناء بهذا العلم النبيل والذي يعد جزءًا من علم الحديث، مما دفعني لكتابة هذه الأسطر المتواضعة والتي أسأل الله أن ينفعني وقارئها بها وألا يحرمنا ثواب ذلك ولعلها أن تكون مفتاحاً من مفاتيح المعرفة لعلم غريب الحديث، علماً أنني سلكت الإيجاز في معظم مباحثه لما تقتضيه الحاجة، واكتفيت بأقوال العلماء أحياناً مع أن بعضها يحمل معنى القول الآخر لكنني أردت من ذلك أن يقوي بعضها بعضاً.

وقد سرت فيه على الخطة التالية:

الفصل الأول: مفهوم الغريب والتعريف به، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم الغريب في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: مفهوم الغرابة عند المحدثين.

الفصل الثاني: نشأة الغريب وأسباب وروده والتأليف فيه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نشأة الغريب.

المبحث الثاني: أسباب وروده والتأليف فيه.

الفصل الثالث: أهمية معرفة الغريب وأنواعه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أهمية معرفة غريب الحديث.

المبحث الثاني: أنواع الغريب.

الفصل الرابع: درجات تفسير الغريب وطرق التأليف فيه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: درجات تفسير الغريب.

المبحث الثاني: طرق التأليف فيه.

الخاتمة

الفهارس



الفصل الأول
مفهوم الغريب والتعريف به
المبحث الأول
مفهوم الغريب في اللغة والاصطلاح

مفهوم الغريب في اللغة:

هو مركب من كلمتين «غريب»، و«حديث»، وحري بنا أن نعرف كل كلمة بمفردها وإن كان الأساس في ذلك كلمة «غريب»، وقد ورد معناها في معاجم اللغة بمعنى إذا أغرب الرجل عن الوطن أو جاء بأمر غريب، وتطلق كذلك على الغامض من الكلام وما طرأ على اللفظ والمعنى من حداثة وجدة.

قال الخليل ت(١٧٥هـ): «الغربة: الاغتراب من الوطن، وغرب فلان عنا يغربَ غريباً -أي تنحى- وأغربته غربته -أي نحيته- ... والغريب: الغامض من الكلام، غَرُبت الكلمة غَرابة وصاحبه مغرب... والشّعرة الغريبة وجمعها غُرُب حَدَث في الرأس لم يكن قبل»[(١)].

وقال بن دريد ت (٣٢١هـ): «غرَّب الرجل إذا بعد، ومنه قولهم أغرب عني -أي أبعد- ويقال: هل من مغربة خبر؟ -أي هل من خبر جاء من بعد؟- وأحسب أن اشتقاقه الغريب من هذا»[(٢)]

وقال أبو منصور الأزهري ت (٣٧٠هـ): «يقال غَرَبَ عنا يغرُب غَرباً، وقد أغربته إذا نحيته ... والغريب من الكلام العُقْمِيّ[(٣)] الغامض»[(٤)].

---

(١) كتاب العين (٤/ ٤١٠-٤١١).

(٢) جمهرة اللغة (١/ ٢٦٨).

(٣) العقمي غريب الغريب .. وهو غامض الكلام الذي لا يعرفه الناس. لسان العرب (١٥/ ٣٠٨).

(٤) تهذيب اللغة (٨/ ١١٢-١١٧).

قال الأصمعي: «أغرب الرجل إغراباً إذا جاء بأمر غريب .. عمرو عن أبيه: رجل غريب وغريبي وشطيب وطارئ وأتاري بمعنى التي أغربت في البلاد ونأت ولم تحسنْ ولم تر .. والغريب من الكلام العُقْمِيّ الغامض»[1]

وقال الجوهري ت (حدود ٤٠٠هـ): «الغَربة: الاغتراب، تقول منه: تغرب واغترب بمعنى، فهو غريب ... وأغرب الرجل جاء بشيء غريب، وأغرب الرجل: صار غريباً ... وغرب -أي بعد-»[2]

وقال بن سيده ت (٤٥٨هـ): «رجل غُرُب وغريب بعيد عن وطنه والجمع غرباء والأنثى غَريبة، واغترب الرجل: نكح في الغرائب ... وقدح غريب: ليس من الشجر التي سائر القداح منها، ورجل غريب ليس من القوم، والغريب الغامض من الكلام، وكلمة غريبة وقد غَرُبت، وهو من ذلك»[3]

وقال الزمخشري ت (٥٣٨هـ): «تكلم فأغرب إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره، ويقال: فلان يُغْرِبْ كلامه ويغرب فيه، وغرب كلامه وقد غربت هذه الكلمة -أي غمضت- فهي غريبة، ومنه مصنف الغريب»[4]

وقال القاضي عياض ت (٥٤٤هـ): «غرب الرجل إذا بعد ... وأغرب الرجل أتى بغريب من قول أو فعل ... وقال أبو زيد: فيفتح الراء إذا رمى شيئاً فأصاب غيره، وبسكونها إذا أتى السهم من حيث لا أدري، وقال الكسائي والأصمعي: إنما هو سهم غرَب بفتح الراء -أي الذي لا يعرف راميه-»[5]

---

(١) المصدر السابق

(٢) الصحاح (١/ ١٦١-١٩٣).

(٣) المحكم ٥/ ٢٩٩).

(٤) أساس البلاغة (٦٧٣)

(٥) مشارق الأنوار (٢/ ١٣٠).

وقال الصنعاني ت (٦٥٠هـ): «عنقاء مغرب ... وهي التي أغربت في البلاد ونأت ولم تحس ولم تر ... والغريب من الكلام العقمي الغامض»[(١)].

وقال ابن منظور ت (٧١١هـ): «الغرب: الذهاب والتنحي عن الناس ... وغرب -أي بعد-، ويقال: أغرب عني -أي تباعد- ... التغريب البعد .. وغريب: بعيد عن وطنه. والغريب من الكلام وكلمة غريبة، وقد غُربت وهو كذلك»[(٢)].

وقال الفيومي ت (٧٧٠هـ): «غربت الشمس تغرب غروبًا: بعدت وتوارت في مغيبها، وغرُب الشخص بالضم غرابة: بعد عن وطنه فهو غريب، فعيل بمعنى فاعل .. وكلام غريب: بعيد من الفهم»[(٣)].

ونستخلص مما ذكر أن مفهوم الغريب في اللغة يدور معناه حول: البعد، والتنحي، والغموض في الكلام.

مفهوم الغريب في الاصطلاح:

اهتم علماء الحديث بمفهوم الغريب في الاصطلاح.

فقال الخطابي ت (٣٨٨هـ): «الغريب من الكلام: إنما هو الغامض البعيد من الفهم كالغريب من الناس... والوجه الآخر: أن يراد به كلام من بعدت به

---

(١) التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ٢٦٦-٢٢٧).
(٢) لسان العرب (١/ ٦٤٠).
(٣) المصباح المنير (٦٠٧).

الدار ونأى به المحل من شواذ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها، وإنما هي كلام القوم وبيانهم»[١]

قال ابن الصلاح ت (٦٤٢هـ): «وهو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها»[٢] ونحوه ذكر النووي[٣]

وقال السخاوي ت (٩٠٢هـ): «هو ما يخفى معناه من المتون لقلة استعماله ودورانه، بحيث يبعد فهمه ولا يظهر إلا بالتفتيش من كتب اللغة»[٤]

وقال ابن الجزري:

«ولغة الحديث والغريبا — فاعرف لتدعي عالمًا أريبًا

وهو كالأسماء منه فرد ومؤتلف — متفق متفرق ومختلف»[٥]

وقال السخاوي: «والغريب منه هو كالأسماء المفردة ومنه ما هو كالمؤتلف والمختلف، كأن تأتي كلمة لمعنى ومصحفها لمعنى آخر، فيأتلفا في الخط ويختلفا في المنطق، ومنه ما هو كالمتفق والمفترق، بأن تأتي الكلمة بمعنيين فأكثر»[٦]

وقال في فتح المغيث: «وابن الجزري في الهداية التي شرحتها، وأشار إلى أنه كالأسماء منه ما هو فرد كالجعظري اللفظ الغليظ، ومنه ما هو كالمؤتلف

---

(١) غريب الحديث (٧٠-٧٢).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (١٣٧).
(٣) إرشاد طلاب الحقائق (٢٨١)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير (٨٧).
(٤) فتح المغيث (٣/ ٤٥).
(٥) الغاية في شرح الهداية (٢/ ٥٠٧-٥٠٨).
(٦) المصدر السابق (٢/ ٥٠٨).

والمختلف، كأن تأتي كلمة لمعنى ومصحفها لمعنى آخر، فيأتلفا في الخط ويختلفا في النطق..»[(١)].

وقال الدكتور صبحي الصالح: «علم غريب الحديث يبحث عن بيان ما خفي على كثير من الناس معرفته من حديث رسول الله ﷺ»[(٢)].

وقال الدكتور الأعظمي: «يقصد به المحدثون: تفسير الكلمات الغريبة الواقعة في الحديث»[(٣)].

وقال الدكتور محمد الصباغ: «هو الألفاظ التي تحتاج إلى شرح وتفسير»[(٤)].

وقال الدكتور محمد أبو شهبة: «ما وقع في متون الأحاديث من ألفاظ غامضة بعيدة من الفهم لقلة استعمالها، أو لكونها من كلام العرب الضاربين في البداوة البعيدين عن المدن والأمصار»[(٥)]

ومما سبق يتضح لنا أن غريب الحديث: «هو ما وقع في الحديث من لفظ أو أكثر أبهم معناه لندرة استعماله أو لتعدد مترادفاته، أو لكونه لهجة من لهجات العرب غير المعروفة لمن أبهم عليه، أو لغة قد اندثرت»

---

(١) فتح المغيث (٣/ ٤٥).

(٢) علوم الحديث ومصطلحه (١١٢).

(٣) معجم مصطلحات الحديث (٨٩).

(٤) الحديث النبوي (١٩٧).

(٥) الوسيط في علوم مصطلح الحديث (١٤٣).

المبحث الثاني
مفهوم الغرابة عند المحدثين

الغرابة عند المحدثين لها معان وأشكال ومفاهيم عدة، لكل مفهوم دلالته الخاصة به، ومعناه الذي يحمله، وشكله الذي يستقل به؛ ولهذا فإن الغرابة تنقسم إلى أقسام، كل قسم يخدم قضية من قضايا الحديث له دلالته التي تخص ذلك القسم ومنها:

القسم الأول: مفهوم الغريب:

الغرابة ضد الشهرة، وهذه الغرابة تارة ترجع إلى المتن، وتارة إلى السند، والغالب في هذا المفهوم من الغرابة الضعف.

قال الإمام أحمد ت (٢٤١هـ): «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء»[1]

وقال ابن دقيق العيد ت (٧٠٢هـ): «الغريب: وهو تارة ترجع غرابته إلى اللفظ، وتارة ترجع إلى الإسناد، ثم تارة يكون غريباً مطلقاً، بأن ينفرد راو بإسناد كله، وتارة غريباً عن شخص معين، ويكون معروفاً عن غيره»[2]

وقال الذهبي ت (٧٤٨هـ): «والغريب صادق على ما صح وعلى ما لم يصح، والتفرد يكون لما انفرد به الراوي إسناداً أو متناً، ويكون تفرده به عن شيخ معين»[3]

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٠٨).
(٢) الاقتراح (٢١٣).
(٣) الموقظة (٤٣).

وقال التهانوي: «والغريب إما صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح إن كان المتفرد به ثقة، أو غير صحيح وهو الغالب»(١)

وما كانت هذه صفته فقد عده العلماء شر أنواع الحديث، مما دفع العلماء والمهتمون بالحديث الحرص على سلامة المروي مما يشوب صحته أو يكدر سلامة نزعه، برواية الثقات العدول واشتهاره بذلك، وسلامته من الغرابة في المتن والسند بروايته عن المشاهير.

قال أبو داود ت (٢٧٥هـ): «والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهو عند كل من كتب شيئاً من الأحاديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير فإنه لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواته مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم»(٢)

لذلك تجنب العلماء الرواية التي تكتنفها الغرابة، وعدوها شراً، واعتمدوا على رواية المشاهير.

قال الإمام مالك ت(١٧٩هـ): «شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس»(٣)

وليس كل حديث غريب شراً بل قيد العلماء الغريب الذي لا يعمل به ولا يعتمد عليه بأنه شر دون غيره.

قال الإمام أحمد: «شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها»(٤).

---

(١) قواعد علوم الحديث (٣٣).
(٢) رسالة أبي داود لأهل مكة (٢٩)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤١٢).
(٣) أدب الإملاء والاستملاء (٥٨).
(٤) شرح علل الترمذي (١/ ٤٠٨).

لأن من الغرائب ما يكون صحيحاً، رواه الثقات، ويحتج به ولكنه قليل، وإن كان بعض العلماء كانوا يظنون أن جميع الغرائب خير، وكان هذا التوقع يخضع لرؤية، لكن بعد البحث وجد غير ذلك.

قال عبد الرزاق الصنعاني ت (٢١١هـ): «كنا نرى أن غريب الحديث خير فإذا هو شر»[١]

ولهذا فإن الحديث الغريب مذموم، والمشهور ممدوح لمعرفة مخرجه واشتهاره بذلك بعكس الغريب.

قال ابن رجب الحنبلي ت (٧٩٥هـ): «وأما الحديث الغريب فهو ضد المشهور، وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث ويذمون الغريب منه في الجملة، ومنه قول ابن المبارك: «العلم هو الذي يجيئك من هاهنا ومن هاهنا» يعني المشهور»[٢]

ومن روى الغرائب واتبعها فإنه لا يؤمن عليه أن يقع في الكذب، بل وروايته للغرائب لا تسقط عدالته.

قال أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ت (٢٥٢هـ): «من اتبع غرائب الحديث كذب، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب الدين بالكلام تزندق»[٣]

وعند ابن رجب: «من طلب الغرائب كذب»[٤]

---

(١) أدب الإملاء والاستملاء (٥٩).
(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٤٠٦).
(٣) الكفاية (١٤٢).
(٤) شرح علل الترمذي (١/ ٤٧٠).

وقال الإمام أحمد: «إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون (هذا) حديث غريب، أو فائدة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناد»(١)

وقال أبو نعيم ت (٢١٨هـ): «كان عندنا رجل يصلي كل يوم خمسمائة مرة سقط في الغرائب»(٢)

وقال زهير بن معاوية ت (١٧٤هـ) والعيسى بن يونس ت (١٨٧هـ): «ينبغي للرجل أن يتوقى رواية غريب الحديث، فإني أعرف رجلاً يصلى في اليوم مائتي ركعة، ما أفسده عند الناس إلا روايته غريب الحديث»(٣)

وهذا النوع من الحديث كان يتقيه المتقدمون ويحذرون من روايته؛ لقوة الوازع الديني وعدم السعي إلى الشهرة وحب التعالم؛ ولهذا ندر عندهم، ولكنه فشا وكثر عند المتأخرين لحب الإغراب، والظهور بالإتيان بالجديد لحب الاشتهار، وهذا ما جعلهم يجمعون الغث والسمين، والصحيح والسقيم، ويكون ذلك كله بعيداً عن أحاديث المشاهير.

قال ابن الأثير ت (٤٦٣هـ): «واعلم -رحمك الله- أن طلب العلم في زماننا هذا وفي بلدنا قد حاد أهله عن طريق سلفهم، وسلكوا في ذلك ما لم يعرفه أئمتهم، وابتدعوا في ذلك ما بان به جهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم.

---

(١) الكفاية (١٤٢).
(٢) المصدر السابق (١٤٢).
(٣) الكفاية (١٤٢).

فطائفة منهم تروي الحديث وتسمعه قد رضيت بالدءوب في جميع ما لا تفهم، وقنعت بالجهل في حمل ما لا تعلم، فجمعوا الغث والسمين، والصحيح والسقيم، والحق والكذب في كتاب واحد، وربما في ورقة واحدة، ويدينون بالشيء وضده، ولا يعرفون ما في ذلك عليهم، قد شغلوا أنفسهم بالاستكثار عن التدبر والاعتبار، فألسنتهم تروي العلم، وقلوبهم قد خلت من الفهم، غاية أحدهم معرفة الكتب الغريبة والاسم الغريب والحديث المنكر ...»[1]

وقال الخطيب البغدادي ت (٤٦٣هـ): «وأكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب على إرادتهم كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع في السهو والخطأ في روايات المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابت مصدوفاً عنه مطرحاً، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين والأعلام من أسلافنا الماضين»[2]

وقال ابن رجب الحنبلي -تعليقاً على كلام الخطيب-: «وهذا الذي ذكره الخطيب حق، ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتمد الأصول الصحاح كالكتب الستة ونحوها، يعني بالأجزاء الغريبة وبمثل «مسند البزار» و«معاجم الطبراني» و«أفراد الدارقطني»، وهي مجمع الغرائب»[3]

---

(١) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله (٢/ ٢٠٧، ٢٠٨).

(٢) الكفاية (١٤٣).

(٣) شرح علل الترمذي (١/ ٤٠٩).

وهذا الصنيع منهم يدل على قلة فقههم، ومجانبتهم سبيل من سلف ممن فقه أهمية الرواية ومعرفة ما يعول عليه من الحديث لينقل إلى الأمة ليستمدوا منه منهج حياتهم.

قال الإمام أحمد: «تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب، ما أقل الفقه فيهم!»[(١)]

وهذا القسم ترجع الغرابة منه إلى الانفراد من قبل الرواة.

قال السخاوي ت (٩٠٢هـ): «وهو خلاف الغريب الماضي، فذاك يرجع إلى الانفراد من جهة الراوي، وأما ها هنا، فهو ما يخفى معناه من المتون لقلة استعماله ودونه بحيث يكون بعيدًا فهمه ...»[(٢)]

وهذا القسم جعله ابن الصلاح ت (٦٤٢هـ) نوعاً مستقلاً فقال: «النوع الحادي والثلاثين «معرفة الغريب» ثم أتبعه بالنوع الثاني والثلاثون «معرفة غريب الحديث»»[(٣)]

وهذا النوع من الحديث قد يطلق عليه الحسن.

قال أبو عبد الله محمد الزركشي ت (٧٩٤هـ): «قد يطلق الحسن على الغريب والمنكر»[(٤)]

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٤٠٨).
(٢) فتح المغيث (٣/ ٤٥).
(٣) المقدمة (١٣٧).
(٤) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٤٠٨).

وروى ابن السمعاني، عن ابن عون، عن ابن إبراهيم النخعي أنه قال: «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن ما عنده.

قال: عنى النخعي بالأحسن: الغريب غير المألوف، مستحسن أكثر من المشهور المعروف. قال: وأصحاب الحديث: يعبرون عن المناكير بهذه العبارة»[(١)]

وقال شعبة بن الحجاج ت(١٦٠هـ) في جواب سؤال: «وقيل له: ما لك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟! قال: من حسنه فررت»[(٢)]

ومع أن هذا النوع مذموم في عمومه فقد اهتم به العلماء تأليفًا تحت مسمى الأفراد والغرائب، ومن هذه المؤلفات: المنفردات والوحدان، المفردات والوحدان، من ليس له إلا راوٍ واحد، والوحدان: الأفراد.

وقد طبع باسم «المنفردات والوحدان» في حيدر آباد الدكن.

وألف أبو بكر عبد الله سليمان بن الأشعث ت(٣١٦هـ) «الأفراد».

قال الكتاني ت (١٣٤٥هـ): «صنف أبو داود السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلد كحديث طلق بن علي في «مس الذكر» وقال: إنه تفرد به أهل اليمامة»[(٣)].

وألف ابن رزيق أحمد بن عبد الله الدلال ت(٣٩١هـ)[(٤)] «الأفراد والغرائب».

---

(١) آداب الإملاء والاستملاء (٥٩).

(٢) جامع أخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٠١).

(٣) الرسالة المستطرفة (٨٥).

(٤) تاريخ التراث العربي (١/ ١/ ٣٣٤) يوجد له صورة في الجامعة الإسلامية.

وألف خلف الواسطي ت(٤٠١هـ) «الأفراد والغرائب المخرجة من أصول أبي الحسن البغدادي».

وألف ابن شاذان الحسن بن أحمد ت(٤٢٥هـ)[١] «الأفراد».

وألف محمد بن طاهر المقدسي ت(٥٠٧هـ) «الأفراد» وقد حققه محمد نور المراغي، رسالة دكتوراة عام (١٤٢٠هـ)[٢].

وألف كذلك أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ، للإمام الدارقطني، وقد حققه محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، دار الكتب العلمية بيروت.

وألف عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ت(٦٠٠هـ) «أفراد مسلم»[٣].

وألف أبو حفص بن شاهين ت(٣٨٥هـ) «الأفراد»[٤].

القسم الثاني: إطلاقات الغريب في الحديث:

الغريب والغرابة في الحديث تحمل عدة معان، ولها إطلاقات لكل منها مفهوم يستقل به لجانب معين ويشترك مع غيره في جانب آخر، وهذه الإطلاقات يعد استخدامها وورودها في الحديث أقدم من غيره استخداماً لها ولمفهومها الأوسع في الغربة، ومفهومها الأشمل.

---

(١) تاريخ التراث العربي (١/ ١/ ٤٧٥).

(٢) نشرة أخبار التراث (٢/ ١١).

(٣) يوجد منه نسخة في الجامعة الإسلامية برقم (١٥٣٦) في (١٤) ورقة.

(٤) مقدمة تاريخ أسماء الثقات (٢١).

قال الدكتور الشرقاوي: «ولا يخفى أن ما ورد في متون الحديث والأثر حول مفهوم «الغرابة» يعد من أسبق ما ورد في هذا الباب وأوثقه»[١].

وعند النظر في استعمالات الغرابة في الحديث النبوي تخلص إلى أن لها معاني ودلالات يحمل كل منها معنى لهذه الدلالات.

١ - غرابة الدين في أوساط المجتمعات:

غرابة الدين: قلة الأتباع له وضعف النصرة وكثرة مغريات المخالفين والملهيات والفتن، مما يكون سبباً من أسباب قلة الصالحين وكثرة المخالفين الذين يكون لمخالفاتهم رواج وقبول وأتباع تؤدي إلى أن ما يحمله الصالحون من حق غريب وأنهم غرباء.

وقد أشار رسول الله ﷺ إلى هذا النوع من الغرابة أنها لن تقوم الساعة حتى يكون المعروف منكراً والمنكر معروفاً.

قال حذيفة رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تعرض الفتن ... لا يعرف معروفاً، ولا ينكر منكراً إلا ما أُشرب من هواه»[٢].

وهذا يدل على انتكاس المفاهيم وارتكاس التصورات، واستفحال المنكرات، وانحسار الحق في طائفة من الناس يكونون غرباء بين هذا الخضم الهائل من أهل هذه المنكرات التي أصبحت مستساغة في أوساط المجتمعات، ماجة للحق إلا من رحم ربك، وعندئذ تكون غربة الإسلام الثانية.

---

(١) معجم غريب الحديث والأثر (٩).

(٢) مسلم (١/ ١٢٨ رقم ٢٣١/ ١٤٤، أحمد (٢/ ١١٦، ٢١٠).

وهذا النوع من الغربة يعد من أشد أنواع الغربة؛ لما فيه من آثار نفسية، واستخفاف بأمر الدين من قبل بعض أبنائه.

قال د/ سلمان العودة: «هي غربة أهل السنة الصابرين عليها، المنتسبين إليها البرآء مما عداها في أهل الإسلام»، وغربة هؤلاء بين المسلمين قد تكون في كثير من الأحيان أشد من غربة المسلمين بين سائر الأديان، وكلما ازداد تمسك هذا الغريب بالسنة -علماً وعملاً- ازدادت غربته وقل مشاكلوه وكثر مخالفوه، فهو مسافر في طريق طويل ذي مراحل ومعه أصحاب، كلما قطع مرحلة انقطع بعضهم حتى لا يكاد يواصل السير معه إلا القليل.

وقد كانوا إذا عدوا قليلاً فقد صاروا أقل من القليل

ويجد هذا الغريب كرب الغربة، وبالأوارها وشدتها على النفس حين يكون المنابذون له المسفهون لرأيه هم من إخوانه في الدين!

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على المرء من وقع الحسام المهند

«فالمسلم لا يعجب أن يحاربه الكفار، ويضعوا العقبات والأشواك في سبيله بل العجب لو لم يفعلوا ذلك»[1] ولهذا كان أجر الغرباء عند الله جزيلاً، ومكانتهم عالية رفيعة.

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ غريباً فطوبى للغرباء»[2]

---

(١) الغرباء الأولون (٥٠،٥١).

(٢) مسلم (١/ ٣٠) رقم (٢٣٢/ ١٤٥).

قال القاضي عياض ت (٥٤٤هـ) -تعليقاً على هذا الحديث-: «وظاهر الحديث العموم أن الإسلام بدأ في آحاد الناس وقلته ثم انتشر وظهر، ثم يلحقه النقص والاختلاف حتى يبقى -أيضاً- إلا في آحاد وقلة غريباً كما بدأ»[(١)]

وأهل هذه الغربة هم أهل السنة.

قال سفيان الثوري ت (١٦١هـ): «استوصوا بأهل السنة خيراً فإنهم الغرباء»[(٢)]

وقال: «إذا بلغك عن رجل بالمشرق صاحب سنة وآخر بالمغرب، فابعث إليهما السلام وادع لهما، ما أقل أهل السنة والجماعة!»[(٣)].

وقال أبو بكر بن عياش ت (١٩٤هـ): «السنة في الإسلام أعز من الإسلام في سائر الأديان»[(٤)]

وهذه الغربة تؤثر على امتداد وانتشار الدين في أوساط المجتمعات، بسبب مهاجمة المجتمع لأهلها، ومنابذتهم العداء وتسليط اللسان والسنان عليهم ظلماً وبهتاناً.

عن عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ ذات يوم ونحن عنده: «طوبى للغرباء، فقيل: من الغرباء يا رسول الله؟ قال: أناس صالحون في أناس سوء كثير، من يعصهم أكثر ممن يطيعهم»[(٥)]

---

(١) إكمال المعلم (١/ ٤٥٦).
(٢) شرح أصول الاعتقاد اللالكائي (١/ ٦٤)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٧٣).
(٣) شرح أصول الاعتقاد (١/ ٦٤).
(٤) المصدر السابق (١/ ٦٦).
(٥) الإمام أحمد (٢/ ١٧٧).

مما يكون له الأثر العميق في انحسارهم عن كثير من البلاد التي وصل إليها المد الإسلامي، ويجعلهم بإيمانهم بارزين في المدينة.

عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: «إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية إلى جحرها»(١)

وعن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد بن ملحمة، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «إن الدين ليأرز إلى الحجاز كما تأرز الحية إلى حجرها، وليعقلن الدين من الحجاز معقل الأودية من رأس الجبل، إن الدين بدأ غريباً ويرجع غريباً، فطوبى للغرباء ...»(٢)

وفي هذه الأحاديث تظهر روعة التصوير النبوي لانحسار الإسلام بهذه الصور الفنية ذات البلاغة العالية والفصاحة الجزلة، التي يصور من خلالها انحسار الإسلام بين المسجدين، بالحية عندما تنضم وتجتمع بعضها إلى بعض في جحرها»

قال أبو عبيد: «أي ينضم ويجتمع بعضه إلى بعض كما تنضم الحية في جحرها»(٣)

وقال ابن الأثير: «أي ينضم إليها ويجتمع بعض إلى بعض فيها»(٤)

والغربة جاءت هنا بمعنى الاغتراب المعنوي.

---

(١) مسلم (١/ ١٣١) رقم (٢٣٢/ ١٤٦).

(٢) الترمذي (٥/ ١٨) رقم (٢٦٣٠) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) إكمال المعلم (١/ ٤٥٧).

(٤) النهاية في غريب الحديث (١/ ٣٧).

قال الشيخ د/ سلمان العودة: «وجاءت بمعنى الاغتراب المعنوي، وهو أن يكون المرء على حال من الاستقامة ولزوم الجادة ومجانبة الفتن والأهواء وملازمة السمت الذي كان عليه الصدر الأول مع قلة النصير المعين والموافق وكثرة المنابذ والمخذل والمخالف، فيسمي صاحب هذه الحال «غريباً» ذهاباً إلى المعنى العام الذي أشير إليه قبل وهو عدم موافقته لمن حوله؛ إذ له شأن ولهم شأن، وهو في واد وهم في واد، وهذا المعنى هو المقصود في هذا البحث أصلاً، وهو مفهوم من قوله ﷺ: «إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ»[1].

وقال: «والغربة المذكورة -في الأحاديث- على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: غربة شرائع: بحيث تصبح بعض شرائع الإسلام غريبة كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. ولذلك وصف الرسول ﷺ الإسلام في بدايته وفي نهايته بأنه غريب.

النوع الثاني: غربة مكان: وهي أن يكون الدين غريباً في بلد من البلدان، ويكون أهله غرباء في ذلك البلد، بينما هم في بلد آخر أعزة ظاهرون، فالغربة تكون في مكان دون مكان.

النوع الثالث: غربة زمان: وهي الغربة المستحكمة المطبقة على الأرض كلها بحيث يغدو الدين غريباً في زمن من الأزمنة في بقاع الأرض، كما حدث قبل بعثة النبي ﷺ»[2]

٢- الغربة والبعد عن الدار والوطن، والعيش بين قوم غير قومه:

العيش بعيداً عن الموطن ومسقط الرأس يجعل الإنسان يحس بالغربة.

---

(١) الغرباء الأولون (٢٦).

(٢) الغرباء الأولون (٥٢،٥٣).

عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- قال: «أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي، فقال: كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل»

وكان ابن عمر -رضي الله عنهما- يقول: «إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك، ومن حياتك لموتك»[١].

قال القاضي عياض ت(٥٤٤هـ): «وأصل الغربة البعد، وبه سمي الغريب لبعد داره، وسمي التقي غريباً. لذلك ورد تفسير الغريب في الحديث قال: «هم النُّزَّاع من القبائل»»[٢]

والنزاع: هم الغرباء.

قال الخطابي: «النزاع: جمع نزيع، وهو الغريب الذي نزع من أهله وعشيرته، ونرى -والله أعلم- أنه أراد بذلك المهاجرين الذين هجروا ديارهم وأوطانهم إلى الله -عز وجل-»[٣].

وقال الأزهري ت (٣٧٠هـ): «إنما أراد أن أهل الإسلام حين بدأ كانوا قليلاً، وهم في آخر الزمان يقلون، إلا أنهم أخيار»[٤]

وقال ابن الأثير: «إنه كان في أول أمره كالغريب الوحيد الذي لا أهل عنده لقلة المسلمين يومئذ، وسيعود غريباً كما كان أي يقل المسلمون في آخر الزمان فيصيرون كالغرباء»[٥]

---

(١) البخاري (٧/ ١٧٠)، والترمذي (٤/ ٥٦٧،٥٦٨) رقم (٢٣٣٣).
(٢) إكمال المعلم (١/ ٤٥٦).
(٣) غريب الحديث (١/ ١٧٤).
(٤) تهذيب اللغة (٨/ ١١٨).
(٥) النهاية في غريب الحديث (٣/ ٣٤٨).

وقال ابن بطال -رحمه الله- ت(٤٤٩هـ): «لما كان الغريب قليل الانبساط إلى الناس بل هو مستوحش منهم إذ لا يكاد يمر بمن يعرفه ... فهو ذليل في نفسه خائف، كذلك عابر السبيل ... شبه بهما ... وفي ذلك إشارة إلى إيثار الزهد في الدنيا وأخذ البلغة منها والكفاف»(١)

وقال ابن حجر -رحمه الله- ت (٨٥٢هـ): «فشبه الناسك السالك بالغريب الذي ليس له مسكن يأويه ولا مسكن يسكنه، ثم ترقى وأضرب عنه إلى عابر السبيل لأن الغريب قد يسكن في بلد الغربة بخلاف عابر السبيل القاصد لبلد شاسع وبينهما أودية مردية ومفاوز مهلكة وقطاع طريق، فإن شأنه ألا يقيم لحظة ولا يسكن لمحة ... والمراد أن ينزل المؤمن نفسه في الدنيا منزلة الغريب فلا يعلق قلبه بشيء من بلد الغربة بل قلبه متعلق بوطنه الذي يرجع إليه يجعل إقامته في الدنيا ليقضي حاجته وجهازه الرجوع إلى وطنه وهذا شأن الغريب»(٢).

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- في قصة إسلام أبي ذر ﷺ: «... فرآه فعرف أنه غريب»(٣).

وعن حميد بن هلال قال: قال أبو رفاعة: «انتهيت إلى النبي ﷺ وهو يخطب قال: فقلت: يا رسول الله رجل غريب جاء يسأل عن دينه لا يدري ما دينه؟»(٤).

---

(١) فتح الباري (١١/ ٢٣٤).

(٢) فتح الباري (١١/ ٢٣٤-٢٣٥).

(٣) البخاري (٧/ ١٧٣) رقم (٣٨٦١)، ومسلم (٤/ ١٩٢٣،١٩٢٤) رقم (٢٤٧٤/ ١٣٣)، أحمد (١/ ٤٤).

(٤) مسلم (٢/ ٥٩٧) رقم (٨٧٦/ ٦٠)، أحمد (٥/ ٨٠).

وعن أبي ذر وأبي هريرة: «كان رسول الله ﷺ يجلس بين ظهر أصحابه فيجيء الغريب فلا يدري أيهم هو حتى يسأل، فطلبنا إلى رسول الله ﷺ أن يجعل له مجلسًا يعرفه الغريب إذا أتاه ...»[(١)]

٣- يطلق لفظ الغرابة على الضالة من الإبل:

عن أبي حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن حوضي لأبعد من أيلة من عدن، والذي نفسي بيده إني لأذود عنه الرجال كما يذود الرجال الإبل الغريبة عن حوضه»[(٢)]

ومن حديث أبي هريرة بلفظ: «... ألا ليذادن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال، أناديهم ألا هلم ...»[(٣)]

٤- يطلق على غير المسلم من أهل الكتاب وسط المسلمين:

عن شداد بن أوس قال: كنا عند النبي ﷺ فقال: هل فيكم غريب -يعني أهل الكتاب-؟ فقلنا: لا يا رسول الله، فأمر بغلق الباب، وقال: ارفعوا أيديكم وقولوا: لا إله إلا الله، فرفعنا أيدينا ساعة ...»[(٤)].

---

(١) أبو داود (٥/ ٧٤) رقم (٤٦٩٨).
(٢) مسلم (١/ ٢١٧-٢١) رقم (٢٤٨/ ٣٨).
(٣) مسلم (١/ ٢١٨) رقم (٢٤٩/ ٣٩).
(٤) أحمد (٤/ ١٢٤).

الفصل الثاني
نشأة الغريب وأسباب وروده والتأليف فيه
المبحث الأول
نشأة الغريب

حظى غريب الحديث باهتمام بالغ من علماء الحديث لأهميته، مما حدا بهم إلى نقل معاني تلك الألفاظ الغريبة في مصنفات لضبط معاني التشريع، وتبيين حقيقة التنزيل لرفع اللبس والغموض الواقع على بعض معانيه، ولاسيما بعد أن فشا في أوساط المجتمع المسلم الجهل ببعض معاني الألفاظ الغريبة في بعض لهجاتها، مما دفع علماء الحديث الغيورين على الدين إلى التأليف في غريب الحديث وجمع ما أمكن من غريبه وتوضيح ما دل عليه، وقد كان ذروة ذلك الاهتمام القرن الثالث «العصر الذهبي للحديث» عصر النضج لكل معارفه، عصر الموسوعات الحديثة الذي ينعت فيه ثمار الحديث، بما بذله جهابذة علماء الحديث في إنشاء تلك الموسوعات المستمدة مادتها من القرنين الأول والثاني، فكان منها ما هو جديد كمختلف الحديث، وجمع مادة غريب الحديث.

قال الدكتور شرف الدين علي الراجحي: «وقد بدأ التأليف في غريب الحديث في القرن الثالث، وكان هدفهم من ذلك توضيح مفردات الحديث النبوي الشريف»[(١)].

أما أول من ألف فيه فقد اختلف العلماء في ذلك؛ بسبب تقارب وفاة من ألف فيه ابتداءً، وللتعاصر أثر في اهتمامهم به.

---

(١) مصطلح الحديث وأثره على الدروس اللغوية عند العرب (٢٤٦)

وقد ذكر الحاكم أبو عبد الله النيسابوري ت (٤٠٥هـ): «أن النضر بن شميل أول من ألف في غريب الحديث»

فقال: «أول من صنف الغريب في الإسلام النضر بن شميل وله فيه كتاب هو عندي بلا سماع»[١]

وقال طاهر الجزائري ت (١٣٣٨هـ): «وأول من صنف الغريب في الإسلام النضر بن شميل»[٢]

وقد رجح ذلك الكتاني فقال: «فأول من ألف فيه على الصحيح النضر بن شميل المازني»[٣]

ويظهر أنه مذهب ابن الجوزي ت (٥٩٧هـ) فيما يفهم من تقديمه النضر بن شميل عند ذكره التدوين ومن ألف في الغريب.

فقال: «وجهل جمهور الناس معظم اللغة، فافتقر ذلك الكلام إلى تفسير وقد كان جمع شيئاً من غريب الحديث النضر بن شميل، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، والأصمعي في جماعة كانوا في ذلك الزمان»[٤].

قال ابن الصلاح: «وزوينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ قال: أول من صنف الغريب في الإسلام النضر بن شميل، ومنهم من خالفه، فقال: أول من صنف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى»[٥].

---

(١) معرفة علوم الحديث (٨٨).

(٢) توجيه النظر (١٧٩).

(٣) الرسالة المستطرفة (١١٥).

(٤) غريب الحديث (١/ ١).

(٥) مقدمة ابن الصلاح (١٣٧).

وأشار ابن الأثير إلى هذه المخالفة فقال: «فقيل إن أول من جمع في هذا الفن شيئاً وألف أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي، فجمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتاباً صغيراً ذا أوراق معدودات»(١)

وفي إشارة ابن الأثير عدم الجزم بهذه المخالفة، فقد أوردها بصيغة التعريض.

قال العراقي ت (٨٠٦هـ) والسخاوي ت(٩٠٢هـ): «ومشى ابن الأثير في خطبة النهاية ثم المحب الطبري في تقريب المرام على الثاني لكن بصيغة التعريض منهما»(٢).

وذكر النووي ت(٦٧٦هـ) والسيوطي ت(٩١١هـ) هذا الخلاف(٣).

قال النووي وقال غيره كالحاكم: «أولهم أبو عبيدة معمر بن المثنى».

وقد جزم بعض المعاصرين أن أول من ألف في غريب الحديث أبو عبيدة.

قال الدكتور صبحي الصالح: «أول من ألف كتاباً في هذا العلم -أي غريب الحديث- أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري ت (٢١٠هـ)، ولكن كتابه صغير موجز، وقد جعل أبو الحسن النضر بن شميل المازني (٢٠٤هـ) كتاباً أكبر منه»(٤)

---

(١) النهاية في غريب الحديث (١/ ٥).
(٢) التبصرة والتذكرة (٣/ ٢٧٩)، فتح المغيث (٣/ ٤٦).
(٣) إرشاد طلاب الحقائق (١٨٢)، وتدريب الراوي (٢/ ١٦٦).
(٤) علوم الحديث ومصطلحه (١١٣).

وقال الدكتور محمد ضاري: «وكان أبو عبيدة ... أول مصنف في غريب الحديث، وإن كان كتابه صغيراً موجزاً، ثم النضر بن شميل»[١].

وقال الدكتور نور الدين عتر: «وقد عني العلماء بالتصنيف في شرح الغريب عناية كبيرة، وكان أول من صنف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى»[٢].

وقد خالف الخطابي ت (٣٨٨هـ) كل هذا وذهب إلى أن أبا عبيد القاسم بن سلام ت (٢٢٤هـ) أول من صنف فيه فقال: «فكان أول من سبق إليه ودل من بعده عليه أبا عبيد القاسم بن سلام؛ فإنه قد انتظم بتصنيفه عامة ما يحتاج إلى تفسيره من مشاهير غريب الحديث، فصار كتابه إماماً لأهل الحديث»[٣].

وقد نسب ابن النديم في الفهرست[٤] أول كتاب لغريب الحديث إلى أبي عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى وكان معاصراً ليونس بن حبيب وأستاذ أبي عبيدة معمر بن المثنى. ولكن كتاب أبي عدنان لم يصل إلينا ولم يعده كثير من الباحثين من أوائل كتب غريب الحديث. بل اعتبروا كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى أول كتب غريب الحديث. وبعد ذكر أقوال العلماء في ذكر أول من ألف في غريب الحديث فإنه يظهر منها أن أول من ألف في غريب الحديث النضر بن شميل، كما صرح به الحاكم وطاهر الجزائري والكتاني، وأشار إلى ذلك ابن الجوزي والدكتور حسن محمد تقي في كتابه «ظاهرة الغريب في اللغة العربية

---

(١) الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (١٤٤).
(٢) منهج النقد في علوم الحديث (٣٣٣).
(٣) غريب الحديث (١/ ٤٧،٤٨).
(٤) الفهرست (٢٣٩).

حتى نهاية القرن الثالث»[(١)]، والدكتور السيد الشرقاوي في كتابه «معاجم غريب الحديث»[(٢)].

ونقل الذهبي قول العباس مصعب، وفيه الإشارة أن النضر بن شميل ألف كتباً لم يسبق إليها، فقال: «بلغني أن ابن المبارك سئل عن النضر بن شميل فقال: ذاك أحد الأحدين لم يكن أحد من أصحاب الخليل بن أحمد يدانيه، ثم قال العباس: كان النضر إماماً في العربية والحديث، وهو أول من أظهر السنة بمرو وجميع خراسان وكان أروى الناس عن شعبة، وأخرج كتبًا لم يسبقه إليها أحد، ولي قضاء مرو»[(٣)].

وقد خالف هذا -كما ذكرنا- بعض المعاصرين، وهو الذي اختاره الدكتور حسين نصار في كتابه «المعجم العربي نشأته وتطوره»[(٤)].

وبعد استعراض الأقوال في أول من ألف، تبين أن جمعاً من العلماء صرحوا بأن أول من ألف هو النضير بن شميل، أما أبو عبيدة معمر بن المثنى فإنه ذكر أولويته في التصنيف في غريب الحديث -ذكرت بصيغ التعريض- مع أنه لا يستبعد أن يكون النضير بن شميل. وأبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو عبيد القاسم بن سلام كانت بداية التأليف في غريب الحديث عندهم جميعا في وقت واحد، لكن تقدم البعض في إظهار كتابه وتأخر البعض الآخر بسبب كبر الكتاب وحاجته إلى مزيد من الوقت.

---

(١) (١/ ٢١١).
(٢) (٨٢).
(٣) سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٣٠).
(٤) (١/ ٥١).



فأبو عبيد القاسم بن سلام ت (٢٢٤هـ)جعله الخطابي أول من ألف في الغريب، ولا يستبعد أن يكون بدأ كتابه مع كتاب النضر بن شميل، وأبي عبيدة معمر بن المثنى لأنه قد استغرق منه كتابه أربعين سنة.

قال الخطابي: «بلغني أن أبا عبيد القاسم بن سلام مكث في تصنيف كتابه أربعين سنة يسأل العلماء عما أودعه من تفسير الحديث، والناس إذ ذاك متوافرون، والروضة أنف، والحوض ملآن»[(١)].

وقد نقل الخطيب عن أبي عبيد القاسم بن سلام قوله في مدة تأليف كتابه فقال: «مكثت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة، وربما كنت أستفيد الفائدة من أفواه الرجال فأضعها في موضعها من الكتاب فأبيت ساهراً فرحاً مني بتلك الفائدة»[(٢)]

وقال: «إني جمعت كتابي هذا أربعين سنة وهو خلاصة عمري»[(٣)]

وعند التأمل في تاريخ وفاة أبي عبيد القاسم بن سلام سنة (٢٢٤هـ) ومكثه أربعين سنة في تأليف كتابه، فإنه يكون قد بدأه قبل (١٨٤هـ) وقد كان خلاصة عمره وقد طاب به ذكره كما قال ابن الأثير.[(٤)].

علماً أن العلماء اختلفوا في تأثر أبي عبيد القاسم بن سلام في كتابه بمن سبقه من العلماء، وهذا يدل على أن الأقوال في أول من ألف فيها عدم يقين بمن هو أول من ألف.

---

(١) غريب الحديث (١/ ٧٠).

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٠٧)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٦)، وفيات الأعيان (٤/ ٦١).

(٣) النهاية في غريب الحديث (٦٨).

(٤) المصدر السابق (١/ ٦).

فقد أشار عبد الله بن جعفر «درستويه» أن أبا عبيد القاسم بن سلام قد احتذى في تأليفه النضر بن شميل فقال: «فإنه -أي أبا عبيد القاسم بن سلام- احتذى فيه كتاب النضر بن شميل المازني»(١)

وخالف عبد الله بن جعفر في وجهة نظره أبا الطيب ت (٣٥٤هـ) فذكر في مراتب النحويين في ترجمة أبي عبيد القاسم بن سلام بأن كتابه في غريب الحديث اعتمد فيه على كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى»(٢)

ويظهر أن كل هذا مجرد توقع وتخمين أورد على سبيل الجزم من هؤلاء العلماء -رحمهم الله- وإلا فكتاب النضر بن شميل، وكتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى معاصران في التأليف مع كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام.

قال ابن الأثير عن كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى: «جمع من ألفاظ غريب الحديث كتاباً صغيراً ذا أوراق معدودات»(٣).

وقال ابن الصلاح: «وروينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ قال: أول من صنف الغريب في الإسلام النضر بن شميل، ومنهم من خالفه فقال: أول من صنف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى وكتاباهما صغيران»(٤).

بهذا يكون كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام أضعاف كتابيهما مما جعله يستغرق كل هذا الوقت الذي قضاه أبو عبيد في تأليفه، مما يجعل بداية فكرة

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٠٤).
(٢) النهاية في غريب الحديث (١/ ٥).
(٣) المصدر السابق.
(٤) مقدمة ابن الصلاح (١٣٧).

التأليف تكون قد بدأت عند الجميع في وقت واحد، فاستفاد بعضهم من بعض إما عن طريق المذاكرة أو خروج كتب بعض قبل بعض والله أعلم.

نشأة الغريبين «غريب القرآن وغريب الحديث»:

علوم القرآن وغريبه كان لها السبق بين علوم الشرع في التأليف ومعرفة علومه، ومن ذلك غريبه، فقد اهتم به الصحابة -رضوان الله عليهم-، فقد أثر عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه كان له كتاب في غريب القرآن، ويعزى إليه أول كتاب في تفسير غريب القرآن، وبذلك يعد غريب القرآن قديم النشأة وكانت تلك النشأة من عهد الصحابة، بعكس علم غريب الحديث فإنه -كما أسلفنا في العنصر السابق- كانت نشأته بعد عهد الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- فإن علم غريب القرآن كانت نشأته على يدي ابن عباس ت (٦٨هـ).

قال الإمام أحمد ت (٢٤١هـ): «بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن طلحة، لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً»[١].

وقال ابن حجر ت (٨٥٢هـ): «وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيراً، وهي عند الطبري، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، بوسائط بينهم وبين أبي صالح»[٢].

---

(١) الناسخ والمنسوخ ابن النحاس (١٣٢٣).
(٢) فتح الباري (٨/ ٣٣٢).

وقال السيوطي ت (٩١١هـ): «ورد من ذلك عن ابن عباس من طريق ابن أبي طلحة خاصة، فإنها أصح الطريق عنه، وعليه اعتمد البخاري في صحيحه»[١].

وقال: «والنوع السادس والثلاثون في معرفة الحديث الغريب: أفرده بالتأليف خلائق لا يحصون، ثم قال: وأول ما يرجع إليه في ذلك ما ثبت عن ابن عباس وأصحابه الآخذين عنه، فإنه ورد عنهم ما يستوعب تفسير غريب القرآن بالأسانيد الثابتة الصحيحة»[٢].

وبهذا يظهر لنا أن أول من فسر غريب القرآن ابن عباس، وأن ما فسره قد تناقله الأئمة بأسانيد صحيحة ودونوه في كتبهم وتفاسيرهم.

قال الدكتور الغرباوي: «فأول من يعزى إليه كتاب في غريب القرآن هو عبد الله بن عباس ت(٦٨هـ) وهو يضم بعض الأقوال التي قالها ابن عباس في تفسير الغريب من ألفاظ القرآن، ولم يكن هو الذي دونها في كتاب؛ وإنما دونها بعض رواة هذه الأقوال.

وكان يعتمد على الشعر في تفسيره ألفاظ القرآن الكريم، ثم صنف أبو سعيد أبان بن تغلب بن رباح البكري ت(١٤١هـ) كتاباً في غريب القرآن، وذكر شواهده من الشعر.

ثم ألف في غريب القرآن من اللغويين أبو قيد مؤرج السدوسي ت(١٩٥هـ) كتاباً في غريب القرآن، ولم يصل إلينا، ثم تعاقب التأليف في غريب القرآن، فمن مؤلفي القرن الثالث: أبو محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدي

(١) الإتقان (١/ ١١٥).
(٢) المصدر السابق.

ت(٢٠٢هـ)، والنضر بن شميل ت(٢٠٣هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى ت(٢١٠هـ)، والأخنس الأوسط سعيد بن مسعود ت(٢٢١هـ)، وأبو عبيد القاسم بن سلام ت(٢٢٤هـ)، ومحمد بن سلام الجحمي ت(٢٣١هـ)، وأبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد العدوي المعروف بابن اليزيدي تلميذ الفراء، وابن قتيبة ت(٢٧٦هـ)، وثعلب ت(٢٩١هـ)[١].

ثم بدأ بعد أن نشأ غريب القرآن مستقلاً وغريب الحديث مستقلاً التأليف في الغريبين معًا، وقد صرح أبو عبيد الهروي أحمد بن محمد ت(٤٠١هـ) بأنه أول من صنف في ذلك، فقال: «وكنت أرجو أن يكون سبقني إلى جمعها، وضم كل شيء إلى الفقه منها على ترتيب حسن واختصار كان سابق، فكفاني مؤونة الدأب وصعوبة الطلب، فلم أجد أحدًا عمل ذلك إلى غايتنا هذه ... وكتابي هذا لمن حمل القرآن وعرف الحديث ونظر في اللغة، ثم احتاج إلى معرفة غرائبها، وهو موضوع على نسق الحروف المعجمة، تبدأ بالهمزة فيفيض بها على سائر الحروف ...»[٢].

وقد ذهب إلى أن أول من ألف في الغريبين أبو عبيد الهروي: الدكتور حسين نصار[٣].

فقال: من كلام الهروي يظهر أنه أول من ألف في ذلك -كما صرح بذلك- إلا أن المتتبع لحركة التأليف في الغريبين يجد أن أبا عبيد الهروي قد سُبق إلى التصنيف، فقد أُلِّف قبله كتاب «الجيم» لشمر بن حمدويه ت(٢٥٥هـ).

---

(١) مقدمة المجموع المغيث (١/ ٨).
(٢) الغريبين (١/ ٦).
(٣) المعجم العربي (١/ ٦٣).

قال الدكتور محمد الشرقاوي: «وقد وجدت في سياق التاريخ لمصنفات غريب الحديث أن هناك مصنفات تندرج تحت التأليف في الغريبين: غريب القرآن والحديث قبل كتاب الغريبين للهروي ومن أقدمها كتاب «الجم» لشمر بن حمدوية (المتوفي سنة ٢٥٥هـ) فقد ذكر ياقوت أنه صنف كتاباً كبيراً جداً رتبه على حروف المعجم، ابتدأ فيه بحرف الجيم لم يسبق إليه، أودعه تفسير القرآن وغريب الحديث»[(١)].

قال ياقوت الحموي ت (٦٢٦هـ): «صنف كتاباً كبيراً جداً رتبه على حروف المعجم ابتدأ فيه بحرف الجيم لم يسبق إليه، أودعه تفسير القرآن وغريب الحديث»[(٢)]

وبينما ذكر ياقوت الحموي أن شمر هو من ألف في الغريبين، فقد ألف ابن قتيبة ت(٢٧٦هـ) كتاب «المسائل» في معاني غريب القرآن والحديث مما لم يقع في كتاب الغريبين[(٣)].

وألف أبو بكر النقاش محمد بن الحسن ت(٣٥١هـ) «غريب القرآن والسنة»، وألف بعد ذلك الهروي ت(٤٠١هـ) كتاب الغريبين غريب القرآن والحديث»[(٤)].

ثم ألف أبو موسى محمد بن عمر الأصبهاني ت(٥٨١هـ) «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» وقد استدرك فيه علي الهروي وألف تكملة له.

---

(١) معاجم غريب الحديث (٦٣).
(٢) المعجم العربي (١١/ ٢٧٥).
(٣) معجم الأدباء (٤/ ٦٠).
(٤) المصدر السابق.

ثم ألف عبد الله محمد بن علي بن هارون الغسائي ت(٦٣٦هـ) كتاب «المشروع الروي في الزيادة على غريبي الهروي»[1].

وقد ذكر أن أبا محمد بن عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي المعروف بابن الخراط ت(٥٨١هـ) ألف الغريبين وحذا فيه حذو أبي عبيد[2].



(١) البغية (١/ ٢٨٠).
(٢) شذرات الذهب (٤/ ٢٧١).

المبحث الثاني
أسباب ورود الغريب، والتأليف فيه

١- أسباب ورود الغريب:

الفصاحة كانت سمة المجتمع القرشي، ونزل القرآن ليتحدى هذه الفصاحة، فكان بأفصح عبارة، وأجزل لفظ، وأدق معنى، وأرفع وصف، وأعظم بيان، وكانت السنة النبوية كذلك في ذروة البيان، وروعة الفصاحة، وقمة البلاغة، وجمال النسق، لا يجاوزها في ذلك إلا القرآن.

قال الجاحظ ت (٢٥٠هـ) عن السنة: «هو الكلام الذي قل عدد حروفه، وكثرت معانيه، وجل عن الصنعة، ونزه عن التكليف ... واستعمل -أي الرسول ﷺ- المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث الحكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعظمة، وشيد بالتأييد، ويسر بالتوفيق، وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهام وقلة عدد الكلام ... لم تسقط له كلمة، ولا زلت به قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل يبدأ الخطب الطوال بالكلام القصار ... ولا يحتج إلا بالصدق، ولا يطلب الفلج إلا بالحق، ولا يستعين بالخلابة ... ولم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى من كلامه ﷺ»(١).

وقال أبو حيان ت(٧٤٥هـ): «والثاني سنة رسول الله ﷺ. فإنها السبيل الواضح، والنجم اللائح، والقائد الناصح، والعلم المنصوب، والأمر المقصود،

---

(١) البيان والتبيين (٢/ ١٧)، والحديث النبوي للصباغ (٥١،٥٢).

والغاية في البيان، والنهاية في البرهان، والمفزع عند الخصام، والقدوة لجميع الأنام»[(١)].

وقال: «وتعلم قطعًا من غير شك، أن رسول الله ﷺ كان أفصح العرب، فلم يتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك من غير معلم»[(٢)]

وهذه الفصاحة وقوة البيان، لا غرو أن يتصف بها المصطفى ﷺ للنشأة اللغوية التي نشأها فهو ﷺ من قريش، وأخواله من بني زهرة، واسترضع من بني سعد بن بكر، وخالط في حياته بطون قريش والأنصار، فكانت هذه النشأة مراناً حياً بأحسن الأساليب وأفصح اللهجات في العرب قاطبة.

قال الدكتور الصباغ: «وفصاحته ﷺ أمر لا يشك فيه عاقل، ذلك أن القوم الذين أرسل إليهم هم أئمة البيان، وهم في خصومته قوم لد، لا تنقطع بهم حجة، ولا يعوزهم منطق بليغ، قد نعتوا الرسول بأوصاف عديدة كيداً ومخاصمة، ولكنهم لم يستطيعوا أن ينعتوه بما ينال فصاحته، لأنهم يعملون أن مثل هذه الفرية زائلة باطلة»[(٣)]

أما أسباب ورود الغريب في حديثه فلعدة أمور منها:

---

(١) البصائر والذخائر (١/ ٨).

(٢) خزانة الأدب للبغدادي (١/ ١١، ١٢).

(٣) المزهر (١/ ٣٨٦).

أ- فصاحته ﷺ:

فقد ورد الغريب في حديثه، وهو نوع من فصاحته ﷺ؛ لأنه قد أوتي جوامع الكلم، فكان أوضح الناس عبارة، وأظهرهم بياناً، وأفصحهم لساناً.

قال الخطابي: «إن الذي قدمناه من ذكر جوامع الكلم، وفصلناه من ضروب بيانه، يكفي سببًا لكثرة ما يوجد من الغريب في الحديث»[(١)]

ب- تكرر البيان لإسماع الحاضرين وتبيين الشرع لهم:

عن أنس عن النبي ﷺ أنه «كان إذا سلم، سلم ثلاثاً، وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً»[(٢)]، قال البخاري: باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليُفهم عنه.

فإنه ﷺ بُعث مبلغاً ومعلماً؛ لأنه لا يجوز أن يكون لفظان مختلفان بمعنى واحد.

قال ابن درستويه ت(٣٤٧هـ): «لا يجوز أن يكون لفظان مختلفان لمعنى واحد، إلا أن يجيء أحدهما في اللغة، والآخر في لغة غيرهم»[(٣)]

وقال الخطابي: «ثم إنه بعث مبلغاً ومعلماً، فهو لا يزال في كل مقام يقومه وموطن يشهده يأمر بمعروف وينهى عن منكر، ويشرع في حادثة، ويفتي في نازلة، والأسماع إليه مصغية، والقلوب لما يرد عليها من قوله واعية، وقد تختلف عنها عباراته، ويتكرر فيها بيانه؛ ليكون أوقع للسامعين، وأقرب إلى فهم من كان منهم أقل فقهًا وأقرب بالإسلام عهداً، وأولو الحفظ والإتقان من فقهاء الصحابة يرعونها كلها سمعاً، ويستوفونها حفظاً، ويؤدونها على اختلاف

(١) التصوير الفني في الحديث النبوي (٢١).
(٢) البخاري (١/ ١٨٨) رقم (٩٤).
(٣) غريب الحديث (١/ ٦٨).

جهاتها، فيجتمع لذلك في القضية الواحدة عدة ألفاظ تحتها معنى واحد، وذلك كقوله: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»[(١)].

وفي رواية أخرى: «وللعاهر الإثلب»[(٢)].

وقد مر بمسامعي ولم يثبت عندي: «وللعاهر الكثكث»[(٣)].

ج- كلامه ﷺ في بعض الأحيان في حضرة أخلاط الناس:

كان الوافدون عليه ﷺ قبائلهم شتى، ولهجاتهم مختلفة، وقدراتهم في الاستيعاب درجات.

قال الخطابي: «وقد يتكلم ﷺ في بعض النوازل وفي حضرته أخلاط من الناس، قبائلهم شتى، ولغاتهم مختلفة، ومراتبهم في الحفظ والإتقان غير متساوية، وليس كلهم يتيسر لضبط اللفظ وحصره، أو يعتمد لفظه ووعيه، وإنما يستدرك المراد بالفحوى ويتعلق منه بالمعنى، ثم يؤديه بلغته، ويعبر عنه بلسان قبيلته، فيجتمع في الحديث الواحد إذا تشعبت طرقه عدة ألفاظ مختلفة موجبها شيء واحد.

وهذا كما يروي أن رجلاً كان يهدي إلى رسول الله ﷺ راوية خمر فأهداها عام حرمت، فقال: إنها حرمت، فأستأذنه في بيعها، فقال له: إن الذي حرم شربها حرم بيعها، قال: فما أصنع بها؟ قال: سُنَّها في البطحاء. قال: سنها -أي كبها-، وجاء في رواية أخرى: قهتها. وفي رواية أخرى: «قيعتها» والمعنى واحد.

---

(١) المزهر (١/ ٣٨٦).

(٢) البخاري (٢/ ٧٥) رقم (٢٠٥٣)، مسلم (٢/ ١٠٨٠) رقم (١٤٥٧/ ١٦).

(٣) أحمد (٢/ ٢٧٩، ٢٣٩، ٢٨٠، ٣٨٦٠).

ولكثرة ما يرد من هذا ومن نظائره يقول أبو عبيدة معمر بن المثنى: «أعيانا أن نعرف، أو نحصي غريب حديث رسول الله ﷺ»(١).

وقال صاحب التاريخ العربي: «فكان يخاطبهم جميعًا على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتباين بطونهم وأفخاذهم على ما في لغتهم من اختلاف الأوضاع، وتفاوت الدلالات في المعاني اللغوية، على حين أن أصحابه -رضوان الله عليهم- ومن يفد عليه من وفود العرب الذين لا يوجه إليهم الخطاب كانوا يجهلون من ذلك أشياء كثيرة»(٢).

وقال الدكتور محمد ضاري: «ولئن لم ينطق الرسول ﷺ ببعض الأصوات القبلية كالعنعنة، والكشكشة، والسكسكة ... مما وصفه علماء اللغة العربية بالمذموم المروي من اللغات، لما ألغى ذلك تأثير الحديث النبوي، وترابطه مع هذه الأصوات عن طريق النقلة والرواة الذين كانوا أقواماً من العرب لا من قريش فحسب، وكانوا يتناقلون حديث النبي ﷺ ويحملونه بلغاتهم لا بلغة قريش تيسيرًا عليهم في التحمل والأداء»(٣).

٢- أسباب التأليف في غريب الحديث:

الرسول ﷺ كان أفصح العرب لساناً، وأوضحهم بياناً، وأعذبهم نطقاً، وأجزلهم لفظاً، وأصدقهم لهجة، وأقومهم حجة، وألطفهم تعاملاً، فكانت روعة البيان وقوة الفصاحة له سجية.

---

(١) غريب الحديث (١/ ٦٨).

(٢) تاريخ الأدب العربي (١/ ٣٣٥)، الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (١٤٥).

(٣) الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (٦٢-٦٣).

وقد نصب للبيان فاختار من اللغات أعربها، ومن الألسن أفصحها وأبينها، ليباشر في لباسه مشاهد التبليغ، ويوصل القول بأوكد بيان، وأعرف عبارة، فقد أمده الله بجوامع الكلم التي جعلها الله رداءً لنبوئته، وعلماً لرسالته، لينتظم في القليل منها العلم الكثير، فكانت فصاحته ﷺ بالمحل الأفضل، والموضع الذي لا يجهل حليتها سلاسة طبع، وبراعة منزع، وإيجاز مقطع، فكما بعث بجوامع الكلم خص ببدائع الحكم.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بعثت بجوامع الكلم ....»[١].

قال الإمام محمد بن شهاب الزهري ت (١٢٦هـ): «جوامع الكلم فيما بلغنا: أن الله تعالى جمع له الأمور الكثيرة التي كانت تكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد، والأمرين ونحوه»[٢].

وفي رواية: «أعطيت مفاتيح الكلم ...»[٣].

فكان ﷺ يحدث بالحديث لو عده العاد لأحصاه، وكان لا يسرد كلامه سرداً، ليسهل على السامع حفظه، ولا يفوته فهمه.

عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: «إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسردكم»[٤]

---

(١) البخاري (١٢/ ٤٠١) رقم (٧٠١٣).
(٢) جامع العلوم والحكم (١/ ١٨).
(٣) البخاري (١٢/ ٣٩٠) رقم (٦٩٩٨).
(٤) البخاري (٦/ ٥٦٧) رقم (٣٥٦٨)، ومسلم (٤/ ١٩٤٠) رقم (٢٤٩٣).

قال ابن الجوزي ت (٥٩٧هـ): «كان رسول الله ﷺ أفصح العرب، وكان يقول: «إن الله أدبني فأحسن تأديبي، ونشأت في بني سعد».

وقال: «بعثت بجوامع الكلم».

وعن عمر بن الخطاب أنه قال: يا رسول الله مالك أفصحنا، ولم تخرج من بين أظهرنا؟

قال: «كانت لغة إسماعيل قد درست فجاء بها جبريل فحفظتها».

وعن بريدة قال: كان رسول الله ﷺ من أفصح الناس،كان يتكلم بالكلام لا يدرون ما هو حتى يخبرهم.

وعن علي قال: ما سمعت كلمة غريبة من العرب إلا وقد سمعتها من رسول الله ﷺ وسمعته يقول: «مات حتف أنفه» وما سمعتها من عربي قبله»[(١)].

ولذلك كان الصحابة -رضوان الله عليهم- يعجبون من قدرته ﷺ الفائقة على مخاطبة الوفود بما يعرفون بينما هم لا يقدرون على شيء من ذلك، وهذا من إحاطته باللغة ﷺ وهذا لا يكون إلا لنبي.

قال الشافعي -رحمه الله- ت(٢٠٤هـ): «لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثر ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجمع علمه إنسان غير نبي»[(٢)].

وقال الرافعي: «ولا نعلم أن هذه الفصاحة قد كانت له ﷺ إلا توفيقاً من الله وتوقيفًا»[(٣)].

---

(١) الوفا بأحوال المصطفى (٢/ ٤٥٦).
(٢) الرسالة (٤٢).
(٣) تاريخ آداب العرب (٢/ ٢٩٨).

وعلى ذلك فقد جاء الحديث النبوي بألفاظ غزيرة ترجع إلى لهجات العرب المختلفة[١].

وكان الصحابة رضي الله عنهم إذا غرب عن بعضهم شيء مما يقوله النبي ﷺ سألوه عنه، وكانوا من بعده ﷺ -بحكم فطرتهم اللغوية وسليقتهم العربية- يعرفون الكثرة الكاثرة من كلامه ﷺ وكلام العرب وبقى الأمر على الجادة في فهم العربية.

قال الخطابي: «وكان أرفعهم في العلم درجة وأعلاهم قدراً ورتبة أئمة القرون الثلاثة الذين نالتهم الخيرية، ولحقتهم الدعوة في قوله ﷺ: (خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم) وهم الصدر الأول والنمط الأفضل ورثة السنة والحافظون لها على من بعدهم من الأئمة»[٢].

وقال ابن الأثير: «واستمر عصره ﷺ إلى حين وفاته على هذا السنن المستقيم، وجاء العصر الثاني وهو عصر الصحابة جارياً على هذا النمط سالكاً هذا النهج فكان اللسان العربي عندهم صحيحاً محروساً لا يتداخله الخلل ولا يتطرق إليه الزلل ... وجاء التابعون لهم بإحسان، فسلكوا سبيلهم، لكنهم قلّوا في الإتقان عدداً، واقتفوا هديهم، وإن كانوا مدوا في البيان مداً، فما انقضى زمانهم على إحسانهم إلا واللسان العربي قد استحال أعجميًا أو كاد»[٣].

وخلال تدرج هذه الفترة الزمنية أخذ يدب الخلل ويظهر الزلل، وذلك لأسباب عدة منها:

---

(١) المزهر (١/ ٣٥).

(٢) غريب الحديث (١/ ٤٦-٤٧).

(٣) النهاية في غريب الحديث (١/ ٥).

أ- مخالطة العربي لغيره من كل الأجناس:

وامتزاج هذه الأجناس بعضها ببعض.

يقول ابن الأثير: «فتحت الأمصار، وخالط العربي غير جنسه من الروم والفرس والحبش والنبط وغيرهم، من أنواع الذين فتح الله على المسلمين بلادهم وفاء عليهم أموالهم ورقابهم، فاختلطت الفرق وامتزجت الألسن، ونشأ بينهم الأولاد فتعلموا من اللسان العربي ما لابد لهم في الخطاب منه، وحفظوا من اللغة مالا غنى لهم في المحاورة عنه، وتركوا ما عاداه لعدم الحاجة إليه، وأهملوه لقلة الرغبة في الباعث عليه، فصار بعد كونه من أهم المعارف مطروحاً مهجورا»(١).

ب- كثرة الغريب في حديثه ﷺ:

مما دفع علماء الحديث واللغة في التأليف فيه.

يقول الدكتور محمد ضاري: «بكثرة الغريب ووفرته بصورة استرعت أنظار علماء اللغة مثلما استرعت أنظار علماء الحديث، فسارع الطرفان إلى تناول هذا اللون من الغريب بالرعاية الخاصة والتصنيف المستقل»(٢).

ج- كثرة الرواة العجم، وفشو اللحن فمرنت عليه الألسن واللكن:

قال الخطابي: «إن الحديث لما ذهب أعلامه بانقراض القرون الثلاثة واستأخر به الزمان، فتناقلته أيدي العجم، وكثرة الرواة، وقل منهم الوعاة، وفشا اللحن، ومرنت عليه الألسن واللكن»(٣).

---

(١) المصدر السابق (١/ ٥).

(٢) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (١٤٤).

(٣) غريب الحديث (١/ ٤٧).

د- سكنى المدن التي يسكن فيها العجم:

اختلاط العرب بالعجم عن طريق السكن، مما دفع العلماء إلى الخروج إلى البادية إذا أرادوا أن يستوثقوا من لفظ.

قال الدكتور عمر فروخ: «ومن أسباب اللحن سكنى المدن التي يكثر فيها الأعاجم»(١).

وقال الدكتور محمد ضاري: «ولما انتصف القرن الثاني واتجه إلى نهايته وجدنا اللحن في الناس فاشياً، ووجدنا العلماء من الرواة يخرجون إلى البادية ينقلون عن العرب، ويستوثقون اللفظ والتركيب ... وكما تعرضت اللغة إلى موضع اللحن تسري فيها سريعة خطيرة، تعرضت بعد استقلالها علماً ورواية إلى موجة من التزييف ...»(٢).

هـ- كثرة الجواري في الحياة العامة من العجم أو المولودات:

كثرة الجواري في الحياة العامة أثر على اللسان العربي، وسبب في ظهور اللحن فيه.

يقول الدكتور عمر فروخ: «ومنها -أي أسباب كثرة اللحن- كثرة الجواري في الحياة العربية، وقد كن عجميات أو مولودات»(٣).

إن من يقرأ التاريخ يرى كيف كانت كثرة الجواري في قصور الخلفاء وبيوت الأثرياء وانتشار ذلك بين العامة، مما كان له الأثر العميق في تفشي اللكنة

---

(١) تاريخ الأدب العربي (١/ ٣٨).
(٢) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (١٨٩).
(٣) تاريخ الأدب العربي (١/ ٣٨).

واستعجام اللسان العربي، والأدهى من ذلك تفشي هذه الظاهرة في هذا العصر واستحكام أمرها إلى درجة أن الطفل يعرف ما تريده الخادمة الأعجمية أكثر مما تريده أمه العربية.

و- تفشي الجهل لعدم الاهتمام باللغة ومعرفة أساليب العرب:

قال ابن الأثير: «فجهل الناس من هذا المهم ما كان يلزمهم معرفته، وأخروا ما كان يجب عليهم تقديمه، واتخذوه وراءهم ظهرياً، فصار نسياً منسياً»(١)

وقال الدكتور عمر فروخ: «منها تفشي الجهل بترك نفر من أهل المدن دراسة اللغة والنحو»(٢)

ز- الرغبة في الثواب من الله:

للمحافظة على سلامة وسائل معرفة هذا الدين من الخلل والزلل، وأهم وسيلة لمعرفة هذا الدين هي اللغة.

قال أبو موسى المديني ت(٥٨١هـ): «والذي دعاني الرغبة في الثواب الموعود للمقيد في دعاء الطالب المستفيد، وسميته كتاب المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث»(٣)

ك- غيرة العلماء على الدين:

غيرة العلماء على الدين والخوف من اندثار كثير من معانيه، عندما سرى اللحن في اللغة واستعجم على أهلها بعض معانيها، مما دفع الغيارى على الدين

---

(١) النهاية في غريب الحديث (١/ ٥).

(٢) تاريخ الأدب العربي (١-٣٨-٣٩).

(٣) المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث (١/ ٤).

وذوي الهمة من علماء الحديث واللغة الذين جمعوا إلى حفظ الحديث التعمق في اللغة العربية أن يؤلفوا كتباً يبينون فيها ما هو خفي وغامض من الألفاظ القرآنية والحديثية وما هو بعيد عن الفهم ومعرفة المعنى.

قال الخطابي -رحمه الله-: «رأي أولو البصائر والعقول الذابون عن حريم الرسول أن من الوثيقة في أمر الدين والنصيحة لجماعة المسلمين أن يعنوا بجمع الغريب من ألفاظه وكشف المغدف[1] من قناعه، وتفسير المشكل من معانيه، وتقوم الأود من زيغ ناقليه، وأن يدونوه في كتب تبقى على الأبد، وتخلد على وجه المسند؛ لتكون من بعدهم قدوة وإماماً، ومن الضلالة عصمة وأماناً»[2].

وقال ابن الأثير -رحمه الله-: «فلما أعضل الداء وعز الدواء، ألهم الله -عز وجل- جماعة من أولي المعارف والنهى وذوي البصائر والحجى، أن صرفوا إلى هذا الشأن طرفًا من عنايتهم، وجانباً من رعايتهم، فشرعوا فيه للناس موارداً، ومهدوا فيه لهم معاهداً،حراسة لهذا العلم الشريف من الضياع، وحفظًا لهذا المهم العزيز من الاختلال»[3].



(١) الغدف: الإرسال، لسان العرب (٩/ ٢٦٢).
(٢) غريب الحديث (١/ ٤٧).
(٣) النهاية في غريب الحديث (١/ ٥).

الفصل الثالث
أهمية معرفة الغريب وأنواعه
المبحث الأول
أهمية معرفة غريب الحديث

تكمن أهمية معرفة غريب الحديث فيما يترتب على معرفته من أمور التشريع، فبمعرفته يعرف المراد من التنزيل وما يترتب عليه من تكليف، وما يناط به من أحكام وأسرار وحكم مما أراد الشارع، مما جعل الاشتغال به مطلبًا شرعيًّا، وضرورة علمية بها يدرك المعنى الحقيقي للفظ النبوي وما يتعلق به من حكم شرعية، وما انطوى عليه في طياته من معنى يحل أمراً شرعياً، بهذا يعلم شرف علم الحديث وغريبه وأهميته في خدمة مصدر من مصادر التشريع، لا تنفك عن مراده الأحكام، ولا عن ألفاظه الأسرار، ولا عن بنائه الإعجاز، ولا عن نظمه البيان، ولا عن جمله الحكم، فمعرفة ألفاظه ومعانيها مفاتيح لكثير من كنوزه ولوجاً إلى بستانه للجني من ثماره اليانعة.

قال ابن الأثير -رحمه الله-: «فلا خلاف بين أولي الألباب والعقول والارتياب عند ذوي المعارف والمحصول أن علم الحديث والآثار من أشرف العلوم الإسلامية قدراً، وأحسنها ذكراً، وأكملها نفعاً، وأعظمها أجراً، وأنه أحد أقطاب الإسلام التي يدور عليها، ومعاقده التي أضيف إليها، وأنه فرض من فروض الكفاية يجب التزامه، وحق من حقوق الدين التي يتعين إحكامها واعتزامها، وهو على هذا الحال من الاهتمام البين والالتزام المتعين ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: معرفة ألفاظه.

والثاني: معرفة معانيه.

ولا شك أن معرفة ألفاظه مقدمة في الرتبة، لأنها الأصل في الخطاب وبها يحصل التفاهم، فإذا عرفت ترتيب المعاني، فكان الاهتمام ببيانها أولى»[١].

وقال ابن الصلاح والنووي -رحمهما الله-: «هذا فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري، جدير بالتوقي»[٢].

قال الهلال بن العلاء الرقي ت (٢٨٠هـ): «مَنَّ الله على هذه الأمة بأربعة في زمانهم:

الشافعي: تفقه بحديث رسول الله ﷺ.

وأحمد: ثبت في المحنة لولا ذلك لكفر الناس.

ويحيى بن معين: نفى الكذب عن الحديث.

وبأبي عبيد: فسر غريب الحديث ولولا ذلك لاقتحم الناس في الخطأ»[٣].

فعلى المحدث أن يهتم به اهتماماً بالغاً لأنه يتعين عليه ذلك، فهو في حقه خاصة متعين الاعتناء به، وعلى أهل العلم عامة معرفته.

قال السخاوي -رحمه الله-: «نوع مهم تتعين العناية به يقبح جهله بالمحدثين خصوصاً، بالعظماء عموماً»[٤].

---

(١) النهاية في غريب الحديث (١/ ٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (١٣٧)، إرشاد طلاب الحقائق (١٨٢).

(٣) وفيات الأعيان (٤/ ٦١).

(٤) الغاية في شرح الهداية (٢/ ٥٠٧).

ولهذا فقد جهد العلماء في معرفة غريب الحديث وتوضيح أمره للأمة، إما بإفراده بكتب مستقلة، أو مع شرح أحاديث المصطفى ﷺ؛ لما في ذلك من علاقة مع فهم نص الحديث وإدراك فقهه ومعرفة حكمه وذكره مع الحديث عند الحاجة لذلك.

قال الدكتور نور الدين عتر: «والبخاري ت (٢٥٦هـ)، ومسلم ت (٢٦١هـ) يختلف تصرفهما إزاء غريب الحديث لأنه يتصل بفقه الحديث ... ولذلك فالإمام مسلم لا يتعرض له ولا يوضح الغريب لأنه لا يقصد الفقه في كتابه، وإنما اتجه اتجاهاً كلياً إلى صناعة الإسناد، وأما البخاري فإنه عني بتوضيح الغريب وتكلم فيه، لأنه داخل في موضوع كتابه وقصده»(١).

وكذلك الترمذي ت (٢٧٩هـ) في جامعه: «شرح فيه المفردات والتراكيب الصعبة، وأولى هذا الفن عنايته وتفنن فيه، سالكاً طريق الاختصار فلا يطول بذكر الاختلافات، بل إنه غالباً ما يقتصر على المعنى الصحيح المعتمد يصوغه بعبارته الواضحة وينقل في كثير من المواضع كلام الأئمة معتمداً عليه، وقد يحكي اختلافهم أحياناً وذلك في المسائل الهامة، كما أنه ربما يستطرد في مواضع الحديث أو آية تتصل بحديث الباب فيشرح ذلك تتميماً للفائدة ... مجمعًا ما أتى من ذلك موافقًا لما سار عليه علماء هذا الفن وسجلوه في كتبهم»(٢).

أما شراح الأحاديث فقد ركزوا جُلَّ جهدهم على توضيح معنى الغريب لأهميته في غالب الشروح بالتركيز على المشكل من الحديث والغامض من اللفظ.

---

(١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين (٢٢٢).

(٢) المصدر السابق (١٢٩).

قال الخطابي: «وأن أفسر المشكل من أحاديثه وأبين الغامض من معانيها ... فأما ما كان فيها من غريب الألفاظ اللغوية فإني أقتصر من تفسير على القدر الذي تقع به الكفاية في معارف أهل الحديث الذين هم أهل هذا العلم وحملته، دون الإمعان فيه والاستقصاء له على مذاهب أهل اللغة من ذكر الاشتقاق والاستشهاد بالنظائر ونحوها»[١].

وقد سلك مسلك الخطابي وحذا حذوه ونهج نهجه شراح كتب السنة، بل كان بعضهم يفرد غريب الكتاب الذي يقوم بشرحه كما فعل ابن حجر -رحمه الله- فقد أفرد غريب صحيح البخاري بفصل مستقل في هدي الساري[٢] كتبه في مقدمة صحيح البخاري، وقد رتبه على حروف المعجم وقد بلغت صفحات الغريب في هدي الساري (اثنتين وخمسين صفحة)، ولهذه الأهمية فقد دعا علماء الأمة طلبة الحديث إلى إتقانه والاهتمام به؛ لأنه جزء لا يتجزأ عن معرفة الرواية وفهم النص والبعد عن الخطأ والتأويل الذي يؤدي إلى الخلل وتحميل النص من المعاني ما لا يريد الشارع، وقد يدخل بذلك في دائرة الكذب من حيث لا يعلم، ولهذا فإن طالب الحديث خاصة عليه أن يأخذ من معرفة غريب الحديث بحظ وافر، وسهم عال.

قال الدكتور أحمد شاكر: «هذا الفن من أهم فنون الحديث واللغة، ويجب على طالب الحديث إتقانه، والخوض فيه صعب، والاحتياط في تفسير الألفاظ النبوية واجب فلا يقدم عليه برأيه»[٣].

---

(١) إعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (١/ ١٠١-١٠٥).
(٢) هدي الساري (ص٧٧-١٢٩).
(٣) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (١٤١،١٤٢).

ولهذه الأهمية والخوف من الوقوع في المحذور، وعلمهم بأن الحيطة واجبة في تفسير الوحي وإظهار معانيه مما دفعهم إلى التورع والخوف من القول في تفسيره بلا علم.

قال ابن الصلاح: «سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث فقال: سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ»[١].

. وقال: «قال أبو قلابة –عبد الملك بن حمد– قلت للأصمعي: يا أبا سعيد ما معنى قول رسول الله ﷺ: (الجار أحق بَسَقبه) فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ ولكن العرب تزعم أن السقب: اللزيق»[٢].

وقد ذهب العلماء إلى وجوب التحري والتثبت في تفسير غريب الحديث وألا ينقل إلا ما صح في ذلك.

قال السخاوي: «ويجب أن يتثبت في هذا الباب –أي تفسير الغريب– ويتحرى»[٣].

قال نصر الجهضمي: «كان الأصمعي يتقي أن يفسر الحديث كما يتقي أن يفسر القرآن»[٤].

وقال العراقي في الألفية:

فـــاعن بـــه ولا تخــض بـــالظن　　　ولا تقلـــد غـــير أهـــل الفـــن

---

(١) المقدمة لابن الصلاح (١٣٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الغاية في شرح الهداية (٢/ ٥٠٧).

(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ٤١٨)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٧٨).

قال السخاوي في شرحه لهذا البيت: «ولا تخض فيه رجماً بالظن؛ فإنه ليس بالهين والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي ... وتقليد غير أهل الفن وأجلائه إن كانوا، وإلا فكتبهم لأن من لم يكن من أهله أخطأ في تصرفه»(١).

وهذا شأن كبار علماء الحديث في التحرير وأخذ الحيطة وتقليد غيرهم إذا علموه.

فقد سئل سفيان بن عيينة عن قوله ﷺ (من استجمر فليوتر)(٢) فسكت. فقيل له أترضى بما قال مالك؟ قال: وما قال مالك؟ قيل: قال مالك الاستجمار: الاستطابة بالأحجار، فقال ابن عيينة: مثلي ومثل مالك كما قال الأول:

وابن لبون إذا ما لز في قرن   لم يستطع صولة البزل القناعيس(٣)

علماً أن سفيان –رحمه الله– من كبار علماء الأمة ومشاهير أهل الحديث وقد سئل عن تفسير الحديث خمسين سنة.

يقول علي بن خشرم ت (٢٥٧هـ): «سمعت ابن عيينة يقول: سئلت عن تفسير الحديث خمسين سنة»(٤).

وقال أبو سليمان: «وقد كان بقي عليه بعد ما لم يعرف»(٥).

ولذلك يلزم من لم يعرف معنى الحديث أن يمسك عن تفسيره له لأنه لا يجوز له تفسيره إلا بعلم.

---

(١) فتح المغيث (٣/ ٥١).
(٢) أخرجه البخاري (١/ ٢٦٣) رقم (١٦٢)، ومسلم (١/ ٢١٢) رقم (٢٣٧/ ٢).
(٣) غريب الحديث (١/ ٦٩-٧٠).
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق (١/ ٦٩).

قال أبو سعيد السمعاني ت (٥٦٢هـ): «لا يجوز للمملي أن يفسر إلا ما عرف معناه. أما ما لم يعرف فيلزمه السكوت عليه»[١].

ولأهميته كما علمت مما حدا ببعض علماء الأمة أن يتحسر ويتأسف على عدم تدوين غريب الحديث بجنب كل حديث.

يقول عبد الرحمن بن مهدي ت(١٩٨هـ): «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لكتبت بجنب كل حديث تفسيره»[٢].

ولهذه الأهمية فإن العلماء كانوا يحاولون تفسير غريب كل حديث.

قال أبو سعيد السمعاني: أنه «إذا أملاه المملي حديثاً فيه كلام غريب فسره، أو معنى غامض بينه وأظهره»[٣].

ولأهمية غريب الحديث فقد عني به علماء الحديث من عصر أتباع التابعين، ثم تقاطر العلماء في الاهتمام به على مر الأزمان، فقد تكلم فيه الثوري، وشعبة، وسفيان بن عيينة، ومالك، وابن مهدي، وغيرهم.

يقول الحاكم: «فقد تكلم فيه جماعة من أتباع التابعين منهم: مالك، والثوري، وشعبة ومن بعدهم»[٤].

وقد جعله ابن الصلاح النوع الثاني والثلاثين من أنواع الحديث لأهميته، وقد سار على ذلك أهل الاصطلاح.

---

(١) أدب الإملاء والاستملاء (٦١-٦٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) أدب الإملاء والاستملاء (٦٠).

(٤) معرفة علوم الحديث (٨٨)، وتوجيه النظر (١٧٩).

المبحث الثاني
أنواع الغريب

الغريب يتنوع بحسب وروده ووقوعه في كلام العرب وأنواعه كالآتي:

١- ما يقع في الأسماء المفردة:

غريب الحديث يتنوع بحسب مقام الخطاب ونوع السياق فقد يكون في الأسماء المفردة، أو في المؤتلف والمختلف، أو في المتفق والمفترق كما ذكر بعض العلماء.

قال السخاوي: «والغريب منه كالأسماء المفردة، ومنه ما هو كالمؤتلف والمختلف كأن تأتي كلمة لمعنى ومصحفها لمعنى آخر، فيأتلفا في الخط ويختلفا في النطق، ومنه ما هو كالمتفق والمفترق، بأن تأتي الكلمة لمعنيين فأكثر»[١].

وقال في فتح المغيث: «ولو أضيف لذلك أمثلة كغيره من الأنواع بل كما فعل البرشنسي في ألفيته الاصطلاحية في هذا نفسه، حيث ذكر جانباً منه، بل وابن الجزري في الهداية التي شرحتها وأشار أنه كالأسماء منه ما هو فرد كالجعظري: الفظ الغليظ»[٢]، وقد ورد ذلك في السنة فقد روى أبو مليح الهذلي عن أبيه قال: كنا مع رسول الله ﷺ فأصابنا بُغيش من مطر فنادى رسول الله ﷺ ونحن في سفر «من شاء أن يصلي في رحله فليفعل»[٣].

قال الخطابي: قوله بغيش وهو تصغير بغش وهو المطر الخفيف.

---

(١) الغاية في شرح الهداية (٢/ ٥٠٨).

(٢) فتح المغيث (٣/ ٤٥).

(٣) سنن البيهقي (٣/ ٧١).

قال الأصمعي: «أخف المطر الطل، ثم الرذاذ، ثم البغش. يقال: بغشت الأرض إذا نديت بالمطر»[(١)].

قال الخطابي: ومن هذا الباب أيضاً حديث آخر: «أنهم كانوا معه في بعض المغازي رِكٌ: أي مطر خفيف. يقال: قطرٌ ركٌ وركيك وجمعه ركاك وركائك»[(٢)].

وما رواه البخاري من طريق عبد الرحمن بن أبي بكر، وذكر قصة أضياف من فقراء أهل الصفة حملهم أبو بكر إلى منزله وأمرهم أن يطعموهم، وبقي أبو بكر عند النبي ﷺ حتى تغشى، ومضى من الليل ما شاء الله فلما جاء. قالت له امرأته: ما حبسك عن أضيافك؟ قال: أو ما عشيتهم؟ قالت: أبوا حتى تجيء. قال: فذهبت أنا فاختبأت، فقال: يا غنثر وسب وجدع ...»[(٣)].

««غنثر» هو الذباب شبهه به تصغيراً له وتحقيراً. وقيل: هو الذباب الكبير الأزرق شبهه به لشدة أذاه»[(٤)].

وورد عند أحمد: «وقال: غنثر، أو يا غنثر ..»[(٥)].

وقال الخطابي: فأما الغنثر بالغين المعجمة فهو مأخوذ من الغثار وهو الجهل. يقال: رجل أغثر»[(٦)].

---

(١) غريب الحديث (١/ ٧٣).
(٢) إعلام الحديث (١/ ٤٥٤).
(٣) البخاري (١٠/ ٥٣٥) رقم (٦١٤٠،٦١٤١).
(٤) النهاية في غريب الحديث (٣/ ٣٠٧).
(٥) أحمد (١/ ١٩٨).
(٦) أعلام الحديث (١/ ٤٥٥).

٢- المؤتلف والمختلف:

ذكر السخاوي أنه يدخله الغريب فقال: «كالمؤتلف والمختلف كأن تأتي كلمة لمعنى ومصحفها لمعنى آخر، فيأتلفا في الخط ويتفقا في النطق»[(١)].

وعلى طالب الحديث أن يمعن النظر في الكلمات المتفقة في الرسم المختلفة في المعنى.

قال الخطابي: «وذلك لأن فيما يرد من الحديث ألفاظاً كثيرة متشابهة في الصورة والخط متنافية في المعنى والحكم، فحق على طالب الحديث أن يرفق في تأمل مواضع الكلام ويحسن التأني لمحنة اللفظ ومعرفة ما يليق به من المعنى ليستوضح به القصد»[(٢)].

وقد التبس مثل هذا الأمر على كبار العلماء فقد سطرت لنا الكتب كثيراً من هذا القبيل.

فقد قال سفيان رحمه الله: «لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر».

وقال أبو نعيم: «شهدت وكيعاً مرة قال: يشققون الحطب تشقيق الشعر. قال: فقلت: بالخاء»[(٣)].

ذكر الزمخشري ت (٥٣٨هـ): عن أبي الدرداء ﷺ قوله: «أين أنت من يوم ليس لك من الأرض إلا عرض ذراعين في طول أربعة. أتقنوا عليك البنيان

---

(١) فتح المغيث (٣/ ٤٥).

(٢) غريب الحديث (١/ ٥٧).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٢٢).

وتركوك لمتَلِّك»[١].

قال الخطابي: «-أي لمصرعك- قال يحيى بن معين: صحفه فلان قرأه لمثلك»[٢].

وقال السخاوي: «كَقَدح الراكب بفتحتين. الآنية المعروفة مع تسوية الصف كالقدِح بالكسر ثم سكون ... وكالمنصف فهو بفتح الميم الوسط بين الموضعين. وبكسر الخادم. وكحذف بتحريك الذال المعجمة في قوله: كنبات حذف. وهي الغنم الصغار الحجازية بإسكانها في قوله: حذف السلام سنة. وهي تخفيفه وعدم إطالته.

وكالشفعة وهي بالشين المعجمة، والعين المهملة المفتوحتين في قوله: ورجل في شعفه من الشعاف. يريد رأس جبل من الجبال. مع السعفة وهي بالسين المهملة المفتوحة. والعين المهملة الساكنة. في قوله: إنه رأى جارية سعفة -أي قروح تخرج على رأس الصبي»[٣].

٣- المتفق والمفترق:

قال السخاوي: «ومنه ما هو كالمتفق والمفترق بأن تأتي كلمة في موضعين لمعنيين كالطبق فهو في قوله: فجاء طبق من جراد القطيع. وفي قوله: بذاء طبق والقرن»[٤].

---

(١) الفائق (١/ ١٥٤).
(٢) غريب الحديث (١/ ٥٨).
(٣) فتح المغيث (٣/ ٤٦).
(٤) المصدر السابق (٣/ ٤٦).

٤- الإغراب فيما يقع فيه الإعجام والإهمال:

قال السخاوي: «ومنه ما فيه الإعجام والإهمال. كالتشميت، ومضمضوا من اللبن لكان أفيد، ومما رأيته مغرقاً وهو نافع مع مشاحجة في بعضه لا تحرك الإبط فيفوح ولا تفتح الجراب، ولا تكسر القصعة، ولا تمد القفا، وإذا دخلت طوى فافتح، وإذا خرجت فضم، والجنازة بالفتح والكسر، فالأعلى للأعلى، والأسفل للأسفل، وملك بكسر اللام في الأرض، وبفتحها في السماء»(١).

٥- الوهم بسبب الجهل:

الوهم والجهل يسبب الوقوع في الإغراب.

قال ابن أبي حاتم الرازي ت (٢٧٧هـ): «سمعت أبي يقول لأبي زرعة: حفظ الله أخانا صالح بن محمد البغدادي لا يزال يضحكنا شاهداً وغائباً، كتب إلي يذكر أنه لما مات محمد بن يحيى الذهلي، أجلس للتحديث شيخ لم يعرف بمحمش فحدث أن النبي ﷺ قال: «يا أبا عمير ما فعل البعير» والصواب «ما فعل النُّغيَر» وهو تصغير نغر وهو طائر كان لأخي أنس بن مالك، وكان الرسول ﷺ يزوره مرة فوجد طائره قد مات فقال: «يا أبا عمير ما فعل النغير» تسلية له»(٢).

وقال محمد بن يونس الكديمي: حضرت مجلس مؤمل بن إسماعيل فقرأ عليه رجل من المجلس حدثكم سبعة وسبعين، فضحك مؤمل.

وقال: الفتى من أين؟ فقال: من أهل مصر.

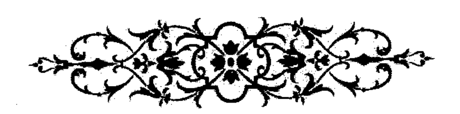
---

(١) المصدر السابق.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (١٤٦).

فقال: شعبة بن الحجاج، وسفيان بن سعيد الثوري»[1].

فقد التبس الأمر على القاري ووهم لجهله عند قراءته «شعبة وسفيان» وكانت تكتب بالإهمال و«سفين» بهذا الرسم، فقرأها سبعة وسبعين على الإهمال.



(١) الجامع لآداب الراوي والسامع (١/ ٢١٥).

الفصل الرابع
درجات تفسير الغريب وطرق التأليف فيه
المبحث الأول
درجات تفسير الغريب

تفسير غريب الحديث وتوضيح معانيه ومعرفة مدلولاته يتفاوت ذلك التفسير بحسب قوته ودرجته، فإذا كان المُفسِّر هو المكلف بالتبليغ ﷺ فإن درجة تفسيره أعلى وأقوى درجات التفسير لعلمه بأسرار التشريع واللغة، فإذا كان المبين أصحابه رضوان الله عليهم فإن تفسيرهم له رتبة علية بعد تفسير الرسول ﷺ؛ لأنهم أعلم خلق الله بشرع الله بعد رسول الله ﷺ، ثم يتبعهم بعد ذلك راوي الحديث لعلمه بما يروي، ثم أهل الاختصاص الذين علموا لهجات العرب ومدلولاتهم وتتضح هذه الدرجات فيما يلي:

أولاً: تفسير الحديث بالحديث:

هذا النوع من تفسير الحديث هو أعلى درجات التفسير وهو أن يأتي اللفظ الغريب في ثنايا حديث، ثم يأتي ذلك اللفظ في حديث آخر مفسراً من قبل المصطفى ﷺ.

قال ابن تيمية ت (٧٢٨هـ): «ومما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم»(١).

قال ابن الصلاح: «وأقوى ما يعتمد عليه في تفسير غريب الحديث أن يُظْفَر به مفسراً في بعض روايات الحديث»(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٨٦).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (١٣٨).

قال السيوطي:

«وخبره ما جاء من طريق أو عن الصحابي وراو قد حكوه»[(١)]

وقد ورد لذلك في السنة كثير من الألفاظ الغريبة التي فسرت بالسنة.

فقد روى عبادة بن الصامت ﷺ قال: «أخذ رسول الله ﷺ علينا في البيعة لا يَعْضَهْ بعضنا بعضًا»[(٢)].

وقد جاء تفسير كلمة (يَعْضَهْ) عن رسول الله ﷺ في حديث آخر بأنها النميمة، عن أبي الأحوص، عن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «ألا أخبركم بالعَضْه: هي النميمة والقالة بين الناس»[(٣)].

وما ورد في حديث الأشج: أشج عبد القيس، عن رسول الله ﷺ: «... وأنهاكم عن أربع عن الدباء، والحنتم، والمزفت، والنقير. قالوا: يا نبي الله! ما علمك بالنقير؟ قال: بلى، جذع تنقرونه فتقذفون منه القطيعاء، قال أبو سعيد: أو قال التمر: ثم تصبون فيه الماء، حتى إذا سكن غليانه شربتموه ...»[(٤)].

وفي رواية: قال: يا نبي الله جعلنا الله فداءك، أو تدري ما النقير؟ قال: نعم، الجذع ينقر وسطه»[(٥)]

وما ورد عن النبي ﷺ عندما سأله عمران بن الحصين عن صلاة المريض:

---

(١) ألفية السيوطي في علم الحديث (٢٠١).

(٢) مسلم (٣/ ١٣٣٣) رقم (١٧٠٩/ ١٠٤٣)، أحمد (٥/ ٣١٣،٣٢٠).

(٣) مسلم (٤/ ٢٠١٢) رقم (٢٦٠٦/ ١٠٢)، الدارمي (٢/ ٢١٠).

(٤) مسلم (١/ ٤٩) رقم (٢٦/ ١٨).

(٥) مسلم (١/ ٥٠) رقم (٢٨).

«صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب»[(١)].

ذهب جمهور أهل العلم إلى أن المريض ينتقل من القعود إلى الصلاة على جنب[(٢)].

وذهب جماعة أخرى إلى أنه –المريض– يستلقي على ظهره، ويجعل رجليه إلى القبلة[(٣)].

وحجة الجمهور أن الجنب لغة هو شق الإنسان[(٤)].

ومما يزيد ذلك أنه جاء مفسراً في حديث علي بن أبي طالب ﷺ: «علي جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه»[(٥)].

وحجة الفريق الثاني أن معنى «الجنب، السقوط»، فالجنب يذكر ويراد به السقوط، «يقال: بقي فلان شهرًا على جنبه، إذا طال مرضه، وإن كان مستلقياً فعلى الجنب: تومئ إيماء –أي ساقطاً على الجنب»[(٦)].

وقد مثل ابن الصلاح بحديث ابن صياد. فقال: «نحو ما روى في حديث ابن صياد أن النبي ﷺ قال له: قد خبأت لك خبيئاً فما هو؟ قال: الدخ. فهذا خفي معناه وأعضل. وفسره قوم بما لا يصح، ففي معرفة علوم الحديث للحاكم أنه الدخ بمعنى الزخ الذي هو الجماع.

---

(١) البخاري (٢/ ٥٨٧) رقم (١١٧).
(٢) فتح الباري (٢/ ٥٨٨)، الروضة الندية (١/ ٢٩١).
(٣) عمدة القاري (٧/ ١٦١).
(٤) العين (٦/ ١٤٦) مادة (جنب)، لسان العرب (١/ ٢٧٥).
(٥) سنن الدارقطني (٢/ ٤٢).
(٦) المبسوط (١/ ٢١٣).

وهذا تخليط فاحش يغيظ العالم المؤمن، وإنما معنى الحديث أن النبي ﷺ قال له: قد أضمرت لك ضميراً ما هو؟ فقال: الدخ بضم الدال بمعنى: الدخان. والدخ هو الدخان في لغة، إذ في بعض روايات الحديث ما نصه: ثم قال رسول الله ﷺ إني قد خبأت لك خبيئاً، وخبأ له: «يوم تأتي السماء بدخان مبين»، فقال ابن صياد: هو الدخ فقال رسول الله ﷺ: اخسأ! فلن تعدو قدرك.

وهذا ثابت صحيح، أخرجه الترمذي وغيره.

فأدرك ابن الصياد من هذه الكلمة فحسب على عادة الكهان في اختطاف بعض الشيء من الشياطين من غير وقوف على تمام البيان، ولهذا قال له: اخسأ! فلن تعدو قدرك -أي فلا مزيد لك على قدر إدراك الكهان»[1].

وقال السخاوي: «وأخرجه أحمد عنه أيضاً. واتفق الثلاثة -أي الترمذي وأبو داود وأحمد- على قولهم وخبأ له يعني -النبي ﷺ- ﴿ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾ [الدخان: ١٠].

بل في رواية أخرى عند أحمد والبزار من حديث أبي ذر فأراد ابن صائد أن يقول: الدخان فلم يستطع فقال: الدخ الدخ.

ووقع في رواية أخرى عند البزار أيضاً والطبراني في الأوسط من حديث أبي الطفيل عن زيد بن حارثة قال: «كان النبي ﷺ خبأ له سورة الدخان وكأنه أطلق السورة وأراد بعضها ... والحاكم أبو عبد الله فسره أيضاً في علومه (الجماع) أي وهو كما اتفق عليه الأئمة واهم في ذلك ... ولفظ الحاكم فسألت الأدباء عن تفسير الدخ فقال: كذا بزخها يعني بالزاي بدل الدال، بمعنى واحد الدخ والزخ قال: والمعنى الذي أشار إليه ابن صائد -خذله الله- مفهوم، ثم أنشد لعلي ﷺ:

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (١٣٨).

طـوبى لمـن كانـت لـه مزخـة يزخهـا ثـم ينـام الفخـة

فالمزخة بالفتح هي المرأة.

قال الجوهري: «ومعنى يزخها يجامعها، والفخة أن ينام ينفخ في نومه.

ويؤيد الحاكم رواية أبي ذر الماضية لما فيها من قوله: فأراد ابن صائد أن يقول: «الدخان» فلم يستطع.

بل قال المصنف: إنه لم يرد في كلام أهل اللغة أن الدخ بالدال هو الجماع، وإنما ذكر بالزاي فقط، وإذا كان كل من الحاكم، والخطابي مع كونهما من أئمة الفن صدر عنهما خلاف الرواية في معنى هذا اللفظ فكيف بمن دونهما؟ على أن من الغريب ما لا يعرف تفسيره إلا من الحديث»(١).

وقد يرد اللفظ ويفسر بفعل الرسول ﷺ وأصحابه -رضي الله عنهم- كما ورد من حديث رافع بن خديج ﷺ أن النبي ﷺ قال: «أسفر بالفجر فإنه أعظم للأجر»(٢).

وقد اختلف العلماء في أفضلية وقت صلاة الفجر هل تصلى بإسفار، أو بغلس على مذهبين: المذهب الأول مذهب الأحناف أن الإسفار بها أفضل(٣).

واحتجوا بأن ظاهر اللفظ -أي الإسفار- يقتضي ابتداء الصلاة فيه(٤).

---

(١) فتح المغيث (٣/ ٥٢-٥٣).
(٢) أبو داود (١/ ٢٩٤٤) رقم (٤٢٤)، الترمذي (١/ ٢٨٩) رقم (١٥٤).
(٣) الهداية شرح بداية المبتدي (١/ ٣٩).
(٤) فتح القدير (١/ ٢٢٥).

قال المرغيناني: «ويستحب الإسفار بالفجر، لقوله عليه الصلاة والسلام (أسفروا بالفجر)»[١].

المذهب الثاني: مذهب الجمهور أن التغليس بها أفضل.

واحتجوا بأدلة قامت على إرادة الصلاة بأول وقتها.[٢]

فعن عائشة -رضي الله عنها- قالت: «لقد كان نساء من المؤمنات يشهدن الفجر مع رسول الله ﷺ متلفعات بمروطهن، ثم ينقلبن إلى بيوتهن وما يعرفن من تغليس رسول الله ﷺ بالصلاة»[٣].

فمن هذا يرى الجمهور أن لفظ (الإسفار) محمول على الآتي:

الأول: معنى الإسفار هو اتضاح الفجر.

يقول الشافعي: «أسفروا بالفجر: يعني حتى يتبين الفجر الآخر معترضاً»[٤]

الثاني: المراد بالإسفار إطالة القراءة في الصلاة، ولا يفرغون من الصلاة إلا وقت الإسفار.

يقول الطحاوي: «والذي ينبغي الدخول في الفجر في وقت التغليس، والخروج منها في وقت الإسفار»[٥].

---

(١) الهداية شرح بداية المبتدي (١/ ٣٩).
(٢) مجموع الفتاوى (٢١/ ٦٠)، اختلاف الحديث (٥٢٢)، عارضة الأحوذي (١/ ٢٦٢).
(٣) مسلم (١/ ٤٤٥) رقم (٦٤٥/ ٢٣١)، أبو داود (١/ ٢٩٣) رقم (٤٢٣).
(٤) الرسالة (٢٩٠).
(٥) شرح معاني الآثار (١/ ١٨٤).

وهذا حال خلفائه الراشدين من بعده[١].

وقال ابن قيم الجوزية ت(٧٥١هـ): «إن الإسفار المأمور به الإسفار بها استدامة وتطويلاً لها لا ابتداء وهذا أصح الطرق ولا يجوز حمل الحديث على غيرها إذ من المحال أن يكون تأخيرها إلى وقت الإسفار أفضل وأعظم للأجر، والنبي ﷺ يواظب على خلافه وخلفاؤه الراشدون من بعده، وتفسير هذا الحديث يؤخذ من فعله وفعل خلفائه وأصحابه فإنهم كانوا يسفرون باستدامتها لا بابتدائها وهو حقيقة اللفظ، فإن قوله: (أسفروا بها) الباء للمصاحبة أي اطلبوها إلى وقت الإسفار ولو قدر أن اللفظ يحتمل المعنيين احتمالاً مساوياً لم يجز حمله على المعنى المخالف لعمله، وعمل خلفائه الراشدين، والله أعلم»[٢].

ثانياً: تفسير الصحابي:

تفسير الصحابي للغريب يعتمد عليه؛ لأن الصحابة -رضوان الله عليهم- هم أعلم أهل الملة باللسان العربي بعد نبيه ﷺ وأعلم بالمراد من النصوص الشرعية، فقد واكبوا التنزيل وعرفوا مزاده.

قال ابن حجر: «وتفسير الصحابي أولى أن يعتمد عليه من غيره لأنه أعلم بالمراد»[٣].

وقد أثر عنهم -رضي الله عنهم- تفسير بعض غريب الحديث.

---

(١) الرسالة (٢٨٩)، إعلام الموقعين (١/ ٣٨٣).
(٢) بدائع الفوائد (٤/ ٨٩،٩٠).
(٣) فتح الباري (١/ ١٣٥).

فقد ورد عن أبي جمرة قال: كنت أقعد مع ابن عباس يجلسني على سريره. فقال: أقم عندي حتى أجعل لك سهماً من مالي. فأقمت معه شهرين. ثم قال: إن وفد عبد القيس أتوا النبي ﷺ ... ونهاهم عن أربع: عن الحنتم، والدباء، والزفت، والنقير، وربما قال: المقير. وقال: احفظوهن وأخبروا بهن من وراءكم»[١].

وقد جاء تفسير هذه الألفاظ الغريبة عن الصحابة رضوان الله عليهم فقد فسر أبو بكرة ذلك.

فعن عبد الرحمن بن جوشن قال: حدثني أبي، قال: كان أبو بكرة ينتبذ له في جر، فقدم أبو برزة من غيبة كان غابها، فنزل بمنزل أبي بكرة، قبل أن يأتي منزله، فلم يجد أبا بكرة في منزله، فوقف على امرأة له يقال لها: ميسة، فسألها عن أبي بكرة وعن حاله؟ ونظر فأبصر الجرة التي فيها النبيذ، فقال: ما في هذه الجرة؟ قالت: نبيذ لأبي بكرة، فقال: لوددت أنك جعلتيه في سقاء، ثم خرج، فأمرت بالنبيذ فَحُوِّلَ في سقاء، ثم علقته. فجاء أبو بكرة فأخبرته عن أبي برزة وعن قدومه، ثم أبصر السقاء. فقال: ما هذا السقاء؟ فقالت: قال أبو برزة كذا وكذا، فحولت نبيذك في السقاء. فقال: ما أنا بشارب منهن شيئاً، آلله إن جعلت العسل في جر ليحرمن علي، ولئن جعلت الخمر في سقاء ليحلن لي! إنا قد عرفنا الذي نهينا عنه، نهينا عن الدباء، والنقير، والحنتم، والمزفت. فأما الدباء فإنا معشر ثقيف بالطائف، كنا نأخذ الدباء فنخرط فيها عناقيد العنب ثم ندفنها ثم نتركها حتى تهدر ثم تموت، وأما النقير فإن أهل اليمامة كانوا ينقرون أصل النخلة فيشدخون منه الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت، وأما الحنتم

---

(١) البخاري (١/ ١٢٩) رقم (٥٣).

فجرار كان يحمل إلينا فيها الخمر، وأما المزفت فهي هذه الأوعية التي فيها الزفت»[١].

ثالثاً: تفسير الغريب من قبل أحد رواته:

راوي الحديث في الأغلب الأعم هو أعلم بما ينقل ويروي، وخاصة إذا كان الراوي من أهل الاختصاص، عالماً معروفاً بعلمه، مشهوراً بذلك، وقد فسر عدد من رواة الحديث بعض غريب ما يروون.

قال ابن عقيل ت(٥١٣هـ): «أن يكون مع أحدهما تفسير الراوي فيقدم؛ لأن الراوي أعرف بالمراد»[٢].

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «حين أسري بي لقيت ... ولقيت عيسى فنعته النبي ﷺ فإذا ربعة أحمر كأنما خرج من ديماس -يعني حماماً- ...»[٣].

وعنه قال: لقيته امرأة وجد منها ريحة الطيب [ينفخ] ولذيلها إعصار، فقال: يا أمة الجبار جئت من المسجد؟ قالت: نعم. قال: وله تطيبت؟ قالت: نعم، قال: إني سمعت حبي أبا القاسم ﷺ يقول: «لا تقبل صلاة امرأة تطيبت لهذا المسجد حتى ترجع فتغتسل غسلها من الجنابة، قال أبو داود: الإعصار: الغبار»[٤].

---

(١) الطيالسي (٢/ ٢٠٧) رقم (٩٢٣)، ابن حبان (١٢/ ٢٢٨) رقم (٥٤٠٧)، البيهقي (٨/ ٣٠٩)، والحديث صحيح، وقد حسن إسناده ابن حجر، فقال: «وإسناده حسن» فتح الباري (١/ ١٣٥).

(٢) الواضح في أصول الفقه (٢/ ٣٥٤).

(٣) مسلم (١/ ١٥٤) رقم (٢٧٢/ ١٦٨).

(٤) أبو داود (٤/ ٤٠١) رقم (٤١٧٤).

وعن عبادة بن الصامت، عن رسول الله ﷺ قال: «من قتل مؤمناً فاعتبط بقتله لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ...».

قال ابن دهقان: «سألت يحيى الغساني عن قوله: «اعتبط بقتله»؟ قال: الذين يقتلون في الفتنة فيقتل أحدهم فيرى أنه على غير هدى لا يستغفر الله يعني من ذلك، قال أبو داود: وقال: فاعتبط بصب دمه حباً»[(١)].

قال الترمذي: «وبهذا الإسناد -أي المذكور عنده- قال: السرادق النار أربعة جدر كثف كل جدار مثل مسيرة أربعين سنة ... قال: ومعنى قوله: كثف كل جدار، يعني غلظه»[(٢)].

رابعاً: تفسير أهل الاختصاص:

بذل علماء الحديث واللغة ومن جمع بينهما جهوداً جبارة مباركة في معرفة غريب الحديث بجمع معانيها ومعرفة مراد العرب منها، فقد كان العالم يقضي متنقلاً بين قبائل العرب سائلاً عن كلامهم جامعاً لغريبه زبدة عمره، وزهرة شبابه، فإذا حصل على مراده عاد وقد امتلأ بالبشر، وطار من الفرح أن عثر على ما يريد.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: «مكثت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة، وربما كنت أستفيد الفائدة من أفواه الرجال فأضعها في موضعها من الكتاب، فأبيت ساهراً فرحاً بتلك الفائدة»

وسئل الإمام أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث. فقال: سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ».

---

(١) أبو داود (٤/ ٤٦٤) رقم (٤٢٧٠)، (٤/ ٤٦٥) رقم (٤٢٧١).
(٢) الترمذي (٤/ ٧٠٦) رقم (٢٥٨٤).

وقد مكث النضر بن شميل في البادية أربعين سنة[١] يجمع كلام العرب ويسأل عن معاني كلامهم، حتى أصبح إماماً فيها.

قال العباس بن مصعب: «كان النضر إماماً في العربية والحديث، وهو أول من أظهر السنة بمرو وجميع خرسان»[٢].

خامساً: الألفاظ الشرعية وتفسيرها:

ألفاظ الشرع لا تحمل على أصل ما وجد في كلام العرب؛ لأنه يلزم معرفة كلام الشارع هل يراد منه ما ورد في لغة العرب -وهذا الغالب- وهذا يعلم بالتتبع أو لا؟

فإذا وجد في كلام الشارع كلمات قد حفت بها القرائن أن مراده من هذه الألفاظ معان اخترعها هو فإنها تحمل على مراد الشارع، لا ما ورد في كلا م العرب.

قال السخاوي: «ولا يجوز حمل الألفاظ الغريبة من الشارع على ما وجد في أصل كلام العرب، بل لابد من تتبع كلام الشارع والمعرفة بأنه ليس مراد الشارع من هذه الألفاظ إلا ما في لغة العرب، وأما إذا وجد في كلام الشارع قرائن بأن مراده من هذه الألفاظ معان اخترعها فيحمل عليها ولا يحمل على الموضوعات اللغوية، كما في أكثر الألفاظ الواردة في كلام الشارع»[٣].

---

(١) المعجم العربي نشأته وتطوره (١/ ٢٥٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٣٠).
(٣) فتح المغيث (٣/ ٥١).

علماً أن الألفاظ تنقسم إلى أربعة أقسام: حقيقة وضعية أو لغوية، وحقيقة شرعية، وحقيقة عرفية، ومجاز.

ووجه الحصر في الأقسام الأربعة: أن اللفظ إما أن يبقى على أصل وضعه فهذه الحقيقة الوضعية، أو يغير عنه ولا بد أن يكون هذا التغيير من قبل الشرع، أو من قبل عرف الاستعمال، أو من قبل استعمال اللفظ في غير موضعه لعلاقة وقرينة، فإن كان تغييره من قبل الشرع فهو الحقيقة الشرعية، وإن كان من قبل عرف الاستعمال فهو الحقيقة العرفية، وإن كان من قبل استعمال اللفظ في غير موضعه لدلالة القرينة فهو المجاز»(١).

والألفاظ الشرعية تأخذ المعنى الشرعي لها لا المعنى اللغوي.

كلفظة الصلاة، والصيام، والحج، فإنها تطلق ويراد بها تلك العبادات المعروفة، مع أن لهذه الألفاظ معاني أخرى في أصل وضعها اللغوي.

فالصلاة: الدعاء والصيام: الإمساك والحج: القصد ... الخ

قال ابن عقيل ت(٥١٣هـ): «والصلاة اسم للدعاء المجرد، ومعلوم أنها إذا أطلقت لم تقع على دعاء في الشرع، لكنها تقع على تحريمة، وأفعال تتلو التحريمة حتى يقال: إنه في الصلاة بنفس التكبيرة المرتبة على شروطها التي لا دعاء فيها ... والزكاة في أصل اللغة هي الزيادة ... وهي في الشرع تنقيص وتخسير في المال؛ لأنها إخراج بعضه على وجه يقصد طاعة الله ...»(٢).

ولفظ الحقيقة الشرعية لا يلزم أن يكون المصطفى ﷺ نقلها من اللغة.

---

(١) شرح مختصر الروضة (١/ ٤٨٤،٤٩٠).

(٢) الواضح في أصول الفقه (٢/ ٤٢٧)، شرح مختصر الروضة (١/ ٤٩٠).

قال ابن تيمية: «والاسم إذا بين النبي ﷺ حد مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه، بل المقصود أنه عرف مراده بتعريفه هو ﷺ كيفما كان الأمر، فإن هذا هو المقصود، وهذا كالاسم الخمر فإنه قد بين أن كل مسكر خمر، فعرف المراد بالقرآن سواء كانت العرب قبل ذلك تطلق لفظ «الخمر» على كل مسكر أو تخص به عصير العنب لا يحتاج إلى ذلك، إذ المطلوب معرفة ما أراد الله ورسوله بهذا الاسم، وهذا قد عرف ببيان الرسول ﷺ»(١).

وقال: «فالنبي ﷺ قد بين المراد بهذه الألفاظ بياناً لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق وشواهد العرب ونحو ذلك، فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله فإنه شاف كاف»(٢).

وإذا علم أن بيان الشرع لألفاظه مقدم على كل بيان، فإنه لا يجوز حمل كلام الشرع على معنى لغوي يخالف الحقائق الشرعية للفظ، أو عادات حدثت بعده.

وقال ابن تيمية: «لا يجوز أن يحمل كلامه -أي رسول الله ﷺ- على عادات حدثت بعده في الخطاب لم تكن معروفة في خطابه وخطاب أصحابه كما يفعله كثير من الناس، وقد لا يعرفون انتفاء ذلك في زمانه»(٣).

وقال: «فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله لا بما حدث بعد ذلك»(٤).

لأن الأصل معرفة مراد المتكلم وقصده، لأن الألفاظ لم تقصد لذواتها.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٦،٣٥٧).
(٢) المصدر السابق (٧/ ٢٧٨).
(٣) المصدر السابق (٧/ ١١٥).
(٤) المصدر السابق (٧/ ١٠٦).

قال ابن قيم الجوزية: «والألفاظ لم تقصد لذواتها، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان عمل بمقتضاه»[١].

ولهذا فإن الخبر الذي فيه حقيقة شرعية يرجح على الخبر المشتمل على حقيقة لغوية.

«ويرجح الخبر المشتمل على الحقيقة الشرعية على الخبر المشتمل على الحقيقة العرفية أو اللغوية، لأن النبي ﷺ بعث لبيان الشرعيات، فالظاهر من حاله أنه يخاطب بها، ثم إن المشتمل على الحقيقة العرفية يرجح على الحقيقة اللغوية ..»[٢]

علماً أن هذه المسميات الإسلامية المولدة في تخصيص مسميات شرعية مستقلة، أكسبت اللغة معاني جديدة، وأعطت تلك الكلمات مدلولات، صارت أعرف بها من معانيها اللغوية، فعند إطلاق تلك الألفاظ فإنها تنصرف الأذهان إلى تلك المفاهيم الشرعية.

قال العلوي اليمني: «ولفظ (الصلاة) و(الزكاة) وإن أفادا معنى غير مصطلح عليه فإنما هو باعتبار وضع اللغة، لا وضع الشرع، فإنهما أفادا معنى مصطلحاً عليه في الأوضاع الشرعية، فلهذا كانا بالحقائق الشرعية أخلق»[٣].

وقال الشيخ محمد الخضر حسين: «إن صاحب الشريعة نقل هذه الأسماء ووضعها لهذه المعاني بوضع جديد كمولود يولد، فيوضع له اسم يعرف بين الناس، فيكون استعمال (الصلاة) في العبادة المخصوصة لأول مرة من قبيل الحقيقة الشرعية»[٤].

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٢١٨).
(٢) منهج التوفيق والترجيح (٤٧٩).
(٣) كتاب الطراز (٦٦).
(٤) مجلة مجمع اللغة العربية (١/ ٢٩٦).

وهذه الألفاظ المولدة والمصطلحات الجديدة قد أضافت على اللغة صبغة جديدة ونقلة رائعة، مما جعلها تستطيع مواكبة التطور ومسايرة الحياة المدنية واستيعاب الأفكار الجديدة.

يقول الدكتور محمد ضاري: «وبذلك -أي الألفاظ الشرعية- يكون قد تحقق للغتنا العربية جانب مهم في تطور المعنى وتغيير الدلالة في تلك الألفاظ الكثيرة، بما خدم اللغة وأثراها ومكنها من مسايرة الحياة والمدنية واستيعاب الأفكار الجديدة، وبما حقق للفنون العلمية التي كانت من ثمار الحضارة الإسلامية القائمة على الكتاب والسنة أن تسير على هذا الهدى فيما استمدت من مصطلحات استنبطت من اللغة العربية بالاشتقاق والمجاز والتضمين وكانت من الكثرة بحيث أفردت بالتصنيف»[(١)].

قال نجم الدين الطوفي ت (٧١٦هـ): «إن حكمة الشرع تقتضي تخصيص مسمياته بأسماء مستقلة وذلك لوجهين:

أحدهما: أن ذلك أشرف له، وأنبل لقدره، من جهة أنه بذلك يكون مستقلاً بنفسه في ألفاظه، ومعانيه، وبتقدير عدم ذلك يكون تبعاً للغة في ألفاظه، ولا شك أن الاستقلال أشرف من التبعية، ولهذا قال الشاعر الحكيم:

ليت هنداً أنجزتنا ما تعد … وشفت أنفسنا مما نجد

واستبدت مرة واحدة … إنما العاجز من لا يستبد

والاستبداد الاستقلال.

---

(١) الحديث النبوي (١٣١).

الوجه الثاني: أن تخصيص مسمياته بأسماء مستقلة هو أبين للمكلفين وأجدر بزوال الاشتباه عنهم؛ لأن بتقدير ذلك يكون لفظ الصلاة مثلاً مشتركاً بين الدعاء لغة، والصلاة شرعاً، وصدور اللفظ من الشارع قرينة في إرادة المسمى الشرعي، والمشترك إذا انضمت إليه القرينة صار في غاية البيان .. وهو أبين من المتواطئ، بتقدير عدم تخصيص الشرع مسمياته بأسماء مستقلة ... أما تخصيص الشرع مسمياته بأسماء مستقلة بكون بالنقل أسهل منه بالتبقية مع الزيادة، لوجهين أيضاً:

أحدهما: أن النقل فعل واحد، والتبقية مع الزيادة فعلان، وفعل واحد أسهل من فعلين بالضرورة.

الوجه الثاني: ما سبق تقريره من لزوم الإبهام بالتواطؤ، وذلك لأنه إذا أبقى لفظ الصلاة مثلاً على مسمى الدعاء لغةً ثم ضم إليه شرط الصلاة وأركانها، وقع التردد عن إطلاق اللفظ بين اللغوي أو الشرعي، فجعل الإبهام بخلاف إطلاق اللفظ من الشرع، على تقدير النقل مع الإعراض عن المعنى اللغوي فإنه يكون قاطعاً مع المراد الشرعي»[1].

علماً أن الألفاظ والمسميات والدلالات لا يجوز قلبها إذا تعلقت بالأحكام الشرعية؛ لأن في قلبها دلالة خاصة تعارض الدلالة العامة التي وضعت لها في اللغة.

قال الزركشي: «الاصطلاح الخاص هل يرفع الاصطلاح العام، ويعبر عنها بأنه: هل يجوز تغيير اللغة بالاصطلاح؟ وهل يجوز للمصطلحين نقل اللفظ عن

---

(١) شرح مختصر الروضة (١/ ٤٩٢-٤٩٥).

معناه في اللغة بالكلية، أو يشترط بقاء أصل المعنى ولا يتصرف منه بأكثر من تخصيصه؟

فيه قولان للأصوليين وغيرهم ... وعلى هذه القاعدة تجري الأحكام المتلقاة من الألفاظ»(١).

ولأن تغيير الاصطلاحات عن مدلولاتها في اللغة يؤدي إلى اختلاط في الأحكام الشرعية.

قال المازري ت(٥٣٦هـ): «من فوائد الكلام عليه -أي مبدأ اللغات- النظر في جواز قلب اللغة، فأما ما يتعلق بالأحكام الشرعية ومستند الأحكام منه ألفاظ فمتى غيرت وقلبت اختلطت الأحكام وفسد النظام، واندرست من الشريعة الأعلام، فإن هذا لا يختلف في تحريم قلبه وإفساده لا لأجل نفسه لكن لأجل ما يؤدي إليه من إفساد الشرع»(٢).

ولهذا فإن المسلم عليه أن يتعلم من اللسان العربي ما بلغه جهده، حتى يعرف الإسلام وأحكامه وأن يحافظ على ذلك ليتفقهوا مراد الله ورسوله.

يقول الشيخ محمد الخضر حسين:

«لغة قد عقد الدين لها ... ذمة يكلؤها كل البشر
أولم تنسج على منوالها ... كلم التنزيل في أرقى سور»(٣)

---

(١) المنثور في القواعد (١/ ١٨٠).
(٢) إيضاح المحصول (١٤٧).
(٣) التعالم (٨٤).

يقول الشاطبي: «الشريعة عربية، وإذا كانت عربية فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم، لأنهما سيان في النمط ما عدا وجوه الإعجاز، فإذا فرضنا مبتدئاً في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسطاً فهو متوسط في فهم الشريعة ...»[١].

ويقول ابن تيمية: «فمعرفة العربية التي خوطبنا بها، مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامهم، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني»[٢].



---

(١) الموافقات (٥/ ٥٣).

(٢) الإيمان (١١١).

المبحث الثاني
طرق التأليف في غريب الحديث

أولاً: التأليف على الأسانيد:

الإسناد من سنن العلم أياً كان ذلك العلم، ديناً كعلم التفسير والحديث والفقه والأصول ... أو آلة تعلم الدين كعلم الأدب والتاريخ واللغة والنحو والشرع ونحوها، أو أسماراً وحكماً ونوادر وطرائف.

قال الكتاني: «والله أكرم هذه الأمة بالإسناد، لم يعطه لأحد غيرها، فاحذروا أن تسلكوا مسلك اليهود والنصارى فتحدثوا بغير إسناد فتكونوا سالبين نعمة الله عن أنفسكم، مطرقين للتهمة إليكم، خافقين لمنزلتكم، ومشتركين مع قوم لعنهم الله وغضب عليهم، وراكبين لسننهم»(١)

قال ابن تيمية: «الإسناد من خصائص هذه الأمة وهو من خصائص نص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة، والرافضة أقل عناية به إذ لا يصدقون إلا بما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبه -أي عندهم- أنه يخالف هواهم! ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي: أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم، وأهل البدع سلكوا طريقاً آخر ..»(٢).

وقد كان السند عند المتقدمين يمتد ويتسع بكل علم نقلوه، فما نقل من تفسير الحديث كان بسند أيضاً، وما نقل من آداب، أو شعر، أو نثر، أو فقه، أو تاريخ، أو لغة كان كل ذلك بسند، وهذا يدل على دور الإسناد عند أمة الإسلام

---

(١) فهرس الفهارس والإثبات (١/ ٥٠).

(٢) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٧).

في رواية العلم ونقله، وبه كان يضبط ما يرويه الراوي، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء كما قال عبد الله بن المبارك ت(١٨٠)هـ[١].

وفيه إحالة العهدة عن الراوي، قال أبو موسى الأصفهاني: «إذا أحلت على غيرك فقد اكتفيت»[٢].

وقد سار على ذلك من ألف في غريب الحديث عند ظهوره، وكان الغالب ذلك هو في تأليفهم كما ظهر في تأليف أبي عدنان، وأبي عبيد، وابن قتيبة، وهذه الطريقة هي السائدة.

قال ابن النديم: «كتاب غريب الحديث، وترجمته ما جاء من الحديث المأثور عن النبي ﷺ مفسراً وعلى أثره ما فسر العلماء من السلف»[٣].

وقال ابن درستويه في شرح منهجه –أي منهج أبي عبيد–: «في غريب الحديث وذكر فيه الإسناد وصنفه على أبواب السنن والفقه إلا أنه ليس بكبير»[٤].

وأبو عبيد ألف كتابه على الأسانيد، وقد خصص قسماً كبيراً منه لذلك فالأجزاء الأول والثاني والثالث إلى ص٢٠٧ ذكر فيها الأحاديث التي رواها بسنده إلى رسول الله ﷺ.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢).
(٢) فتح المغيث (١/ ١٠).
(٣) الفهرس (٦٨).
(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٠٤).

كما خصص قسماً للأحاديث التي تنسب للصحابة -رضوان الله عليهم- مما يرفعونه أو من الموقوف عليهم ويحتاج إلى تفسير، ثم أورد بعض أحاديث التابعين.

قال ابن قتيبة: «وقد كنت زماناً أرى أن كتاب أبي عبيد قد جمع غريب الحديث وأن الناظر فيه مستغن به، ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة فوجدت ما تركه مما فسر بالإسناد وكما لم أعرفه»[(١)].

وقد انتهج ابن قتيبة هذا المنهج فسار عليه، فقال: «ثم ابتدأت بتفسير غريب حديث النبي ﷺ وضمنته الأحاديث التي يدعى بها على حملة العلم حمل المتناقض، وتلوته بأحاديث صحابته رجلاً رجلاً، ثم بأحاديث التابعين ومن بعدهم ...»[(٢)].

قال الدكتور عبد الله جبوري: «جرى في كتابه -أي ابن قتيبة- على سنن المحدثين في وضعهم كتب المسانيد»[(٣)].

وقد سار كذلك الخطابي ت(٣٨٨هـ) على نفس المنهج وحذا حذو من سبقه وقد ذكر بعد استدراكه على أبي عبيد وابن قتيبة.

فقال: «ونحوت نحوهما في الوضع والترتيب وابتدأت أولاً بتفسير أحاديث الرسول ﷺ ثم ثنيت بأحاديث الصحابة والتابعين»[(٤)].

---

(١) غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ١٥١).
(٢) غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ١٥٢).
(٣) مقدمة غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٨٨).
(٤) غريب الحديث (١/ ٤٨).

قال الدكتور عبد الكريم الغرباوي: «ومنهجه ... يورد، الحديث، ثم يتبعه بسنده، وأحياناً كثيرة يأتي بسند آخر وبرواية أخرى»[(١)].

ثانياً: التأليف على حروف الهجاء:

كان لأهل الحديث السبق في استخدام مصطلح المعجم والترتيب على حروف الهجاء.

وقد سبق أهل الحديث غيرهم في استخدام مصطلح معجم، قال الدكتور عبد السميع أحمد: «سبقهم -أي أهل اللغة- إلى إطلاق هذه الكلمة المؤرخون والمشتغلون بالحديث»[(٢)].

ويقول أحمد عبد الغفور عطار: «إن أول من استعمل كلمة معجم رجال الحديث، وأول ما عرف كان في القرن الثالث، فقد جاء في صحيح الإمام البخاري عنوان من تعبيره وهو:

باب تسمية من سمي من أهل بدر في (الجامع) الذي وضعه أبو عبد الله على حروف المعجم، والجامع: أحد كتب البخاري -ويريد بأبي عبد الله نفسه-»[(٣)].

ثم يضيف إلى هذا قائلاً: «أول كتاب أطلق عليه اسم المعجم هو (معجم الصحابة) لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي الحافظ محدث الجزيرة، وقد ولد سنة (٢٠١هـ) وتوفي سنة (٣٠٧هـ)»[(٤)].

---

(١) مقدمة التحقيق على غريب الحديث للخطابي (١/ ٢٧).
(٢) المعاجم العربية (١٦).
(٣) صحيح البخاري مع الفتح (٧/ ٣٢٦) باب رقم (١٣).
(٤) الصحاح ومدارس المعجمات (٥٣-٥٤).

وقال الدكتور محمد ضاري: «وهو أمر يكاد يقوم على الاتفاق عليه، وما عثر على خلاف -أي استخدام المحدثين لذلك قبل غيرهم ...- ولم يكن تأثير الحديث ورجاله في عملية بناء المعجم العربي ليقتصر على مسألة (الاسم) هذا ولا على تقديم الترتيب الهجائي أول مرة في تاريخ العربية مصنفة فيه كتبهم الحديثية -ولاسيما كتب الرجال- بل امتد تأثيرهم إلى المساهمة في التكوين الشامل لهذا المعجم الذي حفظ اللغة ونقلها إلى الأجيال»(١).

ويقول الدكتور عمر إيمان: «فالإمام البخاري أول من ألف كتاباً على حروف المعجم من الألف إلى الياء على هذا الترتيب المعهود، وكان من قبله إن رتب على حروف المعجم رتبها على المخارج كما فعل الخليل شيخ سيبويه وغيره، وكان في ذلك صعوبة، وطريقة البخاري طريقة عملية وسهلة ولذا أخذ بها معظم من جاء بعده»(٢).

وقال الدكتور أحمد مختار: «أطلقوا كلمة معجم على الكتاب المرتب هجائياً الذي يجمع أسماء الصحابة ورواة الأحاديث. ويقال: إن البخاري ت(٢٥٦هـ) أول من أطلق لفظة معجم واصفاً لأحد كتبه المرتبة على حروف المعجم»(٣).

وقد خص الكتاني بالمعجم كتب الحديث التي تذكر الأحاديث على ترتيب الشيوخ على حروف الهجاء، فقال: «المعجم في اصطلاح المحدثين كتاب تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ على حروف الهجاء»(٤).

---

(١) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (٢٧١-٢٧٢).
(٢) التأسيس في فن دراسة الأسانيد (٤٢٩).
(٣) البحث اللغوي عند العرب (١٥٥).
(٤) الرسالة المستطرفة (١٣٥).

بل المعجم عند المحدثين أوسع في الاستعمال مما ذكر الكتاني رحمه الله.

أما البخاري فقد استخدم الترتيب الهجائي «المعجم» في ترتيب كتابه «التاريخ الكبير» لكنه قدم المحمدين في صدر كتابه لأنه صدر الكتاب بنبذة من الترجمة النبوية، فاستحسن أن يقدم المحمدين لشرف اسم محمد ﷺ ثم رتب باقي الكتاب على حروف المعجم بالنظر إلى الحرف الأول فقط، ويتحرى تقديم ترجمة الصحابة لفضلهم.

ففي الأبواب التي تكثر تراجمها يقدم الصحابة بدون نظر إلى أسماء آبائهم، ثم يرتب تراجم غيرهم على أبواب ذيلية بحسب حروف الآباء.

أما ما يتعلق بالمعاجم اللغوية فإن الترتيب الهجائي قد استخدم لكنه لم يكن ترتيباً أبجدياً كترتيب البخاري، فقد رتب كتاب الخليل بن أحمد ت(١٧٠هـ) كتاب العين على مخارج الحروف، وهذا لا يعد ترتيباً أبجدياً.

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: «رتبت فيها المادة اللغوية على حسب المخارج الصوتية وطريقة التقاليب[(١)]»[(٢)].

ورتب شمر بن حمدويه ت(٢٥٥هـ) كتابه (الجيم) على حروف المعجم لكنه بدأ فيه بحرف الجيم.

يقول ياقوت الحموي عن كتاب (الجيم): «ورتبه على حروف المعجم ابتدأ فيه بحرف الجيم، لم يسبق إليه وأودعه تفسير القرآن وغريب الحديث»[(٣)].

---

(١) التقاليب: هو تقدم حرف على آخر في كلمة وتأخيره في أخرى «منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث (١٠٨)».

(٢) فصول في فقه العربية (٢٦٧).

(٣) معجم الأدباء (١١/ ٣٧٥).

وشمر عاصر البخاري إلا أن البخاري ألف كتابه التاريخ في أول حياته، فقد كان تأليفه له وعمره ثماني عشرة سنة أي عام (٢١٢هـ).

قال البخاري: «ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة فلما حججت رجع أخي بها، وتخلفت في طلب الحديث فلما طعنت في ثماني عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي المقمرة، وقل اسم في التاريخ إلا وله قصة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب»[١]

وقد سلك هذه الطريقة في الترتيب الهجائي أبو عبيدة الهروي ت(٤٠١هـ) في كتابه الغريبين، وقال في مقدمته: «كتابي هذا لمن حمل القرآن وعرف الحديث، ونظر في اللغة ثم احتاج إلى معرفة غرائبها، وهو موضوع على نسق الحروف المعجمة نبدأ بالهمزة فنفيض بها على سائر الحروف حرفاً حرفاً، ونعمل لكل حرف باباً ونفتح كل باب بالحرف الذي يكون أوله همزة، ثم الباء، ثم التاء، ... إلى آخر الحروف إلا ألاّ نجده فنتعداه إلى ما نجده على الترتيب منه، ثم نأخذ في كتاب الباء على هذا العمل، إلى أن ننتهي بالحروف كلها إلى آخرها، ليصير المفتش على الحرف إلى إصابته من الكتاب بأهون سعي وأخف طلب»[٢]

وقد حذا صنيع الهروي أبو موسى المديني ت(٥٨١هـ) في كتابه المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث. فقال: «أما بعد فإني لما طالعت (كتاب

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٧)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٠).
(٢) مقدمة الهروي على كتاب الغريبين (١/ ٦).

الغريبين) لأبي عبيد الهروي ... خرجت كتابي على ترتيب كتاب أبي عبيد سواء بسواء، وسلكت طريقه حذو النعل بالنعل»(١).

وقد اعتمد ابن الجوزي ت(٥٩٧هـ) هذه الطريقة فقال: «وقد رتبته على حروف المعجم، وإنما آتي بالمقصود من شرح الكلمة من غير إيغال في التصريف والاشتقاق إذ كتب اللغة أولى بذلك ...»(٢).

قال ابن الأثير: «وكان في زماننا معاصر أبي موسى الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ... وقد صنف كتاباً في غريب الحديث خاصة نهج فيه طريقة الهروي في كتابه، وسلك فيه محجته مجرداً من غريب القرآن»(٣).

وسار على هذا الترتيب ابن الأثير في كتابه «النهاية» فقد سلك طريق الهروي وأبي موسى في الترتيب.

فقال: «ولما وقفت على كتابه الذي جعله مكملاً لكتاب الهروي ومتمماً وهو في غاية الحسن والكمال ... فرأيت أن أجمع ما فيها من غريب الحديث مجرداً من غريب القرآن وأضيف كل كلمة إلى أختها في بابها تسهيلاً لكلفة الطلب، وتمادت بي الأيام في ذلك أقدم رجلاً وأؤخر أخرى إلى أن قويت العزيمة وخلصت النية ... فحينئذ أمعنت النظر وأمعنت الفكر في اعتبار الكتابين والجمع بين ألفاظهما وإضافة كل منهما إلى نظيره في بابه ...»(٤).

---

(١) المجموع المغيث (٣،٤).

(٢) غريب الحديث (١/ ٤).

(٣) النهاية في غريب الحديث (١/ ٩،١٠).

(٤) المصدر السابق (١/ ١١).

والقاضي عياض ت(٥٤٤هـ) ألف كتابه «مشارق الأنوار على صحاح الآثار»، وكتابه هذا خاص بموطأ مالك، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم. وهي كما قال: «الأمهات الثلاث الجامعة لصحيح الآثار التي أجمع على تقديمها في الأعصار، وقبله العلماء في سائر الأمصار»[١].

وقد رتبه على حروف المعجم لكن ذلك على ترتيب المغاربة لحروف الهجاء[٢].

قال في مقدمته: «رأيت ترتيب تلك الكلمات على حروف المعجم أيسر للناظر وأقرب للطالب»[٣].

ثالثاً: التأليف على طريقة المسانيد وحروف الهجاء:

وهذه الطريقة هي دمج بين الطريقتين السابقتين طريقة المسانيد وطريقة الترتيب على حروف الهجاء -أي الجمع بين طريقة المحدثين واللغويين- وهي طريقة نظام التقاليب والمخارج، وقد سلك هذه الطريقة الحربي ت(٢٨٥هـ) -رحمه الله- في كتابه «غريب الحديث»، وهو يعد أول من سلك هذا المسلك وسار عليها.

قال حاجي خليفة: «يذكر -أي الحربي- الحديث الأول من مسند أبي بكر مثلاً فيفسر اللفظ الغريبة التي فيها ثم مقلوبها ... إلى أن يستوفي ما ورد من تلك المادة فيما بلغه من أحاديث جميع الصحابة وكذا يصنع في بقية الأحاديث ولا

---

(١) مشارق الأنوار (١/ ٦).

(٢) ترتيب المغاربة كالآتي: «أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و ي» معجم ما استعجم مقدمة المحقق (١/ ٧).

(٣) مشارق الأنوار (١/ ٦).

يعيد شيئاً تقدم ولا ينبه عليه، فعادت السهولة التي ظنت من وضعه عليه المسانيد صعوبة»[1].

وهذه الطريقة من الحربي -رحمه الله- كانت اجتهادية.

قال الدكتور العايد: «ويعد كتاب الحربي من أوائل كتب المعاجم التي ظهرت ولم يكن هناك منهج واضح يسير عليه، وإنما يجتهد مؤلفوها في وضع خطتهم ومنهجهم، ثم إنهم قد ينجحون في تطبيقه وقد لا يوفقون»[2].

وقد حاول الحربي بهذه الطريقة تسهيل الوصول إلى الكلمة المرادة إلا أن ذلك لم يتسن له، بل إن هذه الطريقة قد زادت البحث صعوبة كما قال حاجي خليفة فعادت السهولة التي ظنت من وضعه عليه المسانيد صعوبة، وذلك بالجمع بين المسانيد والتقاليب.

قال الدكتور العايد: «وهذه طريقة التقاليب عند اللغويين، وتلك طريقة المسانيد عند المحدثين، وقد حاول الحربي رحمه الله أن يجمع بين الطريقين فما تأتّى له ضبطها إذ أخلَّ بأسس وأصول نظام التقاليب وفاته طريقة المسانيد كما هي عند المحدثين»[3].

أثر الحديث النبوي في حفظ اللغة بورود الغريب فيه:

ورود الغريب في الحديث النبوي ووفرته أمر ملفت للنظر لما فيه من البلاغة والإحاطة باللغة، ولما في كلامه من التراكيب اللغوية البديعة، والمعاني الجميلة والألفاظ الجزيلة التي تدل على أنه ﷺ أوتي جوامع الكلم ومفاتيح الكلام،

(١) كشف الظنون (٢/ ١٢٠٥).
(٢) غريب الحربي (١/ ٩٨).
(٣) المصدر السابق (١/ ٩٤).

فكانت أقواله كما قال أبو صالح: «صفوة اللغة، وحلية البيان بعد القرآن، يقتبس الأديب من لفظه، وينتفع البليغ بصوغه، ويستمد مفسر القرآن من أثره، ويستكمل الفقيه الأحكام الشرعية من نصه، ويشيد اللغوي صرحاً للغة من كلمه، ويستظهر الحكيم بحكمته»[(١)].

وقال يونس بن حبيب ت(١٨٢هـ): «ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن رسول الله ﷺ»[(٢)].

وهذه الخاصية له ﷺ قد استرعت أنظار علماء الإسلام من أهل الحديث واللغة والاهتمام بها وإعطائها ولاية خاصة.

«لقد كان ﷺ ذا قدرة عجيبة على إبداع لألفاظ كقدرته ﷺ العجيبة على إحاطته باللغات العربية فكان «يصرف اللغة تصريفاً ويديرها على أوضاعها ويشقق منها في أساليبها ومفرداتها ما لا يكون لهم إلا القليل منه ... لأن القوة على الوضع والكفاية في تشقيق اللغة وتصاريف الكلام لا تكون في أهل الفطرة مزاولة ومعاناة، ولا بعد نظر فيها وارتياض لها، وإنما هي إلهام بمقدار ما تهيئ له الفطرة القوية وتعين عليه النفس المجتمعة، والذهن الحاد، والبصر النفاذ»[(٣)].

يقول الدكتور محمد ضاري: «لقد تميز الحديث النبوي من بين مصادر المادة اللغوية العربية وهي القرآن والحديث وكلام العرب بكثرة الغريب ووفرته

(١) المدخل إلى العربية (١٠٧).
(٢) البيان والتبيين (٢/ ١٨).
(٣) تاريخ آداب العرب (٢/ ٣٠٠).

بصورة استرعت أنظار علماء اللغة مثلما استرعت أنظار علماء الحديث، فسارع الطرفان إلى تناول ألوان من الغريب بالرعاية الخاصة والتصنيف المستقل»[1].

وللحديث أثر في حفظ اللغة عموماً.

قال ابن قتيبة: «وعلى كل كاتب أن يتحفظ عيون الحديث ليدخلها في تضاعيف سطوره متمثلاً إذا كتب، ويصل كلامه إذا حاور»[2].

وللغريب دوره في إثراء لغة المتكلم.

قال القلقشندي ت(٨٢١هـ): «لا بد للكاتب من حفظ الكثير من الأحاديث النبوية، والآثار المروية عن الصحابة -رضوان الله عليهم- ... وتأمل فصاحتها والنظر في معرفة معانيها وغريبها، وفقه ما لا بد من أحكامها، لينفق منها على سعة، ويستشهد بكل شيء في موضعه»[3].

وفضل الحديث بعد القرآن على اللغة غامر شامل، فهو رافد قوي لمعرفتها؛ لم يدع ناحية من نواحيها إلا نالها وأحدث في آثاره العميقة البعيدة وألبسها لباس الفصاحة والإبداع، وأظهرها بمظهر القوة والمتانة.

يقول الدكتور علي عبد الواحد وافي: «فقد فتح القرآن الكريم وأحاديث الرسول للغة العربية أبواباً كثيرة من فنون القول، فعولجت فيها أمور لم تكن العربية لتعنى بعلاجها من قبل وذلك كمسائل القوانين، والتشريع، والقصص، والتاريخ، والعقائد الدينية، والجدل فيما وراء الطبيعة، والإصلاح الاجتماعي،

---

(١) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (١٤٤).

(٢) أدب الكاتب (٢١).

(٣) صبح الأعشى (١/ ٢٠١-٢٠٢).

والنظم السياسية، وشؤون الأسرة، وأصول القضاء، والمعاملات، ودراسة مظاهر الفلك، والطبيعة ... وهلم جرا»[١].

بل إن علماء اللغة الأوائل كان لهم دراية بالحديث ويعدون من أهله وقد أفادوا من ذلك كثيراً.

قال الشيخ محمد خضر الحسين: «فإن من علماء العربية من كانوا يعدون في رواة الحديث مثل أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، والنضر بن شميل المازني، والخليل بن أحمد، والقاسم بن سلام، وعبد الله بن غريب الأصمعي، والرياشي»[٢].

وكذلك أبو زيد الأنصاري، وثعلب، وقد سمع أبو فيد فورج بن عمرو السدوسي (وهو من كبار أهل اللغة العربية) الحديث من شعبة بن الحجاج، كما كان يحيى بن يعمر العدني عالماً بالعربية والحديث، ولقي عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وغيرهما من الصحابة، وروى عنه قتادة، بل إن أبا الأسود الدؤلي ت (٦٩هـ) رأس السلسلة في تاريخ النحو العربي كان يعد في المحدثين، ولا ننسى اشتغال سيبويه بالحديث قبل دخوله ميادين العربية، إذ تتلمذ على حماد بن سلمة المحدث الكبير وكان بينهما ما سبب له أن يطلب العربية، ولعل أروع ما جاء في هذا الموضوع قول النضر بن شميل المازني ت (٢٠٣هـ): «ما رأيت أعلم بالسنة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد»[٣].

---

(١) فقه اللغة (١١٤-١١٥).

(٢) دراسات في العربية وتاريخها «حاشية (١٧٦)».

(٣) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (٣١١-٣١٢).

«حدث عن أيوب السختياني، وعاصم الأحول، والعوام بن حوشب، وغالب القطان»[1].

قال العباس بن مصعب: «كان النضر إماماً في العربية والحديث، وهو أول من أظهر السنة بمرو وجميع خراسان، وكان أروى الناس عن شعبة»[2].



---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٣٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٣٠).

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيد المرسلين، أما بعد:

فإن غريب الحديث مادة ثرية بفنون المعرفة جديرة بالاهتمام والحرص على معرفتها؛ لما لها من أهمية في فهم التشريع، ولهذا فإن من النتائج التي توصلت إليها الآتي:

١. تعدد مفهوم الغربة عند المحدثين وأنه أوسع عندهم من غيرهم.

٢. أن الغريب نشأ في الأوساط العربية تحت مؤثرات عدة.

٣. أن الاهتمام بغريب القرآن بشكل أوسع كان أقدم من الاهتمام بغريب الحديث.

٤. أن الغريب ورد في الكلام النبوي لأسباب عدة منها ما هو متعلق بفصاحته ﷺ، ومنها ما هو متعلق بالحالة الاجتماعية.

٥. أن تفشي اللكنة دفع علماء الأمة للاهتمام بالغريب وتأليف كتب الغريب غيرة على الدين.

٦. أن مخالطة العرب لغيرهم كان له دور كبير في اندثار بعض الكلمات العربية وتحويلها إلى غريب.

٧. أن اللهجات العربية يوجد فيها غريب وذلك يكون عند استعمال أو سماع غير أهل هذه اللهجة لها.

٨. أن معرفة غريب الحديث أمر مهم للغاية لعلماء الحديث وأهله خاصة وعلماء الأمة عامة.

٩. أن الغريب لتفسيره درجات تتفاوت في القوة حسب درجتها.

١٠. اختلاف طرق التأليف عند علماء الأمة كل بحسب ما أداه إليه اجتهاده في أن يسلك طريقة معينة.

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

الباحث



فهرست المراجع

١. الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢. اختلاف الحديث، للشافعي. مع كتاب الأم. أشرف على طبعه محرز هدي البخاري، دار المعرفة. بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).

٣. أدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني، بيروت (١٤٠١_١٩٨١م).

٤. أدب الكتاب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة. مصر (١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م) الطبعة الرابعة.

٥. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي تحقيق: نور الدين عتر - دار البشائر الإسلامية الطبعة الثانية (١٤١١هـ- ١٩٩١م).

٦. أساس البلاغة، لجار الله أبو القاسم الزمخشري القاهرة (١٩٦٠م).

٧. الإسلام- لشيخ الإسلام بن تيمية- بيروت. الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م).

٨. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للإمام أبي سليمان الخطابي. تحقيق الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود. طباعة جامعة أم القرى.

٩. إعلام الموقعين عن رب العالمين - لابن القيم الجوزي - مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة. مطابع السلام ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

١٠. الاقتراح في بيان الاصطلاح – لمحمد بن عباس القشيري المعروف بابن وفيق العبد، طبعة (١٤٠٦هـ) دار الكتب العلمية.

١١. إكمال العلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض.تحقيق الدكتور / يحيى إسماعيل. دار الوفاء. الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).

١٢. الإمام الترمذي والموازنة بين الصحيحين. للدكتور: نور الدين عتر – مؤسسة الرسالةالطبعة الثانية (١٤٠٨هـ).

١٣. إيضاح المحصول من برهان الأصول. لمحمد بن علي المزري. تحقيق الدكتور عماد الطالبي. دار العرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى (٢٠٠١م).

١٤. الباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث. للشيخ أحمد محمد شاكر – تحقيق علي بن حسين الحلبي – الطبعة الأولى (١٤١٥هـ) دار العامة الرياض.

١٥. البحث اللغوي عن العرب. للدكتور أحمد مختار عمر- عالم الكتب القاهرة (١٤٠٢هـ).

١٦. بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية- دار الفكر.

١٧. البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي – تحقيق د/ وداد القاضي – الطبعة الأولى دار صادر.

١٨. بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) الطبعة الأولى.

١٩. البيان والتبيين، لأبي عثمان بن بحر الجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الجاحظ الطبعة الأولى.

٢٠. تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، تحقيق محمد سعيد العربان، مطبعة الاستقامة القاهرة (١٣٧٣هـ) الطبعة الثالثة.

٢١. تاريخ الأدب المصري، أحمد حسن الزيات، مطبعة الرسالة، دار النهضة مصر، الطبعة (٢٥).

٢٢. تاريخ بغداد، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.

٢٣. التأسيس في فن دراسة الأسانيد، للدكتور عمر إيمان أبو بكر. مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ- ٢٠٠١م).

٢٤. التبصرة والتذكرة، للعراقي. توزيع دار الباز مكة.

٢٥. تدريب الراوي في شرح تقريب النووي. للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق وتعليق الدكتور/ عزت علي عطية، موسى بن محمد علي. طبعة دار الكتب العلمية الحديثة – مصر.

٢٦. التصوير الفني في الحديث النبوي، د/ محمد الصباغ – المكتب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٧. التعالم وأثره على الفكر والكتاب. للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد.طبع ضمن المجموعة العلمية،دار العاصمة. الرياض الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

٢٨. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير، للإمام محيي الدين النووي.

تحقيق: محمد عثمان الخشب – دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م).

٢٩. التكملة والزيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية. للصنعاني- تحقيق: عبد العليم الطحاوي – مطبعة دار الكتب القاهرة (١٩٧٠م).

٣٠. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق محمد علي النجار طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٣١. توجيه النظر إلى أصول الأثر، للعلامة الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي. دار المعرفة بيروت – توزيع دار الباز – مكة.

٣٢. جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي. تحقيق وهبة الزحيلي. مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ – ١٩٩٣م).

٣٣. جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله _ لأبي عمر بن عبد البر النميري القرطبي، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار بن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).

٣٤. جمهرة اللغة أبن دريد – مطبعة دار المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن (١٣٤٤هـ) الطبعة الأولى.

٣٥. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، للدكتور محمد ضياء حماد منشورات اللجنة الوطنية العراق. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م).

٣٦. خزانة الأدب ولب لسان العرب. لعبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة (١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م).

٣٧. رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، للإمام أبي داود. تحقيق محمد الصباغ، المكتب الإسلامي الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ) بيروت.

٣٨. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني محمد بن جعفر، مطبعة دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية، (١٣٨٣هـ) بعناية محمد النقد الكتاني.

٣٩. الرسالة، للإمام الشافعي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه (١٣٥٨هـ - ١٩٩٨م).

٤٠. الروضة الندية شرح الدرة البهية، للقنوجي. تحقيق محمد صبحي حسن حلاقة، مكتبة الكوثر - الرياض الطبعة الخامسة (١٤٠٨هـ - ١٩٩٧م).

٤١. سنن أبي داود سليمان الأشعث السجستاني، تعليق عزت عبيد الدعاس، ودعاء السيد، الطبعة الأولى، (١٣٨٨هـ) دار الكتب العلمية- بيروت.

٤٢. سنن البيهقي، للإمام البيهقي. طبعة دار الفكر العربي - بيروت.

٤٣. سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة - تحقيق وشرح أحمد شاكر، المكتبة التجارية مكة المكرمة.

٤٤. سنن الدارقطني. تعليق عبد الله هاشم البخاري المدني - طبعة (١٣٨٦هـ).

٤٥. سنن الدارمي. تحقيق السيد عبد الله هاشم - الناشر حديث أكاديمي - باكستان عام (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

٤٦. سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد الذهبي. تحقيق شعيب

الأرناؤوط، وبشار عواد وغيرهما، الطبعة الثانية (١٤٠٢- ١٤٠٥هـ) مؤسسة الرسالة بيروت.

٤٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لابن العماد الحنبلي – دار إحياء التراث العربي بيروت.

٤٨. شرح أصول أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله اللالكاني – تحقيق أحمد سعيد حمان الناشر دار طيبة- الرياض.

٤٩. شرح علل الترمذي، للإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ)

٥٠. شرح معاني الآثار. للطحاوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

٥١. صبح الأعشى في صناعة الإنشا. للقلقشندي. نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية نشرتها وزارة الثقافة/ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

٥٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري – تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الثانية.

٥٣. الصحاح ومدارس المعجمات العربية. لأحمد عبد الغفور عطار. مطابع دار الكتاب العربي بمصر. نشر الشربتلي الطبعة الأولى.

٥٤. صحيح ابن حبان بترتيب بلبان. تحقيق/ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية (١٤١٤هـ).

٥٥. صحيح البخاري مع فتح الباري – دار الفكر للطباعة والنشر – المكتبة السلفية.

٥٦. صحيح مسلم. للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترقيم قواعد عبد الباقي طبعة (١٤٠٠- ١٩٨٠م) توزيع دار الإفتاء المملكة العربية السعودية.

٥٧. ظاهرة الغريب في اللغة العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، مع تحقيق تفسير غريب القرآن، لزيد بن علي. للدكتور حسن تقي سعيد. رسالة دكتوراه سادات عين شمس (١٤٠٧هـ).

٥٨. عارضة الأحوزي في شرح صحيح الترمذي، لأبي بكر بن العربي – دار الكتاب العربي.

٥٩. علوم الحديث ومصطلحه، للدكتور صبحي الصالح. دار العلم للملايين بيروت الطبعة التاسعة (١٩٧٧م)

٦٠. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر الطبعة الأولى(١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

٦١. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للإمام محمد عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: محمد سيد الأمين مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م).

٦٢. الغرباء الأولون، تأليف سلمان بن فهد العودة. دار بن الجوزي الطبعة الأولى (١٤٠١- ١٩٨٩م).

٦٣. غريب الحديث، لإبراهيم الحربي، تحقيق: الدكتور سليمان العايد –

جامعة أم القرى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

٦٤. غريب الحديث، للخطابي، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي. جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

٦٥. الفائق في علوم الحديث، للزمخشري. تحقيق علي محمد البجاوي وزميله - مطبعة عيسى الحلبي (١٩٧١م).

٦٦. فتح الباري لابن حجر - دار الفكر للطباعة والنشر - المكتبة السلفية.

٦٧. فتح القدير لابن الهمام. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٦٨. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث _ لأبي عبد الله محمد عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية -بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).

٦٩. فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة (١٩٨٠م).

٧٠. فقه اللغة وأسرار العربية. للثعالبي مكتبة الحياة بيروت.

٧١. الفهرست، لابن النديم، بيروت (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) طبعة طهران ١٣٥٠.

٧٢. ألفية السيوطي في علوم الحديث – تصحيح وشرح أحمد محمد شاكر. دار المعرفة بيروت.

٧٣. قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي. دار الكتب العلمية- بيروت.

٧٤. كتاب الطراز المتضمن الأسرار البلاغية وعلوم حقائق الإعجاز. ليحيى

بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني. مطبعة المقتصف بمصر (١٣٣٢هـ - ١٩١٤م).

٧٥. كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي. مطبعة العاني- بغداد (١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م).

٧٦. كتاب الغريبين للهروي. تحقيق محمود محمد الطناجي. القاهرة (١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م)

٧٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون- حاجي خليفة- استانبول (١٩٤١م)

٧٨. الكفاية في علم الرواية _ للحافظ أبي بكر بن علي الخطيب البغدادي - دار الكتب العلمية بيروت.

٧٩. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور. دار صادر بيروت- الطبعة الأولى.

٨٠. المبسوط. للسرخسي. مطبعة السعادة مصر (١٣٢٤هـ).

٨١. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء (٥١) سنة (١٣٩٦هـ).

٨٢. مجموع الفتاوى لابن تيمية. جمع عبد الرحمن بن قاسم وولده محمد. توزيع دار الإفتاء المملكة العربية السعودية.

٨٣. المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، لأبن موسى المدني الأصفهاني، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي. جامعة أم القرى (١٣٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٨٤. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيده علي بن إسماعيل، مطبعة

البابي الحلبي بمصر (١٣٧٧ - ١٩٥٨م) نشر معهد المحفوظات لجامعة الدول العربية.

٨٥. المدخل إلى العربية (أبحاث توجيهية في اللغة العربية)، محمد بدر الدين أبو صالح، منشورات مكتبة الشرق بحلب الطبعة الأولى.

٨٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى. وزميله مطبعة عيسى الحلبي (١٩٨٥م).

٨٧. مسند الإمام أحمد- دار صادر بيروت.

٨٨. مسند الطيالسي.تحقيق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي. نشر دار هجر. الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

٨٩. مشارق الأنوار على صحاح الآثار. للقاضي عياض. المكتبة العتيقة. دار التراث.

٩٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. لأحمد بن محمد المقري الفيومي. تصحيح: الشيخ حمزة فتح الله. القاهرة (١٩٢٥م).

٩١. مصطلح الحديث وأثره على الدروس اللغوية عند العرب. للدكتور شرف الدين علي الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى (١٩٨٣م).

٩٢. معجم الأدباء، لياقوت الحموي، مطبعة دار المأمون بمصر (١٩٣٦م).

٩٣. المعجم العربي نشأته وتطوره. للدكتور حسين نصار. دار مصر للطباعة (١٩٦٨م).

٩٤. معجم غريب الحديث والأثر للدكتور الشرقاوي- الناشر مكتبة

الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى (١٤٢١ – ٢٠٠١م).

٩٥. معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد. للدكتور/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف – الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م).

٩٦. معرفة علوم الحديث. للحاكم النيسابوري. نشر الدكتور السيد معظم حسين. مكتبة المتنبي بالقاهرة.

٩٧. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث. لأبي عمر عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، دار الكتب – العلمية – دمشق – طبعة عام (١٩٧٢م).

٩٨. المنثور في القواعد.لمحمد بن بهادر الزركشي. تحقيق الدكتور / تيسير فائق. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ).

٩٩. منهاج السنة النبوية لابن تيمية. تحقيق د/ رشاد محمد سالم- الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

١٠٠. منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث، أ.د/ قاصد ياسر ووليد أحمد – منشورات مجلة الحكمة، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).

١٠١. منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي.د/ عبد المجيد محمد إسماعيل السوسة. دار الزخائر. الدمام. الطبعة الثانية (١٤١٧هـ – ١٩٩٧م)

١٠٢. منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر. دار الفكر.

دمشق. الطبعة الثانية (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

١٠٣. الموافقات. للشاطبي. تعليق أبو عبيدة مشهوربن حسن آل سلمان. الناشر دار عفان للنشر والتوزيع. المملكة العربية السعودية الخبر. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

١٠٤. الموقظة في علم مصطلح الحديث، للإمام شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

١٠٥. الناسخ والمنسوخ، للنحاس- تحقيق د/ سليمان اللاحم – الطبعة الأولى ١٤١٢هـ مؤسسة الرسالة بيروت.

١٠٦. النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، تحقيق د/ ربيع بن هادي عجر، دار الرواية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية (١٤٠٨ – ١٩٨٨م).

١٠٧. النهاية في غريب الحديث، للشيخ مبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، طبعة المكتبة العلمية- بيروت.

١٠٨. الهداية شرح بداية المبتدي. لعلي بن بكر المرغيناني، نشر مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر.

١٠٩. هدى الساري في مقدمة فتح الباري. دار الفكر – المكتبة السلفية تصحيح محب الدين الخطيب.

١١٠. الواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء بن عقيل، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

١١١. الوسيط في علوم مصطلح الحديث، للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، عالم المعرفة، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

١١٢. الوفا بأحوال المصطفى، للإمام أبي الفرج بن الجوزي. تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م).

١١٣. وفيات الأعيان وأنبا الزمان، لابن خلكان - تحقيق محمد محيي الدين - الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بمصر ١٣٦٨هـ.



الفهرس العام

الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة

